وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي– تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: تاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان: اتفاقيات إيفيان ومختلف المواقف منها

1956 -1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د"

دفعـــة: 2019

إعداد الطالبتان:

الزهرة بلقاسمي

زكية ناصر

إشراف الأستاذ:

فرادي دوادي

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
صالح عسول	أستاذ محاضر قسم –أ–	رئيســـــا
دوادي فـرادي	أستاذ محاضر قسم –أ–	مشرفـا ومقررا
غانـم العربـي	أستاذ مساعـد قسم –أ–	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية:2019/2018

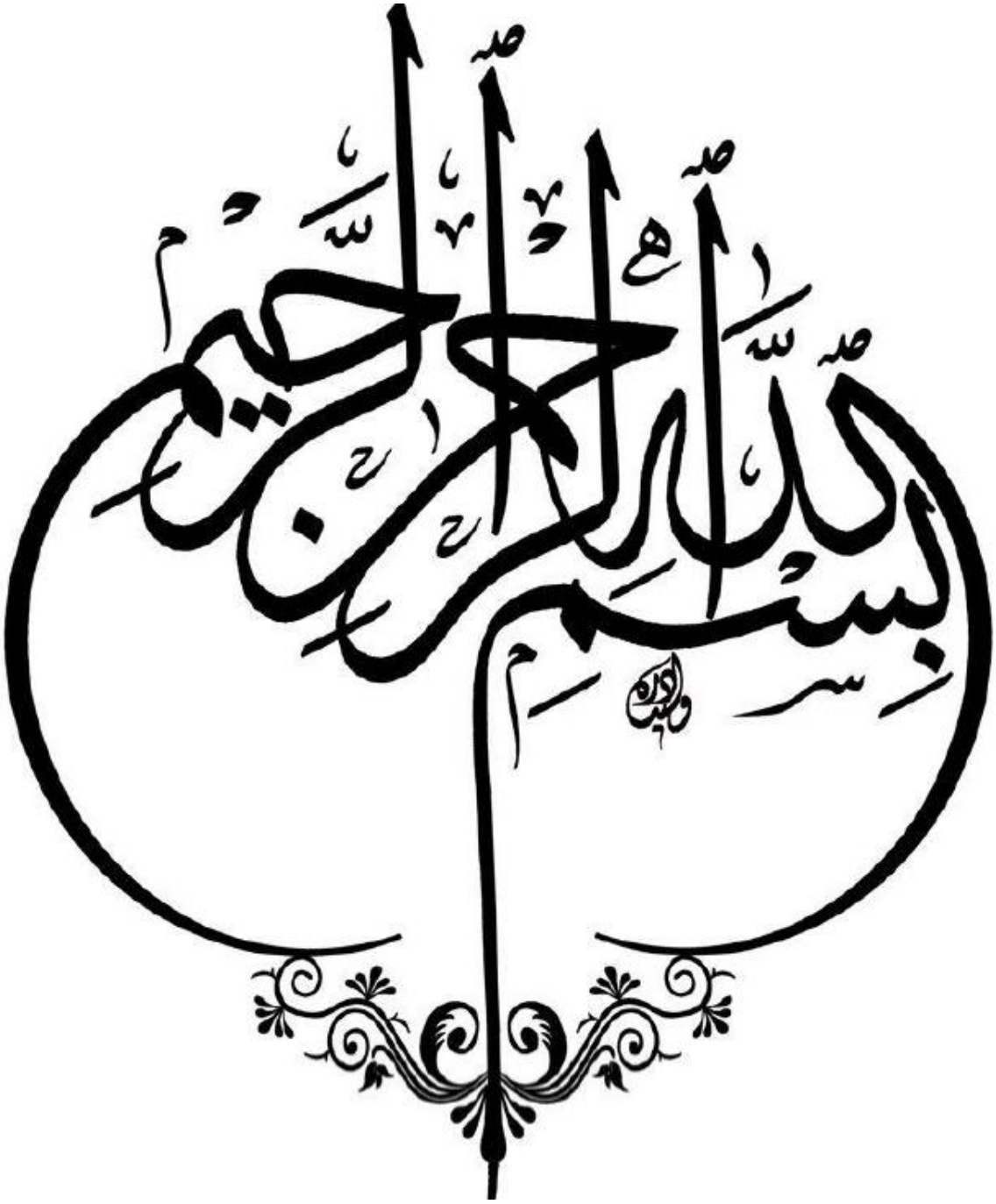
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): بلقاسمي لزهر .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 112849343 الصادرة بتاريخ: 2019/11/14

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ: اتفاقيات ايفيان ومختلف المواقف منها
.....
.....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 22/05/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

22 ماي 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ..... ساعد رزيقة .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 108978622 الصادرة بتاريخ: 2018/04/26

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ:

..... إدخاميات إيمان وسخلة المواقف منها .....

.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 22/04/ 2019.

إمضاء وبصمة الطالب

22 ماي 2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة): ..د.وادي فريدة.....

المشرف على مذكرة تخرج: ماستر [2] ماجستير [ ] دكتوراه علوم [ ] دكتوراه ل.م.د [ ]

المعنونة بـ:

.....إتفاقيات إيفيان ومختلف المواقف منها.....

.....

تخصص:

.....تاريخ الثورة الجزائرية.....

من إعداد الطلبة:

1-.....بلقاسمي الزهرة.....

2-.....ناصر زكية.....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في: 2019/05/26م

إمضاء الأستاذ المشرف

الدكتور: وادي فريدة
أستاذ التاريخ الحديث
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة تبسة - الجزائر

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ

الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا

كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ

وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ

نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ

الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

سورة النور الآية ﴿35﴾

شكر

لله مالك الملك ذو الجلال والإكرام الشكر والحمد والثناء العظيم على عونه وتوفيقه إيانا لإنجاز هذا العمل ونسأله أن يكون في ميزان حسناتنا

قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ اْعمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُلُهُ وَالمُؤْمِنُون﴾ سورة التوبة أية ﴿105﴾

صدق الله العظيم.

وكل الشكر والامتنان لأستاذنا القدير فرادي دوادي الذي أشرف على هذه المذكرة وكان له الفضل في إتمامها لتقديمه التوجهات والنصائح القيمة لنا، فله منا أصدق التحيات وأنبل عبارات التقدير وأجمل ما يمكن أن نقول له

بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"إنّ الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير".

كما لا يفوتنا في هذا السياق أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة الموقرين الأستاذ صالح عسول والأستاذ غانم العربي.

على جهدهم في قراءة هذه المذكرة وعلى ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

كما نعبر عن بالغ الشكر والتقدير لجميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

وبالأخص أساتذة قسم التاريخ والآثار الذين كانوا خير عون وسند لنا

فل هم منا جميعا كل الامتنان.

ولكل من أسدى لنا العون من قريب أو بعيد ولم يبخل علينا بالدعاء في إنجاز هذا العمل المتواضع.

فألف شكر واحترام وتقدير

الطالبتان:

الزهرة وزكية

فهرس
المحتويات

المحتوى	الصفحة
قائمة المختصرات.....	
مقدمة.....	أ-و
مدخل تمهيدي.....	28-19
الفصل الأول: سياسة الجنرال ديغول وأسباب التفاوض 1958	
المبحث الأول: سياسة الجنرال ديغول	46-31
المطلب الأول: إعادة تنظيم السلطات	34-32
المطلب الثاني: الإصلاحات والتصعيد العسكري.....	42-34
المطلب الثالث: الإعلان عن مبدا تقرير المصير.....	46-42
المبحث الثاني: ظروف وأسباب التفاوض	63-46
المطلب الأول: مظاهرات 11 ديسمبر 1960.....	52-46
المطلب الثاني: بداية نشاط منظمة الجيش السريOAS.....	57-52
المطلب الثالث: انقلاب الجنرالات الأربعة على الجنرال ديغول.....	63-57
الفصل الثاني: مراحل المفاوضات ومسار الاتفاقيات.	
المبحث الأول: الاتصالات السرية والمفاوضات غير الرسمية	85-67
المطلب الأول: بداية اللقاءات السرية 1956.....	75-67
المطلب الثاني: لقاء مولان 25-29 جوان 1960.....	79-75
المطلب الثالث: لقاء لوسارن 20 فيفري 1961.....	85-79
المبحث الثاني: مرحلة المفاوضات الرسمية	103-85

المطلب الأول: مفاوضات إيفيان الأولى 20ماي 1961 ولوغران.....	92-85
المطلب الثاني: محادثات بال الأولى والثانية 28 أكتوبر 1961 – 9 نوفمبر 1961	100-92
المطلب الثالث: مفاوضات إيفيان الثانية7–18 مارس 1962	103-101
الفصل الثالث: المواقف المختلفة من إتفاقيات إيفيان.	
المبحث الأول: المواقف الداخلية من إتفاقيات إيفيان.....	122-107
المطلب الأول: موقف الحكومة المؤقتة.....	112-107
المطلب الثاني: موقف قيادة هيئة الأركان	115-112
المطلب الثالث: موقف بعض الشخصيات الوطنية من إتفاقيات إيفيان.	122-115
المبحث الثاني: المواقف الخارجية من اتفاقيات إيفيان.....	136-122
المطلب الأول: موقف فرنسا.....	126-122
المطلب الثاني: موقف الدول العربية.....	132-126
المطلب الثالث: المواقف الدولية	136-131
الخاتمة	141-139
الملاحق.....	164-143
المصادر والمراجع.....	174-166

قائمة
المختصرات

1- باللغة العربية:

ج،ت،و: جبهة التحرير الوطني

ح،إ،ح،د: حركة إنتصار الحريات الديمقراطية

ح،ش: حزب الشعب

ح،ع: حرب العالمية

ح،م،ج،ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

ل،ت،ت:لجنة التنسيق و التنفيذ

م،ج،س: منظمة الجيش السري

م،و،ث،ج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية

موفم: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

2- باللغة الفرنسية:

CCE: comité de coordination et d'éxécution

CNRA: conseil national de la revolution Algérienne

Ibid: نفسه

L' OAS: L' organization armée secrete

MTLD: mouvement pour le triomphe des libertés

OP,cit: ouvage précit – مصدر سابق أو مرجع سابقة

OS : Organisation special

P: page

SFIO : section française de l'internationalisme mondial

مقدمة

التعريف بالموضوع:

توج النضال الثوري للشعب الجزائري الذي دام سبع سنوات ونصف باتفاقيات إيفيان والتي تعتبر حصيلة العمل السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية وهي بمثابة المخرج المشرف لكلا الطرفين حيث برهن من خلالها الشعب الجزائري والحكومة الجزائرية على أحقيتها بالسيادة وذلك بفضل السياسة التي تم اتباعها على الصعيد الداخلي والخارجي وكذا التأييد الدولي لها.

وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقيات في 18 مارس 1962م لتنهي بذلك حربا دامت أزيد من نصف قرن وبها توصل كلا الطرفين الى اتفاق، فقد مرت بمراحل متعددة بداية من بعض المحاولات الأولى التي كانت بمثابة جس نبض (مشاورات) تلتها محادثات أعقبتها مفاوضات وانتهت باتفاقيات، وتميزت هذه الأخيرة بعامل او عوامل موازنة القوة حيث كان الطرفان في وضعيات متباينة من القوة فمن موقف ضعف لطرف وقوة للطرف الاخر الى نوع من التوازن في القوة وصولا الى إبرام هذه الاتفاقيات.

وكان هناك تباين في المواقف من اتفاقيات إيفيان بين مؤيد ومعارض سواء داخليا أو خارجيا أو دوليا خاصة في فرنسا.

أهمية الموضوع:

ومن هنا تكمن أهمية هذا الموضوع فيما يلي:

- في طرحه لاتفاقيات إيفيان
- دراسة أهم مرحلة مر بها تاريخ الثورة الجزائرية
- يوضح لنا الاستراتيجية التي اتبعها المفاوضون في إبرام اتفاقيات إيفيان

- توضيح مختلف المواقف من هذه الاتفاقيات.

أسباب اختيار الموضوع:

اما فيما يخص أسباب اختيار الموضوع فيرجع ذلك الى سببين:

1. أسباب ذاتية:

-الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية

-الاطلاع على اهم المراحل التي مرت بها اتفاقيات إيفيان

2. أسباب موضوعية:

- توضيح الأسباب والعوامل التي أدت الي ابرام اتفاقيات إيفيان
- قلة الدراسات التاريخية والتحليلية حول المواقف المختلفة من اتفاقيات إيفيان

الإشكالية:

تتمثل الإشكالية الرئيسة للموضوع فيما يلي:

ماهي المواقف المختلفة من اتفاقيات إيفيان؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسة تم وضع جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- فيما تمثلت سياسة الجنرال ديغول اتجاه الثورة وماهي العوامل والأسباب التي أدت الي تعجيل عملية التفاوض؟
- ماهي اهم المراحل التي مرت بها اتفاقيات إيفيان؟
- كيف كانت ردود الأفعال منها على الطرفين الفرنسي والجزائري وكذا الدولي؟

المنهج المستعمل:

للإجابة على التساؤلات سالفة الذكر اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يقوم على سرد الاحداث التي سبقت الدخول في مفاوضات ومجريات اتفاقية إيفيان وكذا المواقف المختلفة منها.

خطة الموضوع:

تم الاعتماد في بحثنا هذا على خطة بحث متكونة من فصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة متبوعة بمجموعة من الملاحق الخاصة بالموضوع والتي زادت من إثرائه المعرفي

حيث حتمت علينا طبيعة الموضوع الانطلاق بفصل تمهيدي وضحنا فيه كيفية انطلاق الثورة الجزائرية وكيف انها جعلت من مبدأ التفاوض مبدأ أساسيا في جميع مواثيقها الصادرة عن جبهة التحرير الوطني والتي تعتبر الناطق الرسمي في هذا المجال حيث نجد هذا في بيان اول نوفمبر الذي يعتبر اول وثيقة للثورة حيث جعل من مبدا فتح مفاوضات مع الطرف الفرنسي بندا من بنوده، كما نجدها في أرضية مؤتمر الصومام والذي جعل من مبدا فتح المفاوضات من اهم القرارات المنبثقة عنه.

كما خصصنا الفصل الأول لتوضيح سياسة ديغول والأسباب الرئيسة التي أدت الى الرجوع الي حل سياسي الا وهو المفاوضات بين الطرفين حيث ان مع عودة الجنرال ديغول للحكم جاء وبجعبته سياسة لتطبيقها لاحتواء الثورة الجزائرية تمثلت في تنظيمه للسلطات وجملة الإصلاحات واعلانه لمبدأ تقرير المصير.

اما فيما يخص الأسباب التي عجلت بالمفاوضات تمثلت في مظاهرات 11ديسمبر 1960 وكذا ظهور منظمة الجيش السري وانقلاب الجنرالات.

اما فيما يخص الفصل الثاني فقد خصصناه للمراحل المختلفة التي مرت بها اتفاقيات إيفيان حيث جعلنا الجزء الأول للاتصالات السرية والمفاوضات غير الرسمية والذي وضحنا فيه اللقاءات السرية بين طرفي التفاوض واللقاءات التي كانت جس نبض لا غير، والجزء الثاني فقد وضحنا فيه سير المفاوضات الشبه رسمية والرسمية وصولا الي اعلان وقف إطلاق النار.

اما الفصل الثالث والذي جاء بعنوان المواقف المختلفة من اتفاقيات إيفيان فقد وضحنا فيه مختلف المواقف من اتفاقيات إيفيان حيث أشرنا في الجزء الأول للمواقف الداخلية المتمثلة في موقف كل من الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة الأركان العامة وبعض الشخصيات الجزائرية، اما الجزء الثاني فقد تحدثنا فيه عن المواقف الخارجية المتمثلة في الموقف الفرنسي وموقف بعض البلدان العربية والأجنبية.

اما الخاتمة فقد تطرقنا فيها لمجموعة من الاستنتاجات الي خرجنا بها من عملنا هذا حيث تمكنا من فهم السياسة الديغولية والأسباب التي عجلت بفتح المفاوضات كما تعرفنا على المراحل التي مرت بها الاتفاقية بأكملها والمواقف المختلفة منها سواء الداخلية او الخارجية.

اهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع لها صلة بالموضوع يمكن تصنيفها حسب الأهمية:

- كتاب الملف السري اتفاقية إيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر لصاحبه أوليفيي لونغ وقد زودنا هذا الكتاب بالعديد من المعلومات القيمة حيث انه يحتوي على كل الخطوات التي مرت بيها اتفاقيات إيفيان وكذا بعض المحاضر لها.
- كتاب مذكرات الامل–التجديد لصاحبها الجنرال ديغول حيث اعتمدنا على هذا المصدر الأساسي والمهم في تاريخ المفاوضات حيث قام صاحبه بالتطرق الى كل الاحداث في تلك الفترة واستفدنا منه في سياسته اتجاه الثورة الجزائرية.

– كتاب اتفاقية إيفيان للكاتب بن يوسف بن خدة والذي يعتبر من اهم المصادر التي اعتمدنا عليها خلال دراستنا لفترة المفاوضات حيث يعتبر صاحبه عضوا مهما في تلك الفترة.

كما اعتمدنا على مصدر باللغة الأجنبية متخصص ساعدنا في فهم الموضوع تمثل في:

- Rédha. Malek, l'Algérie à Evian-Histoire des négociations secrétes (1956-1962).

والذي وضح لنا مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية وبعض الموقف منها.

كما اعتمدنا على أهم جريدة صادرة في وقت الثورة والتي تابعت الاحداث خطوة بخطوة وهي جريدة المجاهد (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية) والتي تعتبر اهم مصدر من خلال استخراج أهم المواقف من الاتفاقية منها.

إلى جانب العديد من المراجع أهمها:

- كتاب موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954–1962م للكاتب أحمد منغور والذي تطرق فيه الى موقف فرنسا من مسار الثورة الجزائرية وكذا المفاوضات الفرنسية الجزائرية.
- اما المرجع الثاني تمثل في المنظمة العسكرية السرية في الجزائر 1961–1962م للكاتبة حسينة حماميد وفيه تم التطرق الي كيفية بروز هذه المنظمة ونتائجها والذي اعتمدنا عليه في الفصل الأول.
- إضافة الى كتاب تاريخ الثورة الجزائرية للكاتب صالح بلحاج وقد اعتمدنا عليه في جميع الفصول من سياسة الجنرال ديغول منذ عودته للحكم الي غاية توقيع اتفاقيات إيفيان.

كما اعتمدنا على جملة من المجلات كان اهمها:

- مجلة اول نوفمبر الصادرة عن المنظمة الوطنية للمجاهدين 2016م في الفصل الثاني.
- مجلة الراصد –لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954–في الفصل الأول

كما اعتمدنا على العديد من الموسوعات والقواميس الهامة في موضوعنا ونذكر منها:

- معلمة الجزائر، وقاموس الثورة الجزائرية، للكاتب عاشور شرفي في التعريف بالشخصيات وبعض المصطلحات.
- الموسوعة السياسية لعبد الوهاب كيالي للتعريف بالشخصيات العربية والأجنبية في الفصل الثالث.

كما اعتمدنا على دراسات سابقة من اهمها ما يلي:

- أطروحة دكتوراه بعنوان اتفاقية إيفيان أسبابها –ومضمونها–وردود الفعل منها –دراسة تحليلية–لميلودي سهام وقد اعتمدنا عليها في الفصل الثاني حول مفاوضات إيفيان.
- ورسالة ماجستير بعنوان علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر1958–مارس 1962 لميلودي سهام مستعينين بها في موقف هيئة الأركان العامة من إتفاقيات إيفيان.

صعوبات الدراسة:

كأي باحث في طور التكوين يتعرض الي صعوبات إلا انها والحمد لله لم تكن تلك الصعوبات التي لا تواجه او تقلل من إرادتنا في إتمام هذا العمل على أحسن وجه تمثلت فيما يلي:

- كثرة المادة العلمية وصعوبة حصرها.

تمهيد

تم اكتشاف المنظمة الخاصة OS سنة 1950م وتم معها بروز العديد من الأزمات في صف حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD ومن أبرزها أزمة 1953م بين المصاليين والمركزيين وقد تفاقمت هذه الأخيرة أكثر في مؤتمر الحزب المنعقد في 4 جويلية 1953م، وتعتبر الضربة القاضية التي قضت على التفاهم فيما بينهم[1].

ونظرا إلى هذه الظروف وتنازل اللجنة المركزية عن صلاحياتها لفائدة مصالي، انتقل أنصار هذا الأخير إلى مرحلة الهجوم وفي الحقيقة بدأ المصاليون منذ مدة مساعيهم المفرقة وشرعوا في إعادة تنظيم شملهم، دون علم قيادة الحزب، وهاجموا كل من خالفهم في الرأي، ووقعت في حي القبة وبلدة الصومعة صدامات بينهم وبين بعض المناضلين الذين يتبنون وجهة نظر اللجنة المركزية، فاجتمع عدد من المناضلين وإطارات الحزب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المسؤولين على الولايات والدوائر الذين يحاولون إنقاذ وحدة الحزب وتجسد ذلك في اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست في 23 مارس 1954م[2]، وتألفت من فئتين بقايا المنظمة الخاصة الذين شرعوا في تنظيم صفوفهم بصفة مستقلة عن قيادة حركة إ.ح.د، ولجنة التنظيم لـ ح.إ.ح.د[3]. ولم تكن حزبا ولا تشكيلة ولا تنظيما سياسيا، بل كانت كما يدل اسمها، لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية–ولقد رسمت لنفسها هدفا واضحا هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين[4].

---

[1] – غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958 دراسات في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص74.

[2] – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012، ص334.

[3] – محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية، 1954–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص53.

[4] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 335.

ولكن جهودها باءت بالفشل في حل هذه الأزمة وتوحيد صفوف الحزب فقررت اللجنة التوجه مباشرة في التحضير للعمل الثوري وقد قام كل من محمد بوضياف[1] وديدوش مراد[2]، ومصطفى بن بولعيد[3]، إلى عقد اجتماع لدراسة المستجدات الجديدة واتفق الجميع على دعوة إطارات المنظمة السرية المتواجدون عبر أنحاء الوطن والمؤمنين بحتمية العمل العسكري وكان ذلك اجتماع 22 عضوا بالجزائر العاصمة في 25 جويلية 1954م[4] تناولوا فيه تاريخ المنظمة الخاصة منذ النشأة إلى أن حلت والعمل الذي قام به قدماء المنظمة الخاصة بين 1950م-1954م وأزمة الحزب ومناقشة تقرير الاجتماع والذي تمخض عنه رأيين:

الأول ينادي بالانتقال للعمل الثوري فورا، والآخر يرى دون التشكيك في مبدأ العمل الثوري، أن الوقت لتفجير الثورة لم يحن بعد، وبعد نقاش عميق وحر اتفق الجميع على ضرورة الشروع فورا في العمل المسلح بوصفه الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية وتحرير الجزائر[5].

---

[1] – من مواليد 23 جوان 1919م، في المسيلة من عائلة كبرى كرس حياته للحركة الوطنية ناضل في صفوف حزب الشعب أصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة في قسنطينة وفي 1953م كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل اختطف مع بن بلة في 22 أكتوبر 1956م وبقي عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956-1962م ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عياد صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 186.

[2] – من مواليد 1922م ببلكور في الجزائر العاصمة انضم إلى حزب الشعب بعد 1945م وأصبح إطارا في المنظمة الخاصة وبعد حلها عاد إلى التنظيم السياسي كنائب لبوضياف لتنظيم فدرالية فرنسا وعين كقائد لمنطقة الشمال القسنطيني في أكتوبر 1954م استشهد في جانفي 1955م ينظر: محمد حربي، المصدر نفسه، ص194.

[3]– ولد سنة 1917م بقرية ايتركب بأريس بدأ نشاطه السياسي في سن مبكرة انضم لحزب الشعب سنة 1938م تقدم سنة 1948م الانتخابات المجلس الوطني ممثلا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي نفس الوقت كان مشرفا على شؤون المنظمة الخاصة كما يشرف على شراء الأسلحة وجمع الأموال كان له يد في إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان من الداعين للعمل المسلح في اجتماع 22 توفي ليلة 23 مارس 1956م. ينظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، من منشورات لوتو، الجزائر، 2009، ص، ص، 96-97.

[4] – غالي غربي، المرجع السابق، ص 83.

[5] – مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة، ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009، ص370.

وفي ختام الاجتماع انتخب بوضياف كمنسق وطني واستدعى بدوره – في اليوم الموالي– مصطفى بن بولعيد، عربي بن مهيدي[1]، وديدوش مراد ورابح بيطاط[2]، لتكوين اللجنة المكلفة بوضع قرارات الاجتماع موضع التنفيذ وكانت لجنة الخمسة هذه نواة قيادة الثورة، وفي شهر أوت توسعت هذه اللجنة لتشمل كريم بلقاسم[3] ممثلا عن منطقة القبائل [4]، كما التحق بها ممثلو الوفد الخارجي الثلاث (أحمد بن بلة، محمد خيضر، وحسين آيت احمد)، وذلك بعد الاتفاق في اجتماع "بيرن" بسويسرا في جويلية 1954م بين بن بلة وبوضياف وبن بولعيد وديدوش مراد على الخطوط الرئيسية لمشروع الثورة[5]، وإشعال فتيلها بعمليات تخريبية في نقاط مختلفة من البلاد ثم تكريس الجهود لشرح معنى وطبيعة واهداف الثورة قصد كسب تعاطف الجماهير ومساندتها، ولإقامة تنظيم ثوري محكم يندمج في إطاره العمل العسكري والعمل السياسي ويعطي صورة مسبقة عن قيادة الاستقلال[6].

---

[1] – قائد الولاية الخامسة وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ وبطل معركة الجزائر ولد سنة 1923م ضواحي عين مليلة انضم إلى صفوف الكشافة الإسلامية وإلى حزب الشعب سنة 1939م، اعتقل عقب حوادث 8 ماي 1945م وأطلق سراحه، من أعضاء المنظمة الخاصة وشارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل حضر اجتماع 22 من منظمي عمليات تحرير السلاح أسر في 23 جويلية 1957م وفضل الشهادة تحت التعذيب فتم اغتياله في المزرعة في 3 مارس 1957م وأعلن في 6 مارس أنه انتحر في زنزانته، ينظر: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص–ص 108–110.

[2] – من مؤسسي ج.ت.و، وقائد الولاية الرابعة ورئيس المجلس الشعبي الوطني في مرحلة الاستقلال ولد بعين الكرمة في قسنطينة في 19 ديسمبر 1925 ناضل في ح.ش و ح.إ.ج.د، عضو في قيادة المنظمة الخاصة شارك في التحضير لاندلاع الثورة ألقي عليه القبض في مارس 1955م تعرض للتعذيب ثم حول إلى فرنسا بعد 1958م أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار عين نائب رئيس أول حكومة جزائرية وعضو في المكتب السياسي للحزب، ينظر: عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص، ص186–187.

[3] – ولد 14 سبتمبر 1922 ولاية تيزي وزو جند للخدمة العسكرية في 1943م، انضم إلى حزب الشعب، انخرط في المنظمة الخاصة قاد مفاوضات إيفيان في مارس 1962 في 20 أكتوبر 1969م وجد مقتولا في فرانكفورت بألمانيا، ينظر: عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص –ص 436–439.

[4] – مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 372.

[5] – عبد الله مقلاتي، ظافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ص20.

[6] – مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 373.

وفي بداية شهر سبتمبر 1954م اجتمعت لجنة الستة لدراسة الوضع فاتضح أن الحركة الثورية في حاجة إلى شخصية معروفة لقيادة الثورة وقد حاول كل من محمد بوضياف وبن بولعيد وكريم بلقاسم أن يقنعوا محمد الأمين دباغين[1] بقبول منصب قيادة الثورة فلم يصلوا إلى اتفاق وحاولت المجموعة اقناع كل من عبد الحميد مهري[2]، والعربي دماغ العتروس[3]، ومولود قاسم نايت بلقاسم[4]، فلم يصل معهم إلى اتفاق لذلك رجعت اللجنة الستة عن فكرة القائد وركزت جهودها في التحفيز لاندلاع الثورة[5]، وفي اجتماع 10 أكتوبر 1954م بالمرادية أقرت لجنة الستة بيان الفاتح نوفمبر (أنظر ملحق رقم 01) ونداء إلى الشعب باسم جيش التحرير الوطني

[1] – ولد عام 1917م بحسين داي في العاصمة، شخصية بارزة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية قضى ازيد من سنتين في النضال عايش أحداث ح و، وساهم فيها بفعالية ولجأ إلى مفجرو ثورة التحرير ليكون على رأس هذه الثورة وما لبث أن أصبح ممثلا لها في المحافل الدولية توفى 21 جانفي 2003م حاملا معه الكثير من الأسرار، ينظر عبد الله المقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص–ص 436–497.

[2] – مواليد 3 أفريل 1926م ضواحي قسنطينة، انخرط في خلية ح إ.ح.د، سنة 1948م، عين في سنة 1953م عضوا في اللجنة المركزية للحزب والإشراف على صحافته اعتقل عقب اندلاع الثورة، وما إن أطلق سراحه حتى التحق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وعين ممثلا لها في سوريا ولبنان 1955م–1956م، عين عضوا في ل.ت.ت مكلفا بالشؤون الاجتماعية سنة 1957م وعندما تأسست الحكومة الجزائرية اسندت له وزارة شؤون شمال إفريقيا، ثم تولى الفترة ما بين 1959م–1962م وزارة الشؤون الاجتماعية وبعد الاستقلال تولى عدة مسؤوليات سياسية: ينظر: ، المرجع نفسه، ص، ص 506–507.

[3] – مواليد 24 أكتوبر 1923م، انخرط مبكرا في حزب الشعب وعضوا في اللجنة المركزية لـ ح.إ.ح.د رشح للانتخاب في 1948م اعتقل عشية اندلاع الثورة وأطلق سراحه بداية عام 1955م التحق بصفوف الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني 1957م–1960م اسندت له مهام التعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط العربية والغربية وبعد الاستقلال واصل نشاطه في خدمة الدبلوماسية، ينظر: المرجع نفسه ص، ص 273–274.

[4] – مواليد 6 جانفي 1927م ببجاية ناضل في الحركة الطلابية وانتسب لـ ح.إ.ح.د، عام 1946م، في 1950م حل بالقاهرة لمواصلة دراسته، نشط في مكتب المغرب العربي، التحق مبكرا بالثورة في باريس، مثل مكتب الجبهة ببون إلى غاية 1958م، بعد الاستقلال شغل مناصب سياسية هامة في المكتب السياسي للحزب ووزارة الشؤون الخارجية وغيرها من المناصب، توفي 1992م، ينظر: المرجع نفسه، ص، ص 517–518.

[5] – محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956–1962م، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص 73.

وتم في نفس وقت الاجتماع تحديد موعد لإعلان الثورة ليلة الفاتح نوفمبر التي تصادف عيد القديسين أما التوقيت الزمني هو الساعة الواحدة من ليلة أول نوفمبر بداية للثورة في أنحاء البلاد وكانت تعضدهم قوة هائلة تقدر بحوالي 3000 رجل[1].

واندلعت الثورة في الساعة الصفر منتصف الليل في الفاتح نوفمبر الموافق ل 06 ربيع الأول 1374هـ حدث الانفجار العظيم الذي تعمم في البلاد وقادها إلى الاستقلال وتلاه صدور بيان عن قيادة الثورة الذي تمت إذاعته في إذاعة صوت العرب بالقاهرة[2]. كما تقرر في نفس اليوم ميلاد الهيئة السياسة والعسكرية التي تشرف على الثورة ألا وهي جبهة وجيش التحرير الوطني ولقد أظهرت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها بأنها حركة منظمة وواعية وليست عملا فوضويا وتخريبيا وعشوائيا يائسا، وذلك لما جاء في بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة ووسائلها الشرعية للكفاح وأن ممثلها الوحيد هو جبهة التحرير الوطني[3].

كما تضمن البيان شروطا وتعهدات لفتح نقاش مع السلطات الفرنسية تجنبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلم، إن اعترفت هذه السلطة الاستعمارية بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها ومن أهم هذه الشروط والتعهدات[4] هي "فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ".

كما تطرق البيان إلى وجوب خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة في مقابل احترام المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو اقتصادية وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات واحترام ذويهم

---

[1] – محمد عباس، المرجع السابق، ص69.

[2] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 71.

[3] – محمد السعيد قاصري، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1962–1930م)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س)، ص 620.

[4] – أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، 1954–1962م، دار التنوير للنشر، الجزائر، 2013، ص، ص 61–62.

الذين يرغبون في البقاء بالجزائر[1]، وبهذا وضع البيان وثيقة مشرفة للتفاوض مع فرنسا إن أرادت الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره

وباختصار فإن الالتجاء إلى السلاح لاسترجاع السيادة الوطنية وإقامة نظام سياسي مستمد من بيان اول نوفمبر واحترام مبادئ الحرية دون تمييز بين الأفراد في الجزائر (حسب ما جاء في بيان أول نوفمبر) تعتبر قرارات مميزة بالنسبة لجميع الفئات الاجتماعية في الجزائر ومنذ البداية أظهر الأفراد والأحزاب والجمعيات الوطنية تأييدهم التام لأن الهدف المشترك لجميع الجزائريين وهو التخلص من الهيمنة الفرنسية واسترجاع السيادة الوطنية.

وهذا الهدف المشترك هو الذي دفع بالجزائريين إلى التخلص من خلافاتهم الإيديولوجية والسياسية والانخراط في ج.ت.و، بصفة فردية وتأكدت هذه الحقيقة في بيان أول نوفمبر حيث أوضح قادة الجبهة أنهم لا ينتمون إلى الأطراف المتنازعة وأنهم وضعوا المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات[2].

وقد بقيت الثورة التحريرية واقفة وصامدة رغم كل ما تعرضت له من سياسات استعمارية محبطة على كل الأصعدة واستطاعت تحقيق العديد من الإنجازات واستعادت زمام الأمور بيدها خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955[3]، التي ألغت أقاويل المستعمر التي تدعي القضاء التام على ما تسميهم قطاع الطرق أو الخارجين عن القانون.

---

[1] –بن يوسف بن خد، المصدر السابق، ص594.

[2] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 384.

[3] – أعطت هذه الهجومات نفسا جديدا للثورة الجزائرية، قامت بها الولاية بقيادة زيغود يوسف أحد مؤسسي ج.ت.و تم التحضير لها في اجتماع عقد بين 25 جوان و1 جويلية 1955م بالقل بدأت في الساعة 11:30 هاجموا سبع وعشرون مركزا بمشاركة آلاف الفلاحين بدون سلاح، ينظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر، القاموس الموسوعي، تاريخ ثقافة أحداث أعلام ومعالم نقله إلى العربية عبد الكريم أوزغلة وآخرون، تقديم ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر منشورات ANEP، الجزائر، 2009، ص، ص 116-117.

بالإضافة إلى تنظيم المجتمع الجزائري وإلحاقه بالثورة المسلحة وذلك من خلال الاتحاد العام للعمال الجزائريين[1]، وغيرها من التنظيمات الجماهيرية، وكل هذا قد ساند الثورة بطريقة أو بأخرى وأدخلها مرحلة جديدة.

وفي 20 أوت 1956م عقدت الثورة الجزائرية أول مؤتمراتها فوق التراب الوطني وبالضبط في واد الصومام بمنطقة القبائل وقد برهنت جبهة التحرير الوطني من وراء ذلك على تمسكها ووفائها للمبادئ المعلنة عنها في بيان أول نوفمبر 1954م في ما يخص رفضها أي بشكل من أشكال التبعية الإيديولوجية أو الخضوع لأية وصاية أجنبية وعقد المؤتمر في منطقة اشتهرت يومئذ بكثافة المعارك مع قوات العدو مما يدل على أن ذلك الخيار كان في حد ذاته تحديا صارخا في وجه جيش الاستعمار الفرنسي[2]، و يعتبر مؤتمر الصومام بداية مرحلة حاسمة في تطور كفاح الشعب الجزائري من أجل تحقيق استقلاله وحريته وتظهر أهميته في أنه أول محاولة لإعطاء مفهوم متماسك للثورة، وأنه منح الأولوية للعمل السياسي على العسكري[3]، والداخل على الخارج كما أنه أمد الجبهة بهياكل تنظيمية ملائمة لوضع المعركة المسلحة وحدد الأهداف والوسائل النضالية في بيان سياسي مهم.

لقد انعقد مؤتمر الصومام في أعقاب الهجومات الحاسمة في الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م ضد مراكز العدو والتي أحدثت هزة عنيفة في صفوف الفرنسيين وأدت إلى التفاف الشعب الجزائري حول ثورته ، كما انضم إلى ج.ت.و العديد من المناضلين من مختلف

[1] – أنشئ 24 فيفري 1956م من قبل إدارة ج.ت.و وكان على رأسه عيسات إيدير الامين العام الأول للاتحاد كانت استقلالية الاتحاد نسبية عند نشأته مهمته تنظيم الجزائريين وتأطيرهم، ينظر: عاشور شرفي، المصدر نفسه، ص، ص49–50.

[2] – عفرون محرر، مذكرات من وراء القبور، الانبعاثات (إحكيلي عن 1 نوفمبر 1954م)، تر مسعود حاج مسعود، ج3، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 308.

[3] – عبد القادر صحراوي، مؤتمر الصومام 1956م من خلال شهادات، مقال بمجلة مؤتمر الصومام 1956م من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسين بن يوسف بن خدة وعلى كافي، العدد 06، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، عدد الصفحات من(65–74)، ص65.

التيارات السياسية المترددة، فبين خريف 1955م وربيع 1956م انضم إلى الجبهة أعضاء من اللجنة المركزية وأعضاء من حزب الشعب وجمعية العلماء أدى هذا إلى اتساع قاعدة جبهة التحرير الوطني وتعززت صفوفها[1] وقد كانت ج.ت.و يقظة للأساليب التي يتبعها الساسة المستعمرون، منذ الانطلاقة الأولى للثورة، لذا كان هدف غي مولي(**Guy mollet**) [2]فاشلا منذ بدايته، فقد تمكنت الجبهة من جمع كل الوطنيين وتوحيد الشعب الجزائري في كفاحه وتوسعت توسعا قويا لدرجة كان لابد أن تتلاقى وجهات النظر وأن ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة التي وصلت إليها[3]، فقد كان مؤتمر الصومام وبرغم غياب ممثلي الولاية الأولى وممثلي الخارج إلا أنه انبثق عنه برنامجا سياسيا معدا بكيفية تعطي صورة متناسقة، منسجمة لـ ج.ت.و، وتم فيه التحديد التام للأهداف السياسية والعسكرية المذكورة في إعلان الفاتح نوفمبر 1954م والتخطيط الواضح لعلاقات جيش التحرير الوطني مع التنظيم السياسي وعمله في أوساط الشعب.

وعين المؤتمر القيادات العليا للثورة بالإضافة إلى المسؤوليات المنوطة بكل تنظيم[4]، بعد تقديم قادة الأقاليم تقاريرهم حول الوضع السياسي والمادي لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، ثم انتقل المشاركون إلى دراسة مختلف القضايا المطروحة على المؤتمر، وبعد جلسات كثيرة، خرج المؤتمرون بالعديد من القرارات منها تقسيم الجزائر إلى ست ولايات بعد أن أحدثت جبهة التحرير الوطني الولاية السادسة[5]. وتقسيم كل ولاية إلى مناطق، كل منطقة إلى أقسام واعتبرت

---

[1] – عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص66.

[2] – **Guy mollet**: ترأس الحكومة الفرنسية من جانفي 1956م إلى 1957م واشتهر بداية حكمه بخضوعه التام لأوربي الجزائر، وبعد المظاهرات التي استقبلته بوابل من الطماطم أمام مقر الحكومة العامة وأرغمه على التراجع عن قرار تعيين الجنرال كترو وتعويضه بروبير لاكوست في منصب وزير مقيم بالجزائر، ينظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954،1962م)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص355.

[3] – محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص132.

[4] – سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007م، ص 29.

[5] – عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص 67.

مدينة الجزائر وضواحيها منطقة مستقلة وأصبحت مقر قيادة ج.ت.و، وقام المؤتمرون بتعيين جهازي إدارة الجبهة وهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1] ولجنة التنسيق والتنفيذ[2] فقد حددت المسؤوليات على أساس التدرج في سلم المراتب وتنظيم جيش التحرير الوطني انطلاقا من المجموعة وانتهاء بالكتيبة.

هذا وقد تم التصويت على مبدأين أساسيين هما: أولوية العمل السياسي على العمل العسكري والداخل على الخارج، فالمبدأ الأول مكرس عالميا وفي جميع الثورات، أما المبدأ الثاني فطبيعي جدا بسبب ما تتحمله الجبهة الداخلية وما يتعرض له الشعب الجزائري من ضغوط وإبادة.

ولم يغفل مؤتمر الصومام هو الآخر عن طرح مسألة المفاوضات ويحدد شروط وقف إطلاق النار سياسيا وعسكريا[3]، وهذه الشروط هي:

- إطلاق سراح المساجين السياسيين.
- الاعتراف بالوحدة الترابية.
- الاعتراف بالسيادة التامة.
- التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري[1].

[1] – منبثق عن مؤتمر الصومام في 1956م يتكون من 34 عضوا 17 دائما و17 مستخلفا في 1957م توسعت تشكيلته إلى 54 عضوا كلهم دائمون وهو بمثابة برلمان، يعتبر الهيئة الوحيدة المرخص لها النطق بوقف إطلاق النار ومباشرة المفاوضات، ينظر: عاشور شرفي، قاموس ...، المصدر السابق، ص313.

[2] – السلطة التنفيذية لي ج ت و، انبثقت عن مؤتمر الصومام (1956م) والتي سوف تستبدل في 1958م بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تشكلت من خمسة أعضاء تتوفر على لجان خاصة، تراقب جميع الهيئات، تعمل كمجلس إدارة، وهي هيئة قائدة للثورة مكلفة بمتابعة الأعمال المقررة من قبل م.و.ث.ج، كان أول عمل لها الإعلان عن نتائج المؤتمر إلى مختلف الولايات ... ينظر: عاشور شرفي، المصدر نفسه، ص 221.

[3] – عبد الله صحراوي، المرجع السابق، ص 67.

أما الشروط العسكرية فيتم تحديدها لا حقا وتضمنت أرضية مؤتمر الصومام محاور أخرى تخص وسائل العمل والدعاية والدولة الجزائرية وطبيعتها، ضف إلى ذلك مسألة الأقليات الموجودة بالجزائر وتنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا وأخيرا السياسة الدولية لـ ج.ت.و[2].

[1] – محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 373.

[2] – عبد الله صحراوي، المرجع السابق، ص 67.

الفصل الأول:

سياسة الجنرال ديغول وأسباب التفاوض

المبحث الأول: سياسة الجنرال ديغول.

المطلب الأول: إعادة تنظيم السلطات.

المطلب الثاني: الإصلاحات والتصعيد العسكري.

المطلب الثالث: الإعلان عن مبدأ تقرير المصير.

المبحث الثاني: ظروف وأسباب التفاوض.

المطلب الأول: مظاهرات 11 ديسمبر 1960.

المطلب الثاني: بداية نشاط منظمة الجيش السري.

المطلب الثالث: انقلاب الجنرالات الأربعة على الجنرال ديغول.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل كيف كانت عودة الجنرال ديغول للحكم والسياسة والتكتيك الجهنمي التي اعتمد عليهما لاحتواء الثورة الجزائرية وإفشالها حيث استند على إعادة تنظيم السلطات وكذا الإصلاحات والتي تمثلت في مشاريع ترغيبيه وأخرى ترهيبية وكما تناول الأسباب التي عجلت بالحل السياسي والمتمثلة في مظاهرات 11 ديسمبر 1960م وظهور منظمة الجيش السري الإرهابية والانقلاب الفاشل.

المبحث الأول: سياسة الجنرال ديغول

إن ضعف السلطة الفرنسية وانعدام الاستقرار أدى إلى توالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى. وسقطت الحكومة الرابعة في 15 أفريل 1958م لأنها قبلت المساعي الحميدة الأمريكية البريطانية ونتائجها، وبدأت فترة شغور دامت أربعة أسابيع حاول خلالها كل من جورج بيدو يوم 20 أفريل وبلو فين يوم 26 منه تشكيل حكومة ولم يفلحا، وبقيت فرنسا بدون حكومة إلى غاية 13 ماي 1958م[1].

وكانت حركة 13 ماي 1958م التي أطاحت بالجمهورية الرابعة تمهيدا لعودة الجنرال ديغول[2]. وكان وراءها جماعتين في باريس كانت الجماعة الديغولية المجتمعة حول أوليفيه غيشار وشبان دالماس وليون دالباك وميشال دوبريه وجاك سوستال، أما في مدينة الجزائر فكانت مجموعة السبعة التي يحركها بيار لقيارد رئيس اتحاد الطلبة الجزائريين الأوروبيين ومجموعة من الأشخاص منهم مارهال وكرسيان والدكتور لوفير[3].

---

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص، ص 86–87.

[2] – ولد يوم 22 نوفمبر 1890، بمدينة ليل الفرنسية من عائلة مسيحية محافظة، التحق بالجيش الفرنسي مباشرة بعد حصوله على شهادة البكالوريا، وبعد تكوينه في عدة مدارس، تخرج برتبة ملازم أول سنة 1912 تدرج في الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى درجة جنرال سنة 1940، وبعد احتلال بلاده من طرف الألمان في جوان 1940 شكل مقاومة سياسية عسكرية لاسترجاع بلاده ، وهو ما حصل العام 1944 والمعروف أن ديغول زاوج بين العمل العسكري والسياسي والفكري، منذ كان في الجندية فقد شارك في ح ع 1 و 2 وتولى شؤون الدفاع في بلاده قبل الاحتلال الألماني ثم لجنة تحرير فرنسا فيما بعد، ورئيسا لفرنسا أثناء المرحلة الانتقالية ما بين سنة 1945 وجانفي 1946 حيث قدم استقالته بشكل حر سنة 1947 باسم التجمع الشعبي الفرنسي، الذي لم يكن قويا مثل زعيمه الذي أعادته الثورة الجزائرية إلى واجهة الأحداث تدريجيا، إلى غاية سنة 1958 عندما أعاده بالقوة العسكرية انقلاب 13 ماي 1958 إلى سدة السلطة ليسقط بذلك على يدي الجمهورية الرابعة وبشكل الجمهورية الخامسة، وبقي على هرمها إلى غاية سنة 1969بعد أن عصفت به رياح التظاهرات الطلابية الشهيرة، سنة 1968 ليعتزل الحياة السياسية ويتفرغ إلى رحلاته وكتاباته الخاصة إلى أن توفي في 9 نوفمبر ،1970 ينظر: لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012، ص 289–290.

[3] – رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958–1962م)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 186

وقد نجح هذا الانقلاب ، ففي يوم 19 ماي 1958م قال الجنرال ديغول أمام الصحافة أنه مستعد لإنقاذ فرنسا من الأزمة التي تتخبط فيها، وقد قابل في ليلة 26 إلى 27 ماي رئيس الحكومة "فيليملان" الجنرال ديغول وقال فيليملان أنه من المستحيل تجنب حرب أهلية وأن الحل الوحيد هو تسليم السلطة للجنرال "ديغول مباشرة بعد استقالته[1]، حيث تدخل روبن كوتي، وطلب من ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة ، بشرط أن يأتي إلى البرلمان، ويقف أمام النواب ويوافقون على تعيينه رئيسا للحكومة، وفي 01 جوان 1958م وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 329 صوت ضد 224 على تعيين ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية[2].

المطلب الأول: إعادة تنظيم السلطات

بعد أن استلم ديغول الحكم بدأ في التنظيم وذلك من خلال إنشاء لجنة خاصة بإعداد دستور جديد تحت سلطته هو وإشراف الديغولي ميشال دوبري[3]. حيث كان تعديل الدستور هاجسا قديما له، وهو ما عبر عنه بقوله: "ما سنتولى عمله في الواقع هو ما أطلق عليه اسم دستور بابو، لأنني هناك رسمت بتاريخ 16 جوان 1946م، الدستور الذي تحتاج إليه فرنسا"[4] حيث ألف الحكومة من أندريه مالرو الذي يظل إلى جانبه ويتولى الشؤون الثقافية، وأربعة وزراء دولة هم: غي مولي، بيار فليملان، وفيليكس موفويه، بوانبي، ولويس جاكيو، الذين يمثلون مع وزير العدل ميشال دوبريه، مجموعة التجمعات السياسية باستثناء الشيوعيين والذين سيتولون تحت إشرافه تهيئة الدستور المقبل ويتولى النواب الأربعة انطوان بيناي، وجان برتوان، بول باكون ماكس لوجون وزارة المالية، والتربية الوطنية والعمل، وكذلك الصحراء، ويتولى السفير

[1] – حسينة حاميد، المنظمة العسكرية السرية في الجزائر (1961–1962م) دار الإرشاد للنشر والتوزيع، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 57.

[2] – شبوب محمد. اجتماع العقداء العشر من 11 إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، الجزائر، 2010، ص 30.

[3] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 108.

[4] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 199.

كون دو مورنيل وزارة الخارجية، والمحافظ اميل بيللوشه وزارة الداخلية، والمهندس بيارغيوما وزارة الجيش، والحاكم برناركورنو جانتي شؤون فرنسا فيما وراء البحار وأبقى قضية الجزائر لنفسه"[1]، حيث قرر أن السياسة الجزائرية في المستقبل لن تقرر في الجزائر كما كانت في الماضي، وإنما في باريس وهو "وزير الجزائر"[2].

وعلى الصعيد السياسي أعلن ديغول في أول ظهور له بساحة الفوروم يوم 04 جوان 1958[3]، حيث ألقى خطابا أمام قصر الحكومة في الجزائر، أهم ما جاء فيه عبارته المشهورة "لقد فهمتكم"[4]، وقد أقر بحق التصويت للنساء الجزائريات مؤكدا أنه من الآن فصاعدا في الجزائر عشرة ملايين فرنسي متساوون في الحقوق والواجبات[5].

وقد توجه ديغول إلى قسنطينة[6] ووهران[7] ومستغانم[8] في زيارات سريعة حاول من خلالها سبر أغوار الطائفتين من المسلمين والأوروبيين من خلال المظاهر الشكلية للاستقبالات الرسمية والهتافات التي كانت تغذيها من خلال الأحاديث القصيرة التي كان يجريها مع الطائفتين وقد سجل في مذكراته بعض الانطباعات فقال: "أما المسلمون سواء أشاهدتهم

---

[1] – الجنرال ديغول، مذكرات الأمل والتجديد 1958–1962م، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، شارع بدارو، بيروت، 1971، ص 36.

[2] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 108.

[3] – نفسه، ص 110.

[4] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 63.

[5] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 110.

[6] – تقع عند خط العرض 36°، و24° شمالا وعد خط الطول 3°،28° شرقا بين ارتفاع 534 و644متر على هضبة صخرية حيث تقع شرق الجزائر، ينظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر، المصدر السابق، ص 1177.

[7] – تقع على بعد 432 كلم غرب الجزائر العاصمة، يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا وولاية مستغانم شرقا وولاية معسكر من الجنوب الشرقي وولاية سيدي بلعباس جنوبا وولاية عين تيموشنت غربا تقدر مساحتها بـ 2114 كلم مربع ينظر: عاشور شرفي، المصدر السابق، ص1477.

[8] – تقع على بعد 360كلم غرب مدينة الجزائر و70كلم شمال شرق وهران على ارتفاع 105م من سطح البحر في مضيق ارزيو، مساحتها 2269كلم مربع وتتمتع بواجهة بحرية طولها 120كلم، ينظر: المصدر نفسه، ص 1310.

مجتمعين للاستماع إلى خطبي أمام تباحثوا مع بعضهم فإنهم لم يخفوا احترامهم الشخصي، والأمل الذي يعقدونه علي، وإن كانوا يبدون كثيرا من التحفظ، وباستثناء أولئك الذين يبدون إخلاصا صادقا ومميزا والذين تجعلهم وظائفهم رسمية أو مهماتهم النيابية في عداد المؤيدين أن الموقف الذي اختاره جمهورهم هو تحمل الأذى دون الاستسلام"[1]، وتميزت هذه الزيارات لكل من وهران وقسنطينة ومستغانم بالتركيز على الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتحفظ التام بشأن الحل السياسي المستقبلي للقضية وغياب الصيغ المقدسة التي طالما ألفتها "الجزائر الفرنسية" ورددتها وتعلقت بها[2].

المطلب الثاني: المشاريع والتصعيد العسكري

أولا: المشاريع

سعى ديغول منذ الوهلة الأولى لاستلامه للحكم إلى إقامة مشاريع في شتى المجالات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية وكانت في بادئ الأمر عبارة عن تصليحات تأسيسية حيث قام بإصدار تعليمات ترمي إلى جزأرة الإدارة الفرنسية والاستعانة بالأعيان المسلمين كورقة بديلة لجبهة التحرير الوطني[3].

وقد قام ديغول بتعديلات في نظام الانتخابات، فألغى نظام الهيئتين وفي 03 أكتوبر بقسنطينة أعلن أن ثلثين من المقاعد المخصصة في البرلمان الفرنسي لممثلي الجزائر سيكون إجباريا لنواب المسلمين[4]، وقد قام ديغول باستحداث دستور فرنسا في 28 سبتمبر 1958م لإبقاء الجزائر ضمن الأقاليم الداخلة في الاتحاد الفرنسي، وأشركت فيه فرنسا الشعب الجزائري في استفتاء هذا الدستور وكان السؤال **(هل توافق على هذا أم لا)**. وحين بدأ الاقتراع في

[1] – عثمان مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين الميلة، الجزائر، 2013، ص 450-451.

[2] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 110.

[3] – عبد الله المقلاتي، نجود ظافر، المرجع السابق، ص 377.

[4] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 118.

صباح 26 سبتمبر 1958م قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بنقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع بالقوة وأجبرتهم على التصويت بنعم، وبعد نهاية الاقتراع صرحت الحكومة الفرنسية أن أهالي الجزائر شاركوا في الانتخابات جميعا، وقد كانت نتائج الانتخابات أو الاستفتاء حسب الأرقام التي نشرها الفرنسيون 96.5% صوت نعم و 3.5% صوتوا لا، حيث أراد ديغول أن يثبت للعالم أنه لا يوجد قمع في الجزائر وإنما مطاردة أناس خارجين عن القانون، وما الجيوش الفرنسية في الجزائر إلا من أجل الأمن وهذا هو الشعب الجزائري يمنحني ثقته بأعلى نسبة مئوية[1].

وبعد نجاح هذا الاستفتاء من أجل الدستور قرر ديغول أن يقوم بمجموعة من المشاريع الإصلاحية في المجال الاقتصادي والاجتماعي حيث بدأ الجنرال الحديث عن هذه المشاريع في 03 جويلية 1958م في الكلمة التي ألقاها في إذاعة الجزائر وأعلن عنها بعنوان "مخطط التجديد" وقد ظلت في مواضيعه الأساسية إلى غاية صيف 1959م[2].

وفي يوم 03 أكتوبر 1958م تم الإعلان عن مشاريع ديغول من خلال خطابه بقسنطينة[3] ويعرف بمشروع قسنطينة وهو مجموعة الوعود الإصلاحية[4] التي تهدف إلى تحويل الجزائر المتخلفة إلى أمة مصنعة ويمتد على مدة 05 سنوات (1959م-1963م)[5] وأما هدفه غير المعلن، فهو امتصاص غضب الشعب الجزائري وخلق فرص عمل واستقرار السكان حتى ينصرفوا عن مآزرة الثورة وتأييدها[6]، وكما أعلنت جريدة المجاهد عن الأهداف الرسمية والتي هي:

---

[1] – محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، .2009، ص 203.

[2] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص، ص 120-121.

[3] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 204.

[4] – مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص14.

[5] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 204.

[6] – عثمان مسعود، المرجع السابق، ص 452.

1- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5%.

2- تطوير الجزائر صناعيا، حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر.

3- القضاء تدريجيا على الفرق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوربيين وبين الجزائريين[1].

وقد قام الجنرال ديغول قبل الإعلان عن مشروع قسنطينة بدراسة دقيقة لهذا المشروع على ضوء التقرير الذي وضعه مستشار الدولة رولان ماسبتيول، واتخذت الحكومة القرارات المناسبة، وقد وضع ديغول ما يتضمنه المشروع وهو تحسين الاستثمار الصناعي والزراعي في الجزائر كتوزيع غاز الصحراء في جميع مناطق القطر، والعمل بواسطة هذه الطاقة على إنشاء مصانع كبيرة، والقيام بأعمال هامة في مجالات الطرق والموانئ والمواصلات، والتجهيزات الصحية، وإنشاء مساكن لمليون نسمة، ومنح المزارعين المسلمين 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وإحداث 400 ألف وظيفة جديدة ، وفي مجال التعليم فإن ارتياد المدارس خلال الفترة المذكورة سيشمل ثلثي البنات والبنين[2].

وكانت الأهداف الخفية لهذا المشروع تتمثل في القضاء على الثورة بالمشاريع الإصلاحية وكذلك إيجاد نخبة متميزة من الجماهير يستطيع الاستعمار الحديث أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية وقد اختار مدينة قسنطينة لمشروعه لأنها تقع في الداخل لقلة العنصر الأوروبي بها، وكانت أكثر التجمعات عددا وكانت متمركزة في الشرق وهناك تكاثر عدد الجنرالات[3].لكن مشروع قسنطينة لقي معارضة شديدة من طرف المعمرين والجزائريين على

[1] – جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، العدد 94، 1961/04/25، ص08.

[2] – شارل ديغول، المصدر السابق، ص61.

[3] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص، ص 205-206.

السواء، رغم اختلاف الدوافع والأهداف، فالمعمرون لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين، لشعورهم دائما بأنهم هم السادة[1].

وقد رفض الجزائريون هذا المشروع بتوجيه من جبهة التحرير الوطني التي جندت كل طاقاتها ضده بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات[2]، إضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير، ويتضح رفض الشعب الجزائري للمشروع في قول السيد بن طامة، حيث يقول: "مثلا في سطيف الشركة الجونيفية كانت تمتلك حوالي 40 ألف هكتار قسمت إلى الفلاحين وأقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده فقاطعت الشعب، كذلك (الشركة الجزائرية للبنك) كانت تملك حوالي 200 ألف هكتار في قسنطينة وسطيف فشلت كذلك".

وبالنسبة للمدن في قطاع البناء والوظائف اصطدام البناء بضعف القدرة الشرائية للمواطن، أم الوظائف فقد رفضها الجزائريون كذلك[3].

وقد فشل هذا المشروع وقد حاولت الدوائر الاستعمارية إبراز مبررات لذلك الفشل كانعدام الأمن ولا سيما الضغط الذي كانت تمارسه الثورة على الجزائريين وقد جاء هذا المشروع بعد أن قطع الشعب الجزائري مرحلة هامة من كفاحه ولم تعد مثل تلك الإغراءات لتبعده عن قضيته[4].

ومع فشل مشروع قسنطينة وعدم قدرة الاستعمار الفرنسي السيطرة على جبهة التحرير وجيشها اتجهت إلى الحرب النفسية فنادى إلى سلم الأبطال أو سلم الشجعان من مدينة زمورة ببرج بوعريريج[1].

---

[1] – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 228.

[2] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 206.

[3] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 228.

[4] – محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 272.

حين عقد الجنرال ديغول مؤتمره الصحفي بتاريخ 23 أكتوبر 1958م[2] قال فيه "أقول بكل وضوح أن أقلية رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة ... فليأت سلم الأبطال ... كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية، ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة العسكرية الفرنسية في هذه الحالة فإن المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا، وأن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين[3].

أما عن أعضاء جبهة التحرير المتواجدين في الخارج وأعضاء الحكومة المؤقتة[4] فقال: "أما عن أعضاء المنظمة الخارجية التي توجه الثورة من الخارج... فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط، وأن هذه أو تلك تضمن لهم الوصول إلى فرنسا، وهنا سنضمن لهم سلامتهم الكاملة كما أضمن لهم حرية الرجوع[5] وبهذه الأقوال أعلن الجنرال ديغول مشروعه وكان الهدف من وراء هذا المشروع زرع الإحباط والانهزام في صفوف جيش التحرير الوطني وكذلك خلق الفتنة فيما بينهم، بتعمد أسلوب الإغراء[6] للقضاء على الثورة.

وقد جاء رد الحكومة المؤقتة من طرف رئيسها فرحات عباس[7] حيث تلى هذا الأخير بيانا رسميا للحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 25 أكتوبر 1958م رفض فيه العرض قائلا: "ليس

---

[1] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص، ص 203–204.

[2] – الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 61.

[3] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 245.

[4] – الحكومة المؤقتة: 19 سبتمبر 1958م حتى جويلية 1959م تم الإعلان عنها في آن واحد في كل من تونس والقاهرة وعدة عواصم أخرى، تشكلت من فرحات عباس كرئيس، كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة، ينظر: سعد دحلب، مصدر سابق، ص78.

[5] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 204.

[6] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 245.

[7] – من مواليد 1899–1985م بالطاهير، درس المرحلة الابتدائية بالطاهير وواصل دراسة الثانوية في سكيكدة وقسنطينة، حاز على البكالوريا ودس الصيدلة بالجزائر، انتخب رئيسا لجبهة الطلبة المسلمين الجزائريين ونائب لرئيس جبهة الطلبة شمال إفريقيا بفرنسا، انتخب في سنة 1931م مستشارا في بلدية سطيف ثم عمالة قسنطينة، ثم عضو في المجلس الجزائري، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودافع بشراسة عن أفكاره ومواقفه، التحق بالثورة في بداية عام 1956 وبدأ نشاطه مع

التفاوض في المقترح علينا وإنما الاستسلام اللامشروط"، وقد اقترح فرحات عباس بأن يكون هناك لقاء سياسيا محايدا[1]، وقد وضعت الحكومة مجموعة من الشروط لكي يتم الموافقة على هذا المشروع وتمثلت هذه الشروط في:

- التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي ممثلة للشعب باسم مجلس الثورة.
- الاعتراف بنهاية الاستعمار، وقيام الجزائر بحقها في تقرير مصيرها.
- فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.
- إعلان إيقاف النار على هذه الخطط[2].

وقد رفض الجنرال ديغول هذه الشروط وصرح قائلا "إنهم مستعجلون، هؤلاء السادة في الأفلان، فليتركوني أتصرف وسيرون كيف ذلك، سأغني أغنيتهم"[3].

ثانيا: التصعيد العسكري

بعد فشل الإصلاحات التي قام بها الجنرال ديغول قرر تغيير قيادات الجيش ففي سنة 1958م قام بتعيين الجنرال "شال[4]" قائدا عاما للقوات خلفا للجنرال صالان[5].

الوفد الخارجي، أصبح رئيسا للحكومة المؤقتة 1958م-1961م، توفي 1985م، ينظر: ظافر أنجود، توار شهداء من الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، ص، ص 260-261.

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 116.

[2] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 246.

[3] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 116.

[4] – من مواليد 1905م لعب دورا هاما في إعداد عمليات العدوان على قناة السويس في 1956م، وفي 15 ماي 1958مم كان بباريس يحتل منصب قائد أركان الحرب القوات المسلحة، ولم يتردد أنداك في أن يستغل منصبه لتطلع 13 ماي آخر بفرنسا، فما كلن من حكومة فيلامان إلا أن أصدرت ضده أمر بإبعاده ووضعه في حصن بيوسيت وفي جويلية 1958م دعاه الجنرال ديغول وأعاده إلى مهامه ورقاه وفي ديسمبر من نفس العام وضعه في مكان صالان على رأس القيادة العامة، ينظر: جريدة المجاهد عدد 28، 08/05/ 1961م، ص08.

[5] – ولد في 18 جوان 1899م، قضى نحو 10 سنوات بالهند الصينية في 1953م، عين قائدا للقوات الفرنسية بالمشرق الأقصى ومكث هناك إلى أن خلفه الجنرال تاتار في 13 نوفمبر 1956م عين قائد للقوات الفرنسية بالجزائر وفي 30جانفي

وقرر شال وضع خطة عسكرية من أجل القضاء على الثورة حيث قام في أكتوبر 1958م بإعلان عن مشروعه "مخطط شال"[1]، وذلك بعد أن اجتمع كل من شال والجنرال ديغول وجميع الجنرالات والضباط من أجل تفهم برنامج شال ومعرفة طريقة تطبيقه وإذا كان سوف ينجح أو يفشل[2] وقد أصبح حيز التنفيذ في فيفري 1959م وتمثلت خطته فيما يلي:

- تهدئة ولاية وهران، وقد استغرقت هذه المرحلة فترة ما بين 01 فيفري وأفريل 1959م.
- تهدئة جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة، وقد استغرقت هذه المرحلة فترة ما بين أفريل وماي 1959م.
- تهدئة جبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولاية الأولى والثانية والثالثة، وقد استغرقت هذه الفترة شهر جوان وشطر من شهر جويلية.
- تهدئة بلاد القبائل وقد كان من المقرر أن تأخذ هذه الحملة صيف1959م.
- تهدئة الشمال القسنطيني وقد كان من المقرر أن يقع البدء في هذه العملية في الشطر الأول من فصل الخريف أي قبل بداية الشتاء[3].

بدأ شال بتنفيذ خطته العسكرية حيث قام بشن مجموعة من العمليات على ولايات الجزائر ومن أهم العمليات التي قام بها شال من أجل تنفيذ مخططه نذكر ما يلي:

عملية التاج بالولاية الخامسة في 04 أفريل 1959م وقرر البدء بالولاية الخامسة لكونها تقع في مساحة شاسعة مجردة من الجبال التي تحمي المجاهدين، عدا سلسلة جبال الونشريس[4]. وبهذه العملية ظن شال أنه قضى على الثورة في الولاية الخامسة واتجه مباشرة إلى

1957م عينه الجنرال ديغول حاكما عسكريا لمدينة باريس ثم أحيل على المعاش واستقر في عاصمة الجزائر، ينظر: جريدة المجاهد، المصدر نفسه، عدد26، 1961/05/08، ص08.

[1] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 206.

[2] – جريدة المجاهد، ديغول مع ضباطه في الجزائر، العدد 50، 07 /09/ 1959م، ص 05.

[3] – جريدة المجاهد، موعد مع الجنرال شال، العدد 55، 16 /11/ 1959م، ص 05.

[4] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 168.

الولاية الرابعة ولكن فطنة وذكاء الثوار خيبت آمال شال لإنجاح هذا المشروع حيث قام ثوار الولاية الخامسة بتقسيم أنفسهم إلى وحدات صغيرة والالتحاق بالولايات الأخرى تاركين شال وقواته يحاربون ضد الأشجار والأحجار[1].

وقد قام بمجموعة من العمليات الأخرى في الولاية الأولى:

- جويلية 1959م الشرارة.
- أفريل 1960م تريدان.
- أكتوبر 1960م أرياح.
- أفلاماش[2].

وقد ظن شال أنه سيطر على الثورة، لكنه خاب ظنه وذلك من خلال تنشيط العمليات الفدائية في كل من: تنس[3]، شرشال[4]، البليدة[5]، ووهران، ويمكن القول أن مخطط شال منذ الوهلة الأولى فاشل لأن ولايات الجزائر أصبحت تنسق فيما بينها من أجل تنظيم الجيش والثورة ومحاربة الاستعمار والقضاء عليه وإفشال كل مخططاته[6].

[1] – المصدر نفسه، ص 168.

[2] – عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 235.

[3] – بلدية سياحية بولاية الشلف تبعد عن الجزائر 180كلم غربا على ارتفاع 40م تمتاز المدينة بالصيد البحري وزراعة الكروم، ينظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر...، المصدر السابق، ص456.

[4] – تقع على بعد 100كلم غرب الجزائر العاصمة وعلى بعد 25كلم من ولاية تيبازة وعلى ارتفاع 30م وتطل على البحر ويحيط بيها أطلس شرشال، ينظر: المصدر نفسه، ص889.

[5] – تقع على بعد 50كلم جنوب غرب الجزائر على الواد الكبير عند السفح الأطلسي البليدي الذي يبلغ علوه 1600م، ينظر: المصدر نفسه، ص224.

[6] – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 233.

المطلب الثالث: إعلان عن مبدأ تقرير المصير

بعد فشل كل الإصلاحات والمشاريع التي قام بها ديغول من خلال إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية مثل مشروع قسنطينة وسلم الشجعان والإصلاحات العسكرية والتي تمثلت في مخططات منها مخطط شال ومع تزايد العمليات العسكرية لجيش التحرير وتزايد انتصاراته على العدو أجبر الجنرال ديغول على اتباع سياسة جديدة تمثلت في إعلان مبدأ تقرير المصير.

بتاريخ 16 سبتمبر 1959م أعلن الجنرال ديغول باسم فرنسا، رغبتها في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم[1] (ينظر الملحق رقم 2)، وذلك من خلال إذاعة البيان في إذاعة الراديو والتلفزيون وذلك عن طريق التصويت العام الذي يجب أن يتم بعد مرور أربع سنوات من إيقاف إطلاق النار[2] واختيار مصيرهم من ثلاثة:

- الانفصال.
- الاندماج والفرنسة كاملة.
- الحكم الذاتي في ظل الاتجاه الفرنسي.

وقد طلب ديغول من الجزائريين الساكنين في 12 ولاية جزائرية أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم على أساس المساواة التامة ويختاروا بين الانفصال عن فرنسا أو إقامة النظام الفدرالي معها[3].

وأراد ديغول من خلال عرض مشروعه أن يعترف بحق تقرير المصير للجزء الشمالي للجزائر فقط، وذلك باعتماده تعبير "**اثني عشر ولاية**" باعتبار الولايات الثلاثة الأخرى فرنسية،

---

[1] – شارل ديغول، المصدر السابق، ص 86.

[2] – حكمت شبر، النضال العربي من أجل الحرية والاستقلال، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2011، ص، ص171-172.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 438.

غير معترف بها جزء من أرض الجزائر وذلك هو هدف سياسة ديغول، في تمزيق الجزائر قدر الإمكان، ما دامت مصرة على الاستقلال[1]، وأراد أن يقسم الجزائر، وذلك بقوله في بداية إعلانه عن مشروع تقرير المصير أنها لم تقع في الجزائر حكومة مستقلة أو وحدة قومية منذ أن وجد العالم، فكان يتعاقب عليها الغزاة من قرطاجيين ورومان و وندال وبيزنطيين، والعرب السوريين وعرب قرطبة، والأتراك والفرنسيين وأنها لم تكن هناك حكومة جزائرية[2].

وقد اتضح هنا البعد الاستعماري لتقسيم الجزائر، وقد نست فرنسا الحكومات التي قامت في الجزائر قبل أن تحتلها وقد كانت ردة الفعل حول هذا المشروع بالنسبة للفرنسيين بين مؤيدين ومعارضين، فهناك قسم الشخصيات السياسية الفرنسية التي تباين موقفها بين مؤيد ومعارض لها فقد أعلن اثنان وعشرون عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي يمثلون الجزائريين والصحراء دعمهم المطلق لمضمون المشروع حيث كان عددهم 22 عضوا وكان المجلس يتكون من 34 عضوا ويمكن أن يبرر هذا التأييد بكون هؤلاء البرلمانيين هم صنيعة الإدارة الاستعمارية، وكذلك العديد من الشخصيات التي رفضت المشروع منهم المريشال جوان، وفرانسوا متران قد رفض هذا المشروع بشدة وقال " من وجهة نظري فإن الجنرال ديغول وضع مخططا قديما بثلاث سنوات، لقد عدنا من جديد إلى قانون الإطار (La loi cadre) الذي أصدره كل من بورجس مونري وفيليكس غايار"[3].

وأما عن موقف جبهة التحرير فقد قام رئيس الحكومة المؤقتة عباس فرحات بالرد على الجنرال ديغول (والذي جاء بعد اثني عشر يوما من إعلانه لتقرير المصير وقد ضمن البيان التالي "محتوى تقرير المصير كما ضبطته الثورة من الوهم تطبيق المصير بكيفية لا تقرأ حساب للذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها إن الحكومة المؤقتة للجمهورية

[1] – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 248.

[2] – صلاح العقاد، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصرة، ط 2، 1663، ص 104.

[3] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص، ص 306، 307.

الجزائرية ترفض رفضا باتا المساس بوحدة التراب الوطني، أما فيما يخص الصحراء فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن أن يتحول إلى ملكية شرعية[1] وأن المفاوض الشرعي هي جبهة التحرير الوطني ويجب على الجنرال ديغول أن يعترف بها أنها قوة سياسية لا يمكن تجاهلها، وأكدت الحكومة المؤقتة أن إعلانه عن مبدأ تقرير المصير يعتبر تطورا ما كان ليحدث لولا المقاومة المظفرة للشعب الجزائري لواحدة من أكثر الحروب الاستعمارية دموية[2](ينظر الملحق رقم 3).

وقد أعلنت الحكومة المؤقتة موافقتها على مبدأ تقرير المصير بمفهومه السليم الذي يقوم على مبادئ القانون الدولي والذي يتماشى تماما مع مشروعية الكفاح التحرري الذي يقوم به الشعب الجزائري[3].

وبعد أن وافقت الحكومة المؤقتة على مبدأ تقرير المصير قرر الجنرال ديغول إجراء استفتاء حول هذا الأخير وكان ذلك في 07-08 جانفي 1961م، وقد نضم حملة دعائية مكثفة لصالح الاستفتاء، وامتدت من 19 ديسمبر 1960م إلى غاية يوم 07 جانفي 1961م وقد ركزت فرنسا على مجموعة من الشعارات من أهمها "نعم ديغول" نعم لاستفتاء تقرير المصير[4].

وقد رفضت جبهة التحرير الانتخابات ونددت على عدم المشاركة فيها ورفض الشعب المشاركة كذلك وأمام هذا التصميم العنيد الذي يبديه الشعب اخترعت الإدارة الفرنسية طريقة أخرى تحمس بها أبناء الجزائر للإقبال على صناديق الاقتراع حيث قامت بنشر إشاعات بأن نجاح ديغول في الاستفتاء سيكون معناه التفاوض بينه وبين عباس فرحات[5]، وقد حدثت حالة

[1] – عمار قليل، المصدر السابق، ص 340.

[2] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 380.

[3] – جريدة المجاهد، الخوف من تقرير المصير، العدد 65، 1960/04/04م، ص 05.

[4] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 318.

[5] – جريدة المجاهد، بين الاستفتاء وتقرير المصير، العدد،86، 1961/01/02م، ص 03.

طوارئ لعدم مشاركة الجزائريين في الانتخابات، وقد قاموا بتمديد لوقت وعدم غلق مكاتب الاقتراع إلا على الثامنة مساءا وقد قام جيش الاستعمار بسياقة الناس كقطعان الماشية بالقوة من المحتشدات وأرغمهم تحت التهديد على التصويت بنعم.

وقد قامت بتزوير الانتخابات بشهادة أحد الصحفيين الفرنسيين "لتان ألبرت بول" الذي زار مناطق مختلفة من الجزائر خلال الاستفتاء، وأكد أن نتائج الانتخابات كانت مزورة وقدم دلائل قوية جدا ومفصلة في هذا المجال حيث كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

في فرنسا:

- عدد الناخبين المسجلين: 24.184408.
- عدد المصوتين: 20.791246.
- عدد المصوتين بنعم: 15.200.073.
- عدد المصوتين بلا: 4.996.476.

في الجزائر:

- عدد الناخبين المسجلين: 4.470215.
- عدد المصوتين: 2.626.689.
- عدد الأصوات المعبر عنها: 2.517.515
- عدد المصوتين بنعم: 1.747.969.
- عدد المصوتين بلا: 767.546[1].

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 322.

المبحث الثاني: ظروف وأسباب التفاوض

المطلب الأول: مظاهرات 11 ديسمبر 1960م

يرى الكثير أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م عامل حاسم في اعتراف فرنسا الديغولية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وذلك لدرجة أن اعتبرها بعض المتتبعين الفرنسيين والعالميين آنذاك بأنها تشبه نفسيا ديان بيان فو التي وقعت في الهند الصينية عام 1954م أين حاصر جيش التحرير الفيتنامي بقيادة الجنرال جياب الجيش الفرنسي وفرض عليه الاعتراف باستقلال الفيتنام عام 1954م[1].

- **الوضع العام في الجزائر قبيل المظاهرات:**

الوضع في الجزائر العاصمة في نهاية 1960م لم يكن على ما يرام فقد كانت العاصمة منهكة بسبب القمع والالتحاق بالجبال تضررت معظم العائلات التي تعرض أحد أفرادها على الأقل إما للقتل أو الاختطاف أو السجن أو الالتحاق بالجبل وتم تفكيك وتشتيت خلايا وشبكات المناضلين وتعطيلها، جو الاشتباه جعل كل محاولة للتنظيم عقيمة، فلم يبقى هناك وجود لمنظمة أو تنظيم ثوري بمعنى الكلمة بالجزائر العاصمة[2].

كما علق العسكريون الفرنسيون آمالا كبيرة على الجنرال "ديغول" الذي أنقذ فرنسا في مواقف عديدة، وبمجيئه راهن على أسلوب حرب الإبادة إلا أنه فشل أمام صمود الشعب الجزائري، كما فشلت كل مشاريعه من قبل، كمشروع قسنطينة ومشروع سلم الشجعان، الشيء الذي جعله يلمح في الكثير من تصريحاته بضرورة وضع حد لهذه الحرب للخروج من النفق المظلم الذي وقع فيه وذلك بالإعلان عن مشروع[3] **"الجزائر جزائرية"**، والذي أكده في تصريح جاء فيه ما يلي: "لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قررت باسمها اتباع الطريق

---

[1] – رابح الونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب لعلم للنشر، الجزائر، 2003، ص، ص 207، 208.

[2] – محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص233.

[3] – محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص 636.

الذي يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا وإنما الجزائر الجزائرية ويعني ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة وتتمتع إذا شاءت، وهذا هو الواقع بحكومتها ومؤسساتها وقوانينها"[1].

وقصد التأكد من مدى صدى هذا المشروع في الأوساط الجزائرية قرر القيام بزيارة إلى الجزائر، للتخلص نهائيا من **الجزائر الفرنسية** والإعلان عن **الجزائر الجزائرية**، فسارعت العديد من المنظمات الفرنسية المتطرفة الرافضة للطرح الديغولي كمنظمة جبهة الجزائرية الفرنسية، ومنظمة شباب الأمة الفرنسية في التصدي لهذه الزيارة والعمل على إفشالها ودليل ذلك هو تلك التحركات غير المعهودة التي شهدتها العاصمة الجزائرية والعديد من المدن الأخرى، خلال شهر نوفمبر 1960م ومن مظاهر هذه التحركات:

1-قيام منظمة شباب الأمة الفرنسية بتشكيل قافلة في السيارات قادمة من وهران محملة بالأسلحة والذخيرة والقنابل لاستخدامها في العمليات المسلحة ضد الرئيس.

2-كما تم اكتشاف تواطئ العديد من رجال الجيش الفرنسي مع هذه المنظمات الرافضة للفكرة الديغولية[2].

3-وضع المتاريس في الطرقات من قبل المستوطنين الفرنسيين.

أما من جهة الجزائريين فإن الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية أصدرت بتعليماتها إلى ممثلي الشعب الجزائري في الداخل للقيام بتعبئة الشعب الجزائري، والخروج في مظاهرات صارمة في المناطق التي سيزورها الرئيس والتعبير من خلالها عن مطلبهم، ألا وهو **استقلال الجزائر والجزائر جزائرية**، وعلى إثر ذلك سارعت كل شرائح المجتمع الجزائري في المدن خاصة للتعبير عن مطالبهم المشروعة.

- **الإطار الزماني والمكاني للمظاهرات:**

[1] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص 75، 76.

[2] – محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص، ص 636، 637.

إن التاريخ الرسمي لانطلاق هذه المظاهرات حسب العديد من المصادر هو يوم الجمعة الموافق لـ 1960/12/9م واستمرت إلى غاية 1960/12/16م.

أما فيما يخص الإطار المكاني فإنها مست معظم المدن الجزائرية بداية من عين تموشنت[1] أين نزل "ديغول" ثم سرعان ما انتشرت المظاهرات إلى باقي المدن الجزائرية وبخاصة الجزائر العاصمة بحي بلكور، ووهران وعنابة[2] والبليدة وتلمسان[3] وشرشال والشلف[4] وقسنطينة ...إلخ[5].

- **أسباب المظاهرات:**

كان لمظاهرات ديسمبر 1960م ثلاث أسباب مباشرة تدخل كلها في إطار مناورات ديغول تمثلت في:

1-زيارة ديغول إلى الجزائر:

قبل إجراء الاستفتاء على تقرير المصير الذي تقرر أن يكون 8 جانفي 1961م قام الجنرال ديغول بزيارة إلى الجزائر بالاتصال بالشخصيات المدنية والعسكرية لشرح سياسته الجزائرية ولم يعلن عن مراحل هذه الزيارة ولا عن مدتها وفي 9 ديسمبر 1960م وصل إلى

[1] – تقع في الشمال الغربي للجزائر تبعد 70كلم عن تلمسان و72كلم عن وهران أصبحت ولاية عام 1984م وتحدها ولاية وهران وتلمسان وسيدي بلعباس تقدر مساحتها ب 2376،35كلم مربع، ينظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر...، المصدر السابق، ص1086.

[2] – تقع في اقصى شرق البلاد على بعد 600كلم من الجزائر العاصمة و150كلم عن قسنطينة على ارتفاع 30م تقدر مساحتها ب 1412كلم، ينظر: المصدر نفسه، ص1069.

[3] – تقع على بعد 50كلم من الجزائر العاصمة و140كلم من وهران و90كلم من سيدي بلعباس تقدر مساحتها بـ 9017،96كلم مربع، ينظر: المصدر نفسه، ص 451.

[4] – تحتل موقعا مركزيا في واد الشلف على مسافة متوسطة بين الجزائر 207كلم حيث تحتل منطقتين جبليتين للضهرة والونشريس يبلغ ارتفاعها 146م، ينظر: المصدر نفسه، ص912.

[5] – محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص 638.

عبن تموشنت بالغرب الجزائري وكانت بداية رحلته واجتمع بالأعيان في البلدية ثم بالضباط في مركز الجيش الفرنسي وعند خروجه من كلا الاجتماعين تلقته الجماهير بهتافات التأييد.

وكانت الجماهير منقسمة إلى مجموعتين: الأولى متكونة من الفرنسيين وكانت تنادي بشعارات تندد بساسة ديغول وتصرخ **بالجزائر فرنسية** والثانية متكونة من المسلمين وهي أضخم من الاولى عددا وكانت مؤيدة لسياسة ديغول وتصرخ **بالجزائر جزائرية**[1].

2-مظاهرات الغلاة الفرنسية أنصار الجزائر فرنسية:

في 10ديسمبر على الساعة التاسعة ونصف صباحا قام الغلاة الفرنسيون أنصار الجزائر فرنسية بمظاهرة وسط مدينة الجزائر منددين بسياسة ديغول وصارخين (الجزائر فرنسية) متوجهين نحو إقامة الوالي في أعالي المدينة ووجدوا في طريقهم الفرق الوطنية ووقعت هناك مشادات عنيفة[2].

3-يقظة مناضلي الجبهة في المدن:

في مساء 10 ديسمبر 1960م، اجتمع مناضلون في ملاذ سي الزبير الذي قدم لهم توجيهات تقضي بتأطير المتظاهرين والعمل على تقوية المظاهرات وتحديد الشعارات(ينظر الملحق رقم 4) وتجنب استفزازات الغلاة الفرنسيون فخرج المناضلون حاملين الرايات الجزائرية مؤيدين لسياسة ديغول صارخين بالجزائر جزائرية [3](ينظر الملحق رقم5) .

- **سير المظاهرات:**

[1] – زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962م، منشورات دحلب، الجزائر، 2012، ص 77.

[2] – المرجع نفسه، ص 78.

[3] – محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 236.

لقد جاءت هذه المظاهرات استجابة لنداء ج.ت.و، وردا على الغطرسة الاستعمارية، فبرهنت من جديد عن هوية الأمة الجزائرية وشخصيتها الإسلامية وصمود الشعب والثقافة حول قيادته والضغط على ديغول من أجل الاستقلال[1].

فتم اقتناء قطع القماش لخياطة كميات من الرايات الوطنية وتم تلقين بعض المتظاهرين العبارات التي يجب أن تردد أمام الصحافيين الأجانب وتم هذا في 10 ديسمبر 1960م.

وفي يوم 11 ديسمبر كانت للمظاهرات أحسن تنظيما، عناصر جبهة التحرير تؤطر الحشود، وتؤمن حماية الرايات، ومكبر الصوت يردد ويذكر بالشعارات وبعض الشباب يلوح بالراية في مواجهة بطولية مع العسكر المتحمسين لإطلاق النار[2]، فوقعت هدامات من أنصار الجزائر الفرنسية أي غلاة المعمرين، والمناضلين فتدخلت القوات العسكرية والأمنية الاستعمارية ضد المتظاهرين، فاستشهد الكثير من الجزائريين، واعتقل البعض الآخر لكنها لم تهدأ المظاهرات إلا بعد أن طلب منهم فرحات عباس التوقف عن التظاهر، وذلك بعد أربعة أيام أي يوم 16 ديسمبر 1960م وهو ما يدل على مدى ولاء الشعب الجزائري لقيادة الثورة المتمثلة في ج.ت.و، وهو ما شكل انتصارا حاسما القائلة بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

ووقعت المظاهرات في مدن جزائرية أخرى، لكن لم تكن بنفس مستوى مظاهرات العاصمة، ولا من مدى تأثيرها على الرأي العام الدولي[3].

- **نتائج وانعكاسات المظاهرات**

[1] – زوليخة سماعلي المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص، ص 481–482.

[2] – محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 237.

[3] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 217.

زلزلت مظاهرات 11 ديسمبر كيان العدو وأثبتت به أن يد الثورة تتعدى الجبال إلى المدن وتحرك الجماهير متى تشاء، وكيف تشاء وقد كانت رسالة بالغة البيان موجهة إلى القيادة الفرنسية وعلى رأسها ديغول والرأي العام الدولي الرسمي والشعبي بأن الشعب الجزائري مصمم على استرجاع سيادته مهما كان الثمن والظروف[1].

ومن نتائج مظاهرات 11 ديسمبر 1960م ما يلي:

أ- اقناع ديغول وجزء كبير من القيادة العسكرية الفرنسية بأنه لا مفر من الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

ب- التأكيد على أن ج.ت.و هي الممثل الشرعي والوحيد ولا يمكن التفاوض إلا معها.

ت- دخول "ديغول" في مفاوضات مع قيادة الثورة الجزائرية.

ث- اكتشاف ج.ت.و، مدى فعالية سلاح المظاهرات[2].

ج-أكدت للعالم على عدالة القضية الجزائرية حيث استنكر القمع المسلط على الشعب الجزائري وتزايد الضغط الخارجي على فرنسا[3].

كما كان لها انعكاسات إيجابية على الصعيدين السياسي والعسكري داخل الوطن.

فعلى الصعيد العسكري، أذهلت حركة الانتفاضة السلطة العسكرية فنقلت فرقا كاملة من ميادين القتال وأوقفت عمليات ومخططات عسكرية كانت قيد التنفيذ فأعطت الفرصة لجنود جيش التحرير الوطني لإعادة تنظيم وحداتهم بعد تشتيتها.

أما على الصعيد السياسي فالمظاهرات العارمة أكدت لفرنسا مرة أخرى بأن الثورة ثورة شعب أراد الحياة وسئم الذل وليست ثورة حفنة من المتمردين، وعليه فإن فرنسا مطالبة بتطوير

[1] – لخضر بورقعة، مذكرات الرئيس لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، (د. س. ن)، ص 51.

[2] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص، ص216-217.

[3] – زوليخة ساعلي المولودة علوش، المرجع السابق، ص 482.

مواقفها وتغليب العقل والمنطق والاعتراف بحق الاستقلال لشعب داست كرامته واغتصبت أرضه وسلبت حقوقه منذ أزيد من قرن وربع القرن، وتطمع في المزيد[1].

المطلب الثاني: بداية نشاط منظمة الجيش السري

لقد كان لكل من أسبوع الحواجز[2] جانفي 1960م وبداية التمرد المسلح، وكذا مظاهرات 9-11 ديسمبر 1960م في قيام منظمة الجيش السري ففي هذه المظاهرات شيعت أسطورة التآخي إلى مثواها الأخير ولم يعد يؤمن بها حق المعتوهين داخل صفوف "**الجزائر فرنسية**" وعلى المستوى الدبلوماسي تلقى أنصار الجزائر فرنسية نكسة جديدة فقد اشتد الخناق على الاستعمار الفرنسي في الساحة الدولية بعد أن اعترفت الأمم المتحدة في دورتها 15 بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، إنها مرارة إخفاقات متواصلة ابتداء من 13 ماي 1958م إلى غاية مظاهرات ديسمبر 1960م هذا كله قضى على حلم أنصار الجزائر فرنسية[3].

وفي مدريد تمكن سوزني من جمع المدنيين حول الجنرال صالان لمتابعة التطورات في الجزائر وحللوا أهداف الاستفتاء وقرروا إعادة بعث تنظيم جديد بنهي فوضى الحركات السابقة ويوقف مسار الإحباط، وتحدث سوزني عن الجيش السري الذي قاد المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال التازي وشدد لغيارد على ضرورة أن يحمل التنظيم الجديد مفهوم النظام وبربط المقترحين سميت **منظمة الجيش السري**، المختصرة بالأحرف الثلاث L'OAS، لم يطلع الجنرال صالان على هذا التنظيم الجديد إلا بعد يومين في الاتفاق بين سوزني ولغيارد.

---

[1] – عثماني مسعود، المرجع السابق، ص، ص 602-603.

[2] – أطلقه الفرنسيون على تمرد اوربيي الجزائر ضد ديغول طيلة أسبوع في شهر جانفي 1960م لانهم تخندقوا في الجامعة المركزية والنفق الجامعي واقاموا من حولهم حواجز لمنع قوات الامن من الاقتراب، ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 722.

[3] – دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962م، كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 148.

ورغم حديث بعض المؤرخين عن نهاية جانفي كتاريخ تأسست فيه منظمة الجيش السري فإنه هناك شبه إجماع لدى أكثرية السياسيين والمؤرخين على أن تأسيس منظمة الجيش السري قد جرى شهر فيفري 1961م[1].

وبدت هذه المنظمة السرية شبع عسكرية أنها عوضت التنظيمات السياسية للاستمرار في متابعة السلطة المركزية على الأقل لبعض الوقت، وأيضا لجبهة التحرير الوطني وللجزائريين المسلمين، وبعد هيكلتها نصب على رأس قيادتها سالان ونوابه جوهو و غاردي[2].

وفيما يخص التركيبة المادية فقد اقترح غودار ثلاثة شعب لهيكلة المنظمة هي:

- الشعبة الأولى مكلفة بالتنظيم والتعبئة بقيادة غاردي.
- الشعبة الثانية مكلفة بالاستعلام والعمليات بقيادة الإسباني بريز.
- الشعبة الثالثة مكلفة بالعمل السياسي والنفسي بقيادة سوزيني[3].

كما كان من بين أعضاء L'oas شاطو، روبارت، دوفور، جان ماري، النقيب غلاسير، الملازم بارفار، بوايودوفيكار ...إلخ[4].

وبعد مرحلة التوظيف والتأطير عملت منظمة الجيش السري على انتشار السريع في كبريات المدن ذات الغالبية الأوروبية مثل وهران، ومستغانم، وقسنطينة وعنابة، وضمت قاعدتها الكثير من الثانويين وطلبة الجامعة وعسكريين وقد شكلت هذه الشرائح مجموعات الكومندو، وبعد حل وحدات الإقليمية تحولت معظم العناصر الفارة من الجيش للعمل ضمن منظمة

[1] – دحمان تواتي، المرجع السابق، ص، ص 154-155.

[2] – أمحمد يوسفي، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص71.

[3] – كريم مقنوش، مجلة الراصد–لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر–19 مارس 1962 عيد النصر إتفاقية إيفيان، منظمة الجيش السري oas، العدد2 مارس–أفريل 2002،ص13.

[4] – بوعلام نجادي، الجلادون، 1830–1962، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP، الجزائر 2007، ص73.

الجيش السري ودعمها، وكان شعارها "**بالعنف ستكون لنا الكلمة الأخيرة**" وعليه راحت تفجر حربها من غير رحمة.

تضمنت بداية عمل المنظمة توزيع ونشر البيانات بشكل سري عبر علب ولافتات والكتابات الحائطية حيث كانت تنشر عبارة "**ستنصر منظمة الجيش السري**".

وبعد أن تبين أمرها، تحول رجالها إلى العمل السري في ظل اللاشرعية، والشروع في تنفيذ عمليات التصفية الجسدية وإقفال المحلات والمساكن والمباني الإدارية.

كما استهدفت عناصر كل من اعترض على مشروع إبقاء الجزائر فرنسية والمعادين لمنظمة الجيش السري.

كما كثفت هذه المنظمة من أعمال العنف حتى تفشل المساعي المرتقبة لوقف إطلاق النار ومفاوضات إيفيان[1].

كما تمثلت أهدافها:

- منع تأسيس دولة جزائرية وطنية مستقلة.
- تحكيم ميكانيزم المفاوضات القائم بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية.
- الوقوف ضد السياسة الديغولية ومواصلة المقاومة ضد جبهة التحرير الوطني.
- والهدف الذي تحاربه من أجلها (م ج س) فهي: معارضة كل السياسة أو التكتيك كحل يحوي فصل الجزائر – الصحراء عن فرنسا أما فيما يخص وسائل وطرق المقاومة التي تتبعها المنظمة هي:

- الدعاية والنشاط السيكولوجي.

[1] – امحمد يوسفي، المصدر السابق، ص 73.

- العمل المباشر ويكون ذلك باستعمال شتى أنواع العنف.
- التمرد العسكري عندما تتوفر الشروط المواتية للنصر أو الشروط التي تساهم فيه.
- الاتحاد والتنسيق فيما بينهم[1].

فقد كان صالان في تعليماته لجنود منظمة الجيش السري يأمر بإشعال النار في كل القطاعات لأن شكل الحرب التي تخوضها المنظمة تفرض عليهم استعمال كل الوسائل لإرباك وتثبيط الخصم دعما لمواقعهم وتحسين لوسائلهم[2] كما تمثل برنامج منظمة الجيش السري في ما يلي:

- تجنب الحرب الأهلية التي تقودنا إليها السياسة الديغولية وإنقاذ فرنسا من خطر الثورة الشيوعية من أجل إنقاذ وحدة التراب الفرنسي المهدد بالانفصال.
- إعادة الوحدة المعنوية للأمة الفرنسية.
- ضمان مستقبل الجيل الجديد.
- تحقيق مطالب العدالة للعمال.

ومن بعض أهم النقاط التي تحتويها برنامجها هي:

- الجمهورية الخامسة: إعلان انهيار الجمهورية الخامسة وانهيار مبادئها.
- الوحدات الإقليمية: وضع الوحدات الإقليمية مباشرة تحت تصرف الحكومة الوطنية.
- المحاكم الشعبية: تنصيب محاكم شعبية في كل دائرة لتحكم حسب قانون خاص....إلخ.

وغيرها من النقاط التي تضمنها برنامج منظمة الجيش السري[3].

كما تمثلت استراتيجية منظمة الجيش السري في ما يلي:

[1] – حسينة حماميد، المرجع السابق، ص، ص 156–157.

[2] – أوليفي داود، في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، فاطمة بن شعلان، موسى أشرشور، دار سيديا–الجزائر 2012، ص، ص 208–209.

[3] – عبير سعيدان، منظمة الجيش السري(OAS)نشاطها الإرهابي في الجزائر (1961–1962)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، 2012–2013، ص، ص 39–40.

✓ **محاولة كسر مسار المفاوضات ونسف اتفاق وقف إطلاق النار:**

رفض غلاة "الجزائر فرنسية" الاعتراف بالشخصية الجزائرية رفضا تاما لأن الحديث عن حل سلمي يترجم فورا بأنه اعتراف بـ ج.ت.و وحاولت منظمة الجيش السري بكل الفرق كسر المفاوضات وإفشالها، لهذا السبب اتسمت الاتصالات الأولى مع الطرف الجزائري في القاهرة وبغداد وروما بالسرية التامة.

✓ **إحياء مشروع تقسيم الجزائر:**

ندم المستوطنون لكونهم تأخروا في توجيه كامل مجهود منظمة الجيش السري، فهو تجسيد دولة الأقدام السوداء المستقلة عن جبهة التحرير الوطني وعن فرنسا ولم يكن مخطط تقسيم الجزائر فكرة جديدة إذ سبق للجنرال ديغول أن تحدث عنها خلال سبتمبر 1959 كأحد الاختيارات الاضطرارية في حالة فشل فكرة الجزائر المتعاونة مع فرنسا.

✓ **التدمير الشامل وإحياء سياسة الأرض المحروقة:**

لقد أصبحت سياسة "الأرض الحروقة" وسيلة المساومة بين عصابات منظمة الجيش السري وأصبح استعمال هذا الاصطلاح شيئا دارجا على لسان رؤساؤها، وفي الميدان أصبحت ممارستها شيئا عاديا ما دام أن الأوروبيين قد قرروا الرحيل لذلك قاموا بتدمير المكتبة الجامعية ضمن قائمة سوداء أعدت لحرق وتدمير كل الأماكن التي تتوفر على وثائق هامة[1].

✓ **محاولة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني:**

إن ما يسمى بمفاوضات منظمة الجيش السري مع جبهة التحرير الوطني حلقة من سلسلة المناورات الأخيرة لأجل الجمهورية الخامسة ومستشاريه الذين حاولوا تجنيب فرنسا متاعب "م.ج.س" التي قررت استئناف عملياتها في فرنسا كما أنها حاولت استدراك الضعف

[1] – دحمان تواتي، المرجع السابق، ص–ص 303–337.

الذي وصل إليه الموقف الفرنسي بسبب أعمال هذه المنظمة التي أحرقت كل الأوراق الرابحة ودمرت كل ضمانات اتفاق إيفيان[1].

وقبل أن تكشف منظمة الجيش السري من طبيعتها الإرهابية كانت هاجس قوي يعشش في أعماق العقل الباطن للمستوطنين الغلاة، أما على الصعيد العقائدي والاجتماعي والسياسي والسيكولوجي فكانت لـ OAS مرجعيتها النظرية انتظار توفر القيادة العسكرية التي تتولى تنظيمات وهيكلة صفوفها على الانضباط الأعمى والتقيد بالقواعد العسكرية المتحكمة في تسيير الانقلابات الفاشلة[2].

المطلب الثالث: انقلاب الجنرالات الأربعة على الجنرال ديغول

في اليوم 23 أفريل 1961م وعلى الساعة الثامنة مساءا ظهر الجنرال ديغول على شاشة التلفزيون الفرنسي مرتديا الزي العسكري ومما جاء في خطابه "لقد أقيم في الجزائر نظام تمردي بواسطة عصيان عسكري، لهذا النظام ظاهر يتمثل في أربعة جنرالات متقاعدين، وله واقع تجسده مجموعة من الضباط المتحزبين والطموحين المتعصبين".

أما الجنرالات فهم: شال موريس، صالان رؤول، زيلار ماري أندري[3] وجوهر إدموند[4] .

---

[1] – المرجع نفسه، ص 361.

[2] – عفرون محرر، المصدر السابق، ص، ص 383–384.

[3] – من مواليد 1898، عين في 1955 قائدا اركان حرب الجيوش البرية واستقال من هذا المنصب في فيفري 1956م إثر خلاف مع ماكس لوجون الذي كان آنذاك كاتب الدولة للحرب استدعاه ديغول بعد 13 ماي وعينه قائد أركان الجيوش البرية كان من مؤيدي سياسة الإدماج أحيل على المعاش في أكتوبر 1659م، ينظر: المجاهد، المصدر السابق ع 65 ،08–05–1961، ص 8.

[4] – يبلغ من العمر 55 عاما، من سلاح الطيران مثل شال، من رؤوس 13 ماي، عينه الجنرال ديغول في 8 سبتمبر 1958 قائد أعلى لسلاح الطيران وفي ماي 1960 عينه مفتشا عاما رغم أنه كان لا يخفي عواطفه الجزائرية–الفرنسية، بعد أن طلب إحالته على المعاش، استقر في الجزائر بعد أن رخصت له الحكومة الفرنسية في ذلك، ينظر: المجاهد، المصدر نفسه، ع65، ص 8.

أما النظام التمردي الذي لم يدم سوى أربعة أيام فإن حقيقته ترجع للندوة الصحفية التي عقدها الجنرال ديغول يوم 11-04-1961م والذي أكد فيها "أن الجزائر تكلفنا أكثر مما تدره علينا ... وعليه فإن فرنسا لن تعترض سبيل السكان الجزائريين إذا قرروا إقامة دولتهم ولمزيد من التوضيح فإن هذه الدولة ستكون لها السيادة في الداخل والخارج"[1]، وكذا سابقتها عندما أذاعت الحكومة الفرنسية خبر استئناف المفاوضات مع ج.ت.و في 7 أفريل 1961م، هذه الطريقة في معالجة القضية الجزائرية اعتبرها الجنرال شال استسلاميه ومخلة بالشرف الفرنسي فوضع المتآمرون حد لترددهم وبعد مساعي حثيثة من قبل الجنرال جوهو قبل الجنرال شال قيادة الانقلاب العسكري، مع أنه هناك عدة محاولات سبقت محاولة "جوهو" لإقناع عدة شخصيات نافذة لتزعم الحركة من بينها الجنرال "ماسو" الذي رفض عرض "أرغود" و "بروازبت" وقال لهم بأن سياسة ديغول أصبحت هي الحل الوحيد لوضع حد للحرب، كما أخبرهم بأن الأقدام السوداء سيجدون مكان في الجزائر الجديدة[2].

وتحرك شال بعنف في الاتجاه المعاكس للشرعية معتقدا أن الشهرة التي كان قد اكتسبها في أوساط الجيش العامل بالجزائر تكفي ليتبعه سائر قادة الوحدات قصد تنفيذ مخططه والذي يفتقر إلى كثير من العقلانية والتبصير[3]، وذلك في 27 مارس 1961م جرى اجتماع بباريس حضره كل من جورج بيدولت والجنرالات فور وفانو كسيام وجوهو، وشال، وعرضوا على هذا الأخير قائمة باسم الوحدات المستعدة لدعم الانقلاب ورغم موافقته المبدئية على قيادة الانقلاب قرر الجنرال شال الاستماع إلى خطاب الجنرال ديغول في 11 أفريل والذي تحدث فيه كما ذكرنا سابقا عن الدولة الجزائرية المستقلة في الداخل والخارج وفي اليوم الموالي حدد الجنرالات شال وزيلار وجوهو يوم 20 أفريل كتاريخ للانقلاب ووضع مخطط الانقلاب الذي يتضمن:

---

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، 1942-1992م، دراسة، ج3، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015، ص103.

[2] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 130.

[3] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 104.

1. السيطرة على النقاط الحيوية في الجزائر وضم الجيش وتأسيس القيادة العامة.
2. إنهاء الحرب بسرعة وبرأيه فإن جيش التحرير الذي أنهكه بمخططه لم يعد له وزن في الميدان ويمكن القضاء عليه في مدة 15 يوما.
3. بعد القضاء على التمرد يرسل مائتا ألف من العساكر إلى باريس وهذا سيكون له مفعول نفسي على الفرنسيين ويقع بين يدي ديغول جزائر مهدمة وفرنسية فإما يرحل أو يخضع[1].

وهدف الجنرال "شال" من هذا التمرد فهو لم يكن إزاحة "ديغول" أو العمل ضده لكنه أراد فقط أن يثبت للجنرال ديغول بأنه يستطيع القضاء على الثورة الجزائرية في غضون أسابيع قليلة ثم يعود أدراجه، بعد أن يقدم الجزائر الآمنة لديغول على طبق من فضة لكنه نسي أو تناسى أنه تجاوز المدة التي حددها لنفسه دون أن يحقق ربع الأهداف[2].

في البداية كان الانقلابيون يضمون في صفوفهم نحو 2000 عسكري ينتمون إلى فرقة المظليين ممن تلقوا تدريبا جيدا، وتزويدهم بتجهيزات وعتاد هامين[3].

فحدد غودار 19 هدف في الجزائر، وكان على الفوج المظلي الأجنبي الأول أن يحتلها مع الساعة الثانية صباحا، أهمها: ثكنة "جليسية" مقر وحدات جيش منطقة الجزائر، مدرسة الشرطة بحسين داي، مقر البعثة العامة، محطة الراديو بأولاد فايت، مقر التلفزيون، المطارات، محافظة الشرطة المركزية وسكنات المواطنين السامين...إلخ[4].

[1]– دحمان تواتي، المرجع السابق، ص، ص 190-191.

[2]– حسينة حاميد، المرجع السابق، ص، ص 131-132.

[3]– امحمد يوسفي، المصدر السابق، ص 61.

[4]– دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 192.

وهذه المواقع لا يعرفها الألمان والمرتزقة عامة داخل الفوج الأجنبي لهذا قبل الجنرال "شال" بتوظيف منظمة الجيش السري كدليل لهؤلاء العسكر داخل المدينة[1].

وتم تنفيذ هذه العملية الانقلابية يوم السبت 1961/04/23م على الساعة الثانية صباحا، حيث دخل الفيلق الأول من اللفيفة الأجنبي وجنود المضلات الجزائر العاصمة، ووزعت هذه الفيالق على فرق صغيرة حسب الخطة المرسومة واحتلت هذه الفرق المواقع الاستراتيجية المذكورة سابقا ونصبوا دوريات عسكرية في الشوارع والحواجز ووضعت السيارات المصفحة في ساحة الحكومة "ساحة شهداء" –حاليا– موجهة مدافع رشاشتها نحو القصبة وتحسب لما يحدث من ردة فعل جبهة التحرير الوطني واعتقل الجنرال "غاميز" قائد القوات الفرنسية بالجزائر وغيرها من الشخصيات[2].

وعلى الرغم من النجاح الأولي الذي ظهر في بداية هذه الحركة أي بين ليلة 21 و22 أفريل 1961م حيث سيطرت القوات الانقلابية على العاصمة وضواحيها فإن ذلك لا يعني أن الجنرال شال نجح في فرض خطته[3].

ورغم أن الانقلاب دام 4 أيام وثلاث ليلي إلا أنه نجم عنه خمس قدرت بستة ملايير أي ما يعادل 61 مليون فرنك جديد كما تكسرت معه المؤسسة العسكرية وانتشرت الأحقاد بين ضباط الوحدات المتمردة وتلك المتمسكة بالشرعية كما تولد حقد دفين بين الوحدات المحترفة والاحتياط المجندين[4].

ومن هنا اختلف رد فعل المجندين أمام التمرد وصار في الإمكان إيجاد تقسيم واضح بين شقي الجيش بعد أن تعددت الاختلافات والمناوشات الحادة بين أنصار الشقين خلال التمرد

---

[1]– المرجع نفسه، ص 193.

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ص 346.

[3]– حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 134.

[4]– دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 199.

وبعده، فشق المتمردين يتركب من الإطارات المحترفة التي أصبحت في حزب الجزائر عبارة عن مجموعة من الجلادين وضعوا أنفسهم فوق كل شرعية وكل قانون.

أما الشق المناهض للمتمردين فهو يتركب من الشبان المجندين الذين أدركوا أن هذه الحرب لا تخدم مصالح بلادهم وإنما تخم مصالح طبقة معينة من الجيش والمتطرفين ورغبتهم شديدة في إنهاء هذه الحرب في حين أن الشق الأول يريد استمرارها لأنها تضمن له النفوذ والسلطة[1].

كما أصيب الجنرال "شال" بخيبة أمل عندما بدأ الرفض أو التردد من طرف مجموعة من العناصر الذين كانوا يعتقد أنهم معه في جميع الحالات، وقد كان إغفال الجانب السياسي قد ساهم إلى حد بعيد في إفشال الحركة الانقلابية التي زعزعت دعائم الجيش الفرنسي وروعت شعب باريس وضواحيها[2].

وقد فسر شال عوامل فشله فيما يلي:

- لم نكن نعرف بأن المترددين غير المتحمسين بهذا الحجم.
- انتشار الخلايا الشيوعية في وحدات المجندين.
- نوعية إراقة الدماء[3].

كما أن خطاب الجنرال ديغول الذي ألقاه مساء يوم 23 أفريل هو الذي أتى على آماله الانقلابيين وقضى قضاء مبرما على أحلام المعمرين في الجزائر، ومما قاله ديغول: " هذه الدولة تهان وتتعرض إلى التحدي، وها هي قوتنا تزعزع وسمعتنا الدولية تنهار ومكانتنا ودورنا في إفريقيا يعرضان للخطر، كل ذلك بسبب من؟ ... بسبب رجال كان واجبهم وشرفهم وعلة وجودهم الخدمة والطاعة ... فباسم فرنسا أوجه أمر لكي تستعمل جميع الوسائل لسد الطريقة

[1]–المجاهد، كيف أصبح الجيش الفرنسي في نظر العالم الغربي، عدد 96 ،22 /05 /1961، ص 8.

[2]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 105.

[3]– دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 196.

في وجه هؤلاء الرجال وأحرم على كل فرنسي وقبل كل شيء على كل جندي أنه ينفذ أوامرهم... أيها الفرنسيات أيها الفرنسيون، ساعدوني".

وبعد ثلاث ساعات من خطاب الجنرال ديغول ظهر على الشاشة الصغيرة رئيس الوزراء السيد ميشال دوبري فحذا حذو رئيسه ودعا الفرنسيين إلى احتياج الشارع عند سماع صفارات الإنذار من أجل إقناع المغلبين بالعودة إلى الصواب.

ونتيجة هذين الخطابين تغيرت الأوضاع كلية، ففي فرنسا ومنذ صباح اليوم 24 من شهر أفريل، بدأ المتطوعون يمثلون الساحات والطرقات المجاورة لوزارتي الداخلية والدفاع، وقررت النقابات إضرابا عاما لمدة ساعة، وفي الجزائر أمر الجنرال "نيكو" بسحب أسراب الطائرات بجميع أنواعها إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط كما ظهر التردد في وحدات الجيش التي كانت قد أبدت ولاءها للمتمردين وتبلور الموقف الرافض لاتباع الجنرال "شال" في كل من وهران وقسنطينة، وأمام هذه الأوضاع بدأ الجنرال "شال" يفكر في الاستسلام وسلم نفسه صبيحة يوم 25-04-1961م.[1]

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص، ص 105-106.

خلاصة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات أهمها:

- ✓ يمكن القول ان السياسة التي اتبعها الجنرال ديغول عند عودته للحكم في الجمهورية الخامسة من إعادة تنظيمه للسلطات والإصلاحات سواء على الصعيد العسكري او السياسي وكذا المشاريع الإغرائية لم تنجح في إفشال الثورة بل زادت في قوتها وتمسكها في مبدأ الاستقلال.
- ✓ لقد كان لكل من مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وظهور منظمة الجيش السري والانقلاب الفاشل السبب في التعجيل لإجاد الحل السياسي السريع المتمثل في فتح باب المفاوضات للحد من تفاقم الوضع.

الفصل الثاني:

مراحل المفاوضات ومسار الاتفاقيات

المبحث الأول: الاتصالات السرية والمفاوضات غير الرسمية.

المطلب الأول: بداية اللقاءات السرية.

المطلب الثاني: لقاء مولان 25–29 جوان 1960.

المطلب الثالث: لقاء لوسارن 20 فيفري 1961.

المبحث الثاني: مرحلة المفاوضات الرسمية.

المطلب الأول: مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961 ولوغران.

المطلب الثاني: محادثات بال الأولى والثانية.

المطلب الثالث: مفاوضات إيفيان الثانية.

تمهيد:

مع تأكيد فرنسا أنه لا مفر من المفوضات قررت هذه الأخيرة بداية المفاوضات وكانت في بادئ الأمر عبارة عن لقاءات سرية وثم لقاءات شبه الرسمية وبعدها اللقاءات الرسمية، حيث بدأت اللقاءات السرية في سنة 1956 في عهد غي مولي في العديد من عواصم البلدان والتي كانت عبارة عن جس النبض لا غير ومن ثم بدأت اللقاءات شبه الرسمية التي تمت في مدن سويسرا وقد نتج عنها اللقاءات الرسمية بين الطرفين التي تم انعقادها في إيفيان وقد توجت بتوقيع الاتفاقيات.

المبحث الأول: الاتصالات السرية ومفاوضات غير الرسمية

يؤكد نداء أول نوفمبر1954م أن الثورة لا تريد القيام بالحرب من أجل الحرب، بل تفضل الحوار والتفاهم فالحرب ليست هدفا وإنما وسيلة لتحقيق الاستقلال وكانت دعوة جبهة التحرير صريحة: "من أجل تجنب التفسيرات الخاطئة والأعذار، ومن أجل إظهار رغبتنا في السلام والحد من الخسائر البشرية وإراقة الدماء، نعرض على السلطات الفرنسية أرضية مشرفة للنقاشات".

وبهذا طرحت فكرة المفاوضات بقوة على الساحة الجزائرية[1] فبدأت السلطات الفرنسة بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل أن تعترف رسميا بالجبهة كطرف محارب وتدخل معها في مفاوضات رسمية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات الشبيهة بالرسمية لإيقاف القتال إلى قادة الثورة كانوا في كل مرة يؤكدون على مواقف الثورة الثابتة التي حددها بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، وقد تمت الاتصالات على النحو التالي[2]:

المطلب الأول: بداية اللقاءات السرية

دخلت الثورة الجزائرية مرحلة المفاوضات السرية عبر عدة لقاءات منذ سنة 1956 دون الوصول إلى نتيجة تذكر وذلك لعدم جدية الطرف الفرنسي الذي كان يهدف إلى جس النبض للثورة ومن يقف وراءها من جهة أخرى أو بالأحرى مجهود الاستهلاك الإعلامي وتحسين صورة فرنسا دوليا حتى تظهر بمظهر الدولة المحبة للسلم[3]، وأول هذه اللقاءات:

[1] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص 78.

[2] – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 261.

[3] – دحمان تواتي، مقلاتي عبد الله، دور أقليم قوات خلال الثورة الجزائرية، 1956–1962م، دار لشروق للطباعة والنشر، 2008 ص 136.

لقاء الجزائر: في أواخر شهر جانفي 1956 بعد أن تشكلت حكومة غي مولي اتصل أندري ماندوز [1] بعبان رمضان [2] وبن يوسف بن خدة [3] للاستطلاع والتعرف على موقف ج ت و، فدبر لهما لقاء مع مبعوثي منديس فرانس [4] الذي كان آنذاك وزير للدولة في حكومة غي مولي المحاميين شارل فيرني وروني ستيب [5]، ودار حديث بينهم حول إمكانية تنظيم مفاوضات رسمية وأثناء ذلك قدم عبان شروط الثورة متمثلة في:

- ✓ تعيين وفد يمثل ج ت و من قيادات الداخل والخارج.
- ✓ الالتقاء في إيطاليا أو يوغوسلافيا.
- ✓ وقف عمليات القمع وتقديم ضمانات لأعضاء الوفد الجزائري.

[1] – (1916م–2006م) وطني فرنسي وصديق للقضية الجزائرية عين سنة 1946م أستاذ محاضر في كلية الأدب لجامعة الجزائر، أسس لجنة العمل للمثقفين الجزائريين والتي ترأسها أحد موقعي بيان 121، ينظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة ...، المصدر السابق، ص، ص 348–349.

[2] – مواليد 20 جوان 1920م عضو لجنة تنسيق والتنفيذ ضابط صف في ح ع اا، 1943م انخرط في حزب شعب تم استدراجه في كمين بالمغرب وتم خنقه يوم 26 ديسمبر 1957 في مزرعة قرب تطوان، ينظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر...، المصدر السابق، ص، ص 1008–1009.

[3] – ثاني رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1961–1962م) من مواليد 23 فيفري 1923م بالمدية، ناضل صغيرا في صفوف الكشافة الإسلامية ثم في صفوف الحركة الطلابية درس الصيدلية واستقر في البليدة، أصبح عضو في اللجنة المركزية في 1947م، عضو لجنة تنسيق والتنفيذ وتحت حكومته اختتمت مفاوضات السلام الجزائرية، مات في 4 فيفري 2003م، ينظر: عاشور شرفي، المصدر نفسه، ص– ص 250–252.

[4] – مواليد 1907/01/11م، مارس المحاماة وانشغل بالسياسة منذ صغره، انتخب في 1932م نائب عن الحزب الراديكالي في سن 15 وسنة 1938م أصبح أمين علنا للجمهورية مثارا في المقاومة الفرنسية أثناء الحرب الإمبريالية تولى رئاسة الحكومة الفرنسية في جوان 1954م إلى فيفري 1955م توفي في 18 أكتوبر 1982م، ينظر: لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 285.

[5] – محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 168.

- ✓ يتوجب على الطرف الفرنسي تعيين بعثة عالية المستوى[1] كما تم تحديد موقف الجزائريين من طرف عبان رمضان أنه "لا مفاوضات قبل الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر"[2]، ولم يصل الطرفين إلى نتيجة تذكر بفعل النوايا الفرنسية وإدارتها غير الجادة[3].

واللقاء الثاني فتم في القاهرة في 12 أفريل 1956م حيث فضل قادة ج.ت.و وأن تكون المحادثات الفرنسية الجزائرية مع السياسيين المتواجدين في القاهرة وعلى رأسهم أحمد بن بلة[4] لذلك جرى اتصال في القاهرة بين محمد خيضر[5] عن الجانب الجزائري وجوزيف بيغار وجورج غروس واستمرت هذه المحادثات حوالي شهر[6] حيث عرض مبعوثي غي مولي على محمد خيضر النقاط التالية:

- وقف المعارك وإلقاء السلاح.
- إجراء انتخابات.

---

[1] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص 79.

[2] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 270.

[3] – عمر بوضربة، التطور الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954م–1960م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م، ص 612.

[4] – أحد قادة الثورة ولد في 25 ديسمبر 1918م بمغنية ادى الخدمة العسكرية عام 1937م شارك في جميع الحملات في فرنسا وإيطاليا بعد أحداث ماي انضم إلى حزب الشعب و ح ح إ ح د، مسؤول في المنظمة الخاصة على القطاع الوهراني عضو اللجنة المركزية في ح إ ح د، عضو في البعثة الخارجية اعتقل في 22 أكتوبر 1956م يعد عملية الاختطاف التي تعرض لها مع رفقاءه، سجن في لاسانتي، نائب رئيس حكومة 1960م أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، ينظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر، المصدر السابق، ص، ص 235–236.

[5]– من مواليد 13 مارس 1912م انخرط في حزب نجم شمال إفريقيا مثل أن يستدعي عام 1936م واستقل في 1939م باعتباره عضوا بارزا في حزب الشعب واطلق سراحه عام 1942م ساهم في تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية استقر في القاهرة منذ جوان 1951م عضوا قياديا في الوفد الخارجي للحركة، أدار المفاوضات السري الأولى مع بيغار و كومون وهيربوت، واعتقل يوم 22 أكتوبر 1956م من الطائرة التي اختطفت عند اطلاق سراحه وقف إلى جانب بن بلة وأصبح أمين عام لحزب ج ت و، كان مصيره الاغتيال، ينظر: ظافر نجود، ثوار وشهداء، المرجع السابق، ص، ص 179–180.

[6] – رمضان بو رغدة، المرجع السابق، ص 413.

- الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع النواب الذين يختارهم سكان الجزائر.

وهذا كله بقصد إحراج (ج ت و) وإعطاء انطباع عنها بأنها جبهة متشددة وغير مستعدة لحل المشكل الجزائري بطريقة سليمة وعليه فإنها مسؤولية مواصلة الحرب كما كان هدف غي مولي عزل الجبهة عن تونس والمغرب[1].

لكن مندوب الجبهة اقترح تكوين دولة جزائرية تدخل في اتحاد فيدرالي مع تونس والمغرب[2]. كما اشترط التأسيس للسيادة الجزائرية[3].

وطالب بجوازي مرور حتى يتمكن اثنان من قادة الجبهة في الخارج من الالتحاق بالداخل والاجتماع مع قادة الداخل وقد أجاب "بيغار" عن هذا الطلب بأن غي مولي ولاكوست متفقان على منح جوازي المرور لكن من غير أن يضمنا حاجياتهما لأن مصالح الأمن العسكرية غير مطلعة على هذه الاتصالات[4].

هذه الاتصالات الأخيرة لم يعلن عنها، كما كذّب محمد خيضر وجود اتصالات مع المبعوثين الفرنسيين وذلك لأسباب تحمل في خباياها المحافظة على معنويات جيش التحرير وعدم إضعاف المعارضة الفرنسية الداخلية ضد الحرب[5].

كما انعقد لقاء آخر ببلغراد في 25 جويلية 1956م جمع الجزائريين أحمد فرانسيس[6] وامحمد يزيد[1] من جانب الجبهة وبيير كومن[2] وبيير هربوت من الجانب الفرنسي[3] حيث عرض

---

[1] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص، ص 79–80.

[2] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 169.

[3] – محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 270.

[4] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 169.

[5]– Rédha. Malek, l'Algérie à Evian-Histoire des négociations secrétes(1956-1962) éditions dahleb, Alger, 1991 ; p 23.

[6] – وزير الاقتصاد والمالية (1958م–1962م) – (1962–1963م) ولد في 12 نوفمبر 1910م بغليزان مناضل ناشط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا أحد مؤسسي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عضو في ح م ج ج في المرحلة الأولى

هذا الأخير فعرض "مثلث غي مولي"[4] السابق، ولكن وفد جبهة التحرير أكد له بأن إيقاف القتال لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول إلى اتفاق سياسي يشمل جميع الجوانب الأخرى للمشكل كما اقترح اجتياز مرحلة الاتصالات التمهيدية السرية الشبيهة بالرسمية إلى مرحلة المحادثات التمهيدية الرسمية، لكن الممثلين الفرنسيين أجابا بأن فرنسا لا تستطيع أن تتفاوض إلا مع النواب المنتخبين[5]، وبهذا فقد كانت نتيجة هذا اللقاء مهمة[6].

كما عقد لقاء آخر يومي 02 و 03 سبتمبر 1956م في روما (إيطاليا) بين المناضلين محمد خيضر وأمحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان[7] عن الطرف الجزائري وهيوبوت وكازيل عن الجانب الفرنسي[8]، وقد اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري أن تحصل الجزائر

من المفاوضات مع فرنسا، عاد إلى السياسة غداة الاستقلال توفى ليلة 31 أوت 1968م بجنيف بعد مرض شديد ودفن في غليزان، ينظر: عاشور شرفي معلمة الجزائر، المصدر السابق، ص، ص 1120-1121.

[1] – وزير الإعلام للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958م-1962م) ونائب بالبرلمان (62-1965م) ولد في أفريل 1923م بالبليدة انخرط في حزب الشعب الجزائري في 1942م، فوضته اللجنة المركزية للتفاوض مع وفد القاهرة (آيت احمد، بن بلة، وخيضر) وعندما التحق بالقاهرة في 1947 التحق بالجبهة وأصبح ممثلا لها في نيويرك، كان سفير الجزائر في بيروت 1975، ومدير المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة (1990-1992)، توفي في 31 أكتوبر 2003 بالجزائر ينظر: المصدر نفسه، ص 1492.

[2] – نائب غي مولي في أمانة الحزب الاشتراكي.

[3] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص 80.

[4] – حدده غي مولي بالمراحل التالية: 1. توقف إطلاق النار، 2. الانتخابات، 3 مفاوضات، ينظر: محفوظ قداش، المصدر سابق، ص 270.

[5] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص- ص 169-176.

[6] – محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 270.

[7] – ولد عام 1925م بالجزائر العاصمة دخل النشاط السياسي من خلال ترأسه لأمانة جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا لمرتين، اشتغل محاميا وكان يتولى مهمة الدفاع عن مناضلي الحركة كان آخر المركزيين إلتحاق بصفوف ج ت و ، كلفه عبان بالالتحاق بالوفد الخارجي حيث أرسل في عدة بعثات دبلوماسية إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وممثلا للحكومة المؤقتة في الصين الشعبية، بعد الاستقلال ابتعد عن النشاط السياسي، ينظر: ظافر نجود، ثوار وشهداء، المرجع السابق، ص 320.

[8] – عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير أنفو، 2013، ص 256.

على استقلال داخلي وتكون لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية[1]، ثم تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تتناول صلاحيتها، كل ميادين السياسة الداخلية ما عدا المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية لأوروبي الجزائر ثم تحديد علاقات جديدة بين فرنسا والجزائر، وتشكيل هيئة جزائرية فرنسية تتصرف في ميادين الدبلوماسية والاقتصادية والأمن العسكري ونظام الحريات الفردية والعمومية [2] لكن وفد ج ت وأجاب بأن أي قانون يتعلق بالجزائر ينبغي أن يكون هو نتيجة مفاوضات بين ج ت و وفرنسا كما طالب الوفد الجزائري من الوفد الفرنسي تقديم ضمانات سياسية للجزائريين مقابل قبولهم لوقف إطلاق النار[3]، كما اقترح في نفس الوقت تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة تتعهد بتسيير المفاوضات العلنية الرسمية وتساهم في تسيير الشؤون الجارية إلى أن تتم الانتخابات التي تعقب إيقاف القتال بعد اتفاق مبدئي[4].

وبعد لقاء روما افترق الوفدان بقصد مشاورة كبار المسؤولين في أن يلتقيا من جديد في 22 سبتمبر 1956م ببلغراد عاصمة يوغوسلافيا وفي اجتماع بلغراد تغيرت تشكيلة الوفد الجزائري حيث أصبح يقوده الدكتور الأمين دباغين ويشارك فيه محمد خيضر، أما الوفد الفرنسي فكان يقوده دائما بيير هيربوت[5]، وفي هذه المرة دارت المحادثات حول إمكانية الاعتراف بحق الجزائر وفي الاستقلال وظهرت بوادر مشجعة للاتفاق حول عبارة أخرى تعوض كلمة الاستقلال وهي "حق الشعب الجزائري في تسيير شؤون البحرية وفيما يتعلق بالنظام الذي اقترح الوفد الفرنسي في المقابلات السابقة، فقد اقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية والجزائرية موضع اتفاقات ثنائية فطلب هيربوت أجلا يطلع حكومته

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 423.

[2] – المجاهد، قصة الاتصالات السرية من 1956 إلى 1960م، ع 92، 1961/03/27، ص 7.

[3] – عمار بوحوش، المرجع سابق، ص 424

[4] – المجاهد، المصدر السابق، ع92، ص7.

[5] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 424.

على هذا الاقتراح في انتظار مقابلة أخرى[1] لكن محمد خيضر الذي اعتبرته الحكومة الفرنسية مفاوضا معتمدا من طرف الجبهة اختطف وقضى هذا الاختطاف على فرصة نجاح الاتصالات الشبيهة بالرسمية حيث صادرت الشرطة الفرنسية الوثائق التي كانت بحوزة محمد خيضر، من بينها ملف المحادثات التي جرت في روما وبلغراد فقررت لجنة التنسيق والتنفيذ قطع كل الاتصالات المباشرة و غير المباشرة مع المبعوثين الفرنسية[2].

الاتصالات السرية: في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه الاتصالات روما والقاهرة وبلغراد جرت اتصالات أخرى في الجزائر، لكنها أقل أهمية من الأولى لأنها كانت محاولة للتعرف على نوايا القادة في الداخل وجس نبضهم ولم تكن تهدف إلى التمهيد إلى مفاوضات حقيقية أبدا وفي صيف 1956م رخص روبير لاكوست للبشاغا بوطالب بالاتصال بعبان رمضان وبن مهدي وقدم الباشاغا تقريره إلى "ألم باي" لكن بعد بضعة أشهر ألقي القبض على الباشاغا[3].

كما كانت هناك شبه لقاءات في عهد بورجيس مونري الذي خلف غي مولي بعد سقوط حكومة هذا الأخير سنة 1957م ولم تكن هي الأخر بنفس أهمية اللقاءات التي سبقتها حيث كانت سوى جس نبض ومحاولة كشف نوايا القادة الجزائريين.

أما في ما يخص الاتصالات في عهد ديغول فقد بدأت بعد مجيئه إلى الحكم بعد أحداث 13 ماي 1958م فكلف عبد الرحمان فارس[4] وجان عمروش بالاتصال مع جبهة

---

[1] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، م3، ثورات القرن العشرين، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص، ص303 –304.

[2] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 417.

[3] – محمد بلعباس، الوجيز، المرجع السابق، ص 170.

[4] – مواليد 30 جانفي 1911م ببجاية انتخب عضوا بالمجلس الجزائري سنة 1946م لم ينضم للثورة عند انطلاقها عين في المرحلة الانتقالية رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة، ظل إلى جانب الرئيس بن بلة حتى جويلية 1964م حين تم اعتقاله ثم أطلق

التحرير إعلامها أنه مستعد ليبحث معها إيقاف القتال على أساس مثلث جديد لا يختلف عن مثلث غي مولي إلا في الترتيب (الانتخابات، وقف القتال، فمفاوضات) وقام الرجلان فيما بين 20 أوت و 20 أكتوبر 1958م بعدة اتصالات مع الجبهة وفي هذه الفترة تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة واجتمعت في القاهرة للإجابة على عروض ديغول لكن هذا الأخير أعلن في 23 أكتوبر عن سلم الأبطال وعن وجوب رفع العلم الأبيض والاتصال بالسفارة الفرنسية في تونس أو الرباط وكان ذلك بمثابة قطع الاتصالات السرية.

-**اتصالات تقرير المصير:** في 16 سبتمبر 1959م أعلن ديغول عن حق الجزائر في تقرير مصيرها واتصلت عدة شخصيات فرنسية بالحكومة المؤقتة الجزائرية فلم تعتبرهم مبعوثين رسميين لأنهم لم يكونوا يحملون معهم أي اعتماد رسمي وفي 28 سبتمبر أعلنت ح م ج ج عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حتى تبحث معها الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وشروط وضمانات تقرير المصير وفي 10 نوفمبر 1959م عرض ديغول التفاوض فردت عليه الحكومة م ج ج في 20 نوفمبر بتعيين الوزراء الجزائريين الموقوفين الخمس[1] لإجراء المفاوضات[2]، لكن ديغول رفض التفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة حسب تعبيره.

وعلى الرغم من أن الجنرال ديغول قد عزز مركزه في السلطة منذ البداية بواسطة السلطات الاستثنائية التي انتزعت من البرلمان، إلا أنه تعمد لمدة سنتين كاملتين عدم الإشارة إلى مصطلح المفاوضات مع جبهة التحرير كأداة لحل محفظة الجزائر، غير أن فشل مخطط شال في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتزايد الدعم الدولي (ج.ت.و) والانقسامات السياسية

سراحه وبقي يستعمل الأعمال الحرة إلى وفاته يوم 13 ماي 1991، ينظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص، ص 251-252.

[1] – أحمد بن بلة، آيت احمد حسين، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر.

[2] – محمد بلعباس، الوجيز، المرجع السابق، ص، ص 171-172.

الخطيرة التي كانت تنذر بحرب أهلية في فرنسا جعلت الجنرال ديغول يقتنع شيئا فشيئا بأهمية التفاوض مع جبهة التحرير وهو ما بدأ فعلا في مولان (Molun)[1].

المطلب الثاني: لقاء مولان 25-29 جوان 1960م

يوم 14 جوان 1960م وجه ديغول خطابا إلى الأمة الفرنسية جاء فيه "في 16 ديسمبر انشق بالطريق السوي والواضح الذي يؤدي بناء نحو السلم، إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة ومؤلمة" وختم كلامه قائلا: ".. إنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما زال مستمرا ... وبعد ذلك سنهيء كل شيء لكي يكون الشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور فالقرار بإقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية..."[2].

وفي يوم 20 جوان 1960م وجه رئيس الحكومة م ج ج السيد فرحات عباس بيان إلى الشعب الجزائرية أكد فيه أنه "بعد البيان الأخير لرئيس الجمهورية الفرنسية، فإن الحكومة م ج ج اتخذت قرار بارسال وفد إلى باريس وهو قرار يندرج ضمن سياستنا التي حددها المجلس الوطني للثورة الجزائرية..."

وفي اليوم نفسه تلا محمد يزيد بيانا بحضور عدد كبير من مراسلي وسائل الإعلام العالمية جاء فيه " ...إن رئيس الجمهورية باسم فرنسا، وبطريقة واضحة قد أعاد التأكيد على حق شعب الجزائري فضم استفتاء وفقا لضمانات النزاهة والشفافية الضرورية فإن الشعب الجزائري من دون شك سيختار الاستقلال وإن الحكومة المؤقتة ترغب في وضع حد للنزاع وتسوية المشكلة بطريقة نهائية وقد قررت إرسال وفد برئاسة فرحات عباس للقاء ديغول، وأنها ستوفد مسؤولا إلى باريس لتنظيم طريقة السفر..."[3]، فعينت مبعوثين هما محمد الصديق يحي[1]

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 418.

[2] – الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص100.

[3] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 422.

وأحمد بومنجل[2] فأرسلت طائرة فرنسية لنقلها ولكنهما اختارا طائرة تونسية يوم 25 جوان والتقى بممثلي فرنسا روجي موريس والجنرال هو ميردي كاسين، وقد تمت معاملتهما من قبل فرنسا على أساس متمردين وعزلتهما في مقر مولان وحرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات بالصحافة أو أية زيارة فقد بقي ممثلوا الجبهة مدة أربعة أيام في عزلة تامة[3]، وقد اصطدم المبعوثان الجزائريان بالموقف الفرنسي خلال المحادثات التي دامت 25-29 جوان 1960م والذي تمثل في أن فرنسا هي وحدها التي تقرر الحل، وما على الجزائريين إلا أن يتقبلوا كما حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء والتفاوض بكيفية انفرادية وهذا ما رفضه ممثلا الحكومة الجزائرية[4].

وقد تمسك المندوبان الفرنسيان بخطة ديغول حيث كان هناك رفض قاطع في التحدث عن أمور أخرى غير وضع السلاح ومصير المقاتلين ولم يكن لممثلا الحكومة الجزائرية الشيء الكثير لقوله غير أن وجهة نظرهم لا تتغير فأولا الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار ثم ضمانات الاختيار الحر[5].

---

[1] – ولد في 3 جانفي 1932م بجيجل محامي متربص في نقابة العاصمة 1953م كان أحد مدافعي على رابح بيطاط في 1955م، شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين التحق في الخارج سنة 1955م في أفريل 56 مثل الجزائر في ندوة الطلبة الأفروأسويين في باندونغ مثل الحكومة المؤقتة في محادثات مولان وشارك في مختلف مراحل المفاوضات، ينظر: عاشور شرفي، قاموس ...، المصدر السابق ،ص، ص 323-324.

[2] – (1919م-2001م) مناضل في نجم شمال إفريقيا انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943م مسؤول القسم المحلي لأحباب البيان والحرية تولى في 1945م منصب الأمانة لمصالي، وبعدها تولى تسيير الشركة في الجزائر للصداقة انضم إلى جبهة تحرير في 1955م، 1956م، عين عضو للمجلس الوطني للثورة، بعدها تولى إدارة ديوان محمد يزيد وزير الإعلام في أول حكومة مؤقتة وعضو فيها شارك في مفاوضات إيفيان، ينظر: المصدر نفسه، ص، ص 164-165.

[3] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص، ص 221-222.

[4] – لحسن زغدي، المرجع السابق، ص 264.

[5] – سعد دحلب، المصدر السابق، ص، ص 117-118.

وبرز منذ بداية المحادثات تناقض واضح في وجهات النظر بين الطرفين ففي الوقت الذي أكد فيه أحمد بومنجل أن مهمته الأساسية هي اقتراح لقاء قمة بين الرئيسين شارل ديغول وفرحات عباس رفض الوفد الفرنسي هذا الاقتراح، وألح على إعلان هدنة كشرط مسبق، وأكد أن الجنرال ديغول لا يستطيع القبول بلقاء فرحات عباس في الوقت الذي مازال الجنود الفرنسيون والجزائريون يقتلون لذلك تمسك الطرفين في أن الهدنة لن تعلن إلا بعد اتفاق سياسي[1].

وأثناء ذلك كان ديغول في غمرة المساومات مع إطارات الولاية الرابعة من أجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة فقط والحكومة المؤقتة لا تدري عن ذلك ولا عن مناورات التي يقوم بها ديغول الذي رفض التفاوض مع ج ت و، واغتنم الفرصة ليدعم في الوقت ذاته قواته المسلحة في الجزائر بتوفير كل الإمكانيات من أجل تحقيق نصر عسكري –ما عرف بمخطط شال السالف شرحه–، كما دعم الخطوط الموضوعة على كامل الحدود.

فقد كانت المفاوضات صعبة للغاية والنتيجة تتوقف على وحدة الشعب ودعم الجماهير هذا الدعم الذي تجلى في انتفاضة 11 ديسمبر بالسالف شرحها، التي كانت منعرجا في مسيرة الثورة حيث أقنعت ديغول أن كل محاولات ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى كما عجلت سري المفاوضات[2].

لقد كان واضح منذ البداية عدم جدية الجانب الفرنسي في التواصل إلى اتفاق وموضوع المفاوضات كان مناورة لتوريط الحكومة الجزائرية في موقف حرج ومحاولة إحداث تخلخل في صفوف القيادة الجماعية لثورة وإرغام قادة جيش التحرير في حالة نجاح الخطة الفرنسية[3]

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص، ص 423–424.

[2] – بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص، ص 19–20.

[3] – تركزت الخطة الفرنسية على استقطاب لقائد ولاية العاصمة وبعض معاونيه حيث تم الاتفاق معه على إقلاع باقي الولايات لاتخاذ نفس موقفه في الاتصال المباشر بالقيادة الفرنسية للتفاهم على حل القضية الجزائرية.

لاتصال مباشر بالسلطات الفرنسية لفرض الحل الفرنسي للقضية كما يتصورها ديغول عليهم[1]، واستسلام الحكومة المؤقتة واقتناعها بتطبيق تقرير المصير كما يتصور[2].

لكن هذه المفاوضات لم تحقق أية نتيجة ملموسة لأن ديغول غاب أمله في الوفد الجزائري الذي لم يأتي إليه وهو رافع للعلم الأبيض بل جاء كي يتفاوض ويطالب بإجراء مفاوضات مباشرة بين ديغول وفرحات عباس بصفة علنية وقد اعتبر الخبراء هذا الاتصال بمثابة انتصار للثوار الجزائريين الذين تم استدعائهم إلى فرنسا وإجراء مفاوضات معهم، ثم إن ديغول قد اكتشف بأنه ارتكب غلطة فادحة عندما حاول الاتصال بقائد الولاية "04" الذي أدى إلى تنحيه من منصبه وإعدامه وهذا جزاء كل من يريد التفاوض باسم الجزائر كما تأكد "ديغول" أن ح م ج ج تنوي التفاوض وليس رفع العلم الأبيض مثلما كان يتصور في البداية[3].

وظل كل واحد من الوفدين يكرر شروطا كان يعلم مسبقا أن الطرف الآخر سيرفضها دون التطرق إلى أي نقطة تهم المستقبل السياسي للقضية وكل طرف يلصق إخفاق هذه المحادثات في الآخر[4].

فاقتنع مبعوث ج ت و، أن فرنسا لم تكن صريحة معهم في هذه المفاوضات وإنما كانت تريد أن تدفع بهم إلى الاستسلام وترك أسلحتهم جانبا، وعليه فإنهم رفضوا ذلك الاقتراح وانقطعت بينهم الاتصالات وعاد وفد ج ت و، إلى تونس يوم 1960/06/29م[5]، لكنها فتحت

[1] – فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، حمد الخلاف مصطفى حسين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م، ص 477.

[2] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 82.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 445.

[4] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 149.

[5] – باتريك إفينوا، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج1، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 285.

الباب واسعا أمام المفاوضات الحقيقة التي سوف تنطلق بعد استفتاء الشعب الفرنسي بتاريخ 8 جانفي 1961م[1].

المطلب الثالث: لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م.

عندما التقى الأستاذ نيكولي، محامي بجنيف وصديقه الطيب بالحروف[2] ممثل ج ت و بروما، حيث دار الحديث حول إمكانية استئناف الاتصال بين الطرفين المتنازعين عبر وساطة من بلده من أجل مفاوضات جدية قام بعدها بلحروف باستشارة الحكومة م ج ج التي أعطت موافقتها شريطة أن يقوم الحوار بواسطة سويسرا، البلد المحايد، ولتحقيق ذلك تم تعيين أولفيي لونغ[3] من السلك الدبلوماسي نظرا لعلاقته مع الأوساط الرسمية الفرنسية[4] حيث أنه قال أنه مستعد لتسهيل الاتصالات السرية العلنية فوق تراب بلاده وبطبيعة الحال كان قد أعطى نفس الضمانات للحكومة الفرنسية وهكذا كانت أول الاتصالات السرية في سويسرا[5].

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، مرجع سابق، ص 202.

[2] – من منطقة عنابة، ناضل في حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية، عضو في اللجنة المركزية لحركة إ ح د (1951م–1954م) وفي اللجنة الفدرالية، الهيئة القيادية لفيدرالية الجبهة بفرنسا (1956–9571م) ممثل الجبهة بسويسرا (1958م) ثم روما (1959م–1962) من المفاوضين الجزائريين في إيفيان الأولى ولوغران وإيفيان الثانية، بعد الاستقلال، سفير بلاده تباعا في إيطاليا ويوغسلافيا، والأرجنتين والبيرو، ينظر: صالح بلحاج، المرجع سابق، ص 709.

[3] – مندوب المجلس الفدرالي للاتفاقيات التجارية مع المكتب بالقصر الفيدرالي ببيرن كان في جنيف رئيس المفوضية السويسرية لدى الجمعية الأوروبية للتبادل الحر، ينظر: أوليفيي لونغ، ملف سري، اتفاقية إيفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم ماكس بوتيتبيير، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 22.

[4]– Dahou weld Qablia, Les Accords d'Evian , Contacts, négociations et pourparlers algéro-français durant la lutte de libération nationale 1954-1962, Conseil de la Nation, Palais Zighoud youcef –Alger,2011, P26.

[5] – سعد دحلب، المصدر السابق، ص 122.

وبعد الأحداث التي جرت بعد فشل مولان ولقاء لوسران من مظاهرات واستفتاء ديغول لتقرير المصير وظهور منظمة الجيش السري، والتأييد الدولي الواسع الذي كسبه ج ت وخلال الدورة 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

فقد ذكر الجنرال ديغول في مذكراته "الأمل"... في شهر فيفري رأيت من المناسب إيفاء ناطق شبه رسمي إلى لوسارن بناء على طلبات موفدي "الجبهة" والصادرة من سويسرا، وقد اخترت هذا الوفد بحيث لا يساور الخصم أي شك في أنه يعرب مباشرة عن وجهة نظره، وكان يترتب عليه بموجب تعليماتي أن يفهم مخاطبيه أن هدفي لا يرمي قط إلى إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا بل على النقيض من ذلك، أرغب في تحريرها منها، وهذا ما سيتم على أي حال، إذ يجب على الجزائريين أن يقرروا إذ لمسوا ضرورة ذلك أن تستمر فرنسا في مساعدتهم..."[2].

فاجتمعت الحكومة م ج ج في 23 جانفي 1961م وأعطت موافقتها لتجديد الاتصالات[3].

وهكذا بدأت اللقاءات شبه رسمية في سويسرا بمدينة لوسارن في 20 فيفري 1961 حيث التقى الوفد الجزائري المتكون من الطيب بولحروف وأحمد بومنجل بالوفد الفرنسي المتكون من (جورج بومبيدو، وبرنو دولوس)[4].

كلف الممثلان الفرنسيان بالاستفسار عن نواب الجبهة وعما كانت تراه بشأن الحاضر والمستقبل وكيفية حل المشكل والأهداف البعيدة المدى في ما يخص العلاقات بين الجزائر المقبلة وفرنسا كما كلف بومبيدو باطلاع الجبهة على رؤية الحكومة الفرنسية لذلك أعطى

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 426.

[2] – الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 112.

[3]– Dahou, op,ct. P27

[4] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 226.

ديغول لمندوبه تعليمات سرية مكتوبة تحتوي على الملفات الكبرى التي لابد من معالجتها لإنهاء الحرب[1].

وتمثلت هذه النقاط فيما يلي:

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات لتقرير المصير.
- جنسية الأقلية الأوروبية.
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة[2].
- ضمانات وتمثيل الأقليات.

فأكد الوفد الجزائري من جديد على مبادئه وبما تقره الحكومة المؤقتة وقدرة الوفد أن يبقى الأمن في هذه المرحلة من صلاحيات القوات المسلحة الفرنسية ورد بوميدو على ممثلي الحكومة م ج ج بأن قضية الصحراء لا نقاش فيها[3] وأن الصحراء بحر ولها جيران والجزائر أحد من هؤلاء الجيران وفرنسا لابد أن تتشاور مع الجميع[4].

كما وضح بأن فرنسا هي من أوجدت الصحراء واكتسبت السيادة عليها[5].

وفيما يخص مسألة الجيش الفرنسي، فقد تركتها جانبا واعتبرت المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية، ولا يريد ديغول الخوض في الحرب أو وقف إطلاق النار أجل يؤكد على

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 357.

[2] – هي هيئة مكلفة بتسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية، ينظر: عالماني مسعودي، المرجع السابق، ص 708.

[3] – بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص 20.

[4] – عمار ملاح، محطات حاسمة، المصدر السابق، ص 203.

[5] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 358.

هدنة[1]، وذلك تمهيدا للتفاوض في هذه المسألة فيما بعد واشترط الوفد الفرنسي أن تبدأ المفاوضات الرسمية فيما بعد أي بعد وقف عمليات العنف[2].

وبعد ذلك سيطلق سراح القادة الخمس، ليشاركوا في المفاوضات[3].

رفض الوفد الجزائري خلال المناقشات الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير وقالت إنها لا تريد تكرار ما حدث في مولان ورفقت الهدنة التي هي إلا وقف للعمليات العسكرية بين الطرفين، في حين أن وقف إطلاق النار كنتيجة للمناقشات بحل المسائل السياسية والعسكرية كما رفضت فكرة التيارات التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف[4].

وقدم الوفد الجزائري تصوره للمفاوضات هي أن الجزائر واحدة لا تتجزأ بما فيها الصحراء وأن الشعب الجزائري واحد ليس فيه أقليات وأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد[5].كان التباين في الآراء عميق، فحدث شبه انقطاع المحادثات[6]، ولكنها لم تفشل بل مكنت كل جهة من التعريف على موقف الجهة الأخرى[7].

وأحصت مواضيع المفاوضات المقبلة وحددت أهم مواضيع الخلاف بشأن كل واحد منها.

كما التقى مندوبو الطرفين من جديد في نيوشاتل –مدينة سويسرية– في 5 مارس 1961م وقدم بومبيدو مجددا عرض لموقف ديغول، لم يتضمن جديدا في الأساس بالمقارنة مع

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 21.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 451.

[3] – محمد بلعباس، الوجيز...، المرجع السابق، ص 226.

[4] – بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص 21.

[5] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 82.

[6] – محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 274.

[7] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 82.

عرضه السابق قبل 15 يوم لكن بالنسبة إلى العلاقة مع[1] الجبهة اعترف بأنها تحظى بمقام "عالي" من القوى السياسية الأخرى حيث قال "نتفاوض بصورة خاصة معكم ولكن من ناحية أخرى سيكون للحكومة محادثات مع الآخرين[2] وذلك باقتحام الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج التي قوبلت بالرفض القاطع[3].

كما أثار بومبيدو من جديد فكرة الهدنة التي قال أنه سيتبعها إطلاق سراح الخمسة ورفض أي مناقشة حول قضية الصحراء من الناحية الجوهرية مع قبول التطرق إلى نقاط تقنية تخص الإطارات والتقنيين ورؤوس الأموال والاستشارات واقتراح الصيغة التالية" إعلان هام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير..." ويعد هذا خطرا كبيرا على مستقبل الدولة الجزائرية بحيث يحتمل نشوب حرب جديدة من أجل توحيد ترابها مع احتمال نشوب مناورات من طرف القوات المحتلة لكسب تأييد الدول المجاورة للصحراء لا سيما أن الدول المجاورة كانوا يضغطون على الحكومة المؤقتة بمطالبهم الترابية[4].

بالنسبة إلى القضايا الأخرى، طلب من الجزائريين أن يقدما الخطوط العريضة لتصورات الجبهة حول المستقبل، لكن مندوبيها امتنعا عن العمل في أي نوع من التفاصيل مقتصرين في إجاباتهما على عموميات كانت غامضة[5].

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 364.

[2] – نفسه ص، ص 364-365.

[3] – دحمان تواتي، مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص، ص 139-140.

[4] – محمد الخامس كان يطالب بتندوف ومنطقتها كما طالب بها ابنه الحسن الثاني فيما بعد، كما طالب بورقيبة بعلامة الكيلومتر رقم 233، منطقة نقطية تقع عارة الهاملة غربي غدامسن، ينظر: بن يوسف بن خدة، اتفاقية، المصدر السابق، ص،ص 22-23.

[5] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 366.

وللنظر في مناقشة عامة دون وضع جدول أعمال معين وقد شكلت التوجيهات التقييدية للجنرال "ديغول" النقاط الشائكة لأي مفاوضات رسمية.

- ✓ اشترط إجراء المفاوضات بفرنسا.
- ✓ كما يخص الاستفتاء المقاطعة الـ 13 للشمال فقط.
- ✓ يمنح مركز قانوني للأقلية الفرنسية.
- ✓ يتم التحاور مع جميع الأطراف.

فتم رفض هذه الشروط من قبل المفاوضين[1] الجزائريين وبقي على المبادئ الثابتة التي حددتها ج ت و، وبقيت تأكد عليها في كل لقاء حيث قال بومنجل لبومبيدو: "نريد مناقشة ضمانات تقرير المصير الجزائر واحدة بما فيها الصحراء، الشعب الجزائري واحد وما تقرره الأغلبية ينطبق في كامل التراب الوطني على جميع سكانه، والحكومة الجزائرية المقبلة هي التي سوف تسوي مع فرنسا ضمانات الأوروبيين وأساليب التعاون بين البلدين وقضايا الدفاع، وهي كلها مواضيع لا نستطيع مناقشتها الآن بالنسبة إلى وقف القتال أيضا، لم يتغير شيء، الاتفاق على وقف القتال ظل مرتبطا بالاتفاق على المسائل الأخرى"[2].

وكذلك من بين المسائل الأخرى التي طرحها بومنجل مشكلة تعددية الاتجاهات، حسب رأي ج.ت. وأنه مشكل مزيف الحكومة م ج ج هي الوحيدة المؤهلة للتكلم باسم الجزائر لكن إذا تشبثت الحكومة الفرنسية بمعادلتها باستشارة الاتجاهات الأخرى لا ترى ج ت وفي ذلك عائقا، فقط بالتحفظ على أي عمل يمكن أن يؤدي إلى مائدة مستديرة.

رد السيد بومبيدو قائلا:

[1]- Dahou, op‹cit ; p27.

[2] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 366.

"لا نريد تنظيم مائدة مستديرة، لكن نريد الاستماع إلى كل الاتجاهات، نحن نتفاوض مع جبهة التحرير الوطني لكن نستحدثه أيضا مع ممثلي الأحزاب الأخرى للرأي الجزائري[1].

وفي النهاية كان موقف الجبهة في الشروع في المفاوضات أكثر مرونة من موقف ديغول، فهي مستعدة للتفاوض دون شروط مسبقة[2].

المبحث الثاني: مرحلة المفاوضات الرسمية

المطلب الأول: مفاوضات إيفيان الأولى ولوغران

أولا: مفاوضات إيفيان

بعد العديد من اللقاءات السرية بين بلحروف أوليفيي وكذلك رئيس وزراء لويس أعلنت الحكومة السويسرية يوم 23 مارس 1961م نشرت أول بلاغ رسمي حول مهمة الوساطة التي قامت بها بين فرنسا والجزائر، وقد ورد فيه "أن سفارة فرنسا في بارن وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أبلغوا المحافظة السياسية الفيدرالية أن المفاوضات المخصصة لموضوع الجزائر ستجرى قريبا في إيفيان"[3]،و كانت الحكومة الفرنسية قد قبلت أن تكون جبهة التحرير الوطني هي المفاوض الشرعي أو الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وفي تاريخ 30مارس1961م أعلنت في أن واحد كل من الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية في تونس و باريس فتح المحادثات في إيفيان" 07 أفريل 1961م.

ولكن لم يتم إجراء هذه المحادثات في نفس التاريخ وذلك لعدة أسباب ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إلغائها ما يلي:

[1] – موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية، 15 يناير 1961 – يونيو 1962، تر: الصادق سلامة، دار عالم الفكر، الجزائر، 2013، ص164.

[2] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 366.

[3] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 433.

- ✓ لم تكن الحكومة الفرنسية مخلصة في نواياها حول التفاوض حيث قام في اليوم الموالي لويس جوكس بتصريحات مثيرة في وهران أنه سيتقابل مع زعماء الحركة المصالية ويتفاوض معهم كما سيتقابل مع ممثلي جبهة التحرير[1].

وتم اغتيال رئيس بلدية إيفيان السيد كاميل بلون بعبوة ناسفة وكان ذنبه الوحيد أن مدينته اختيرت لعقد اللقاء وقد تم اغتياله من طرف منظمة الجيش السري[2].

وقد اعلنت الحكومة المؤقتة بأنها غير ذاهبة إلى إيفيان حيث اعتذر بولحروف لدى السلطات السويسرية التي شرعت في تحضير الإمكانيات المادية للمفاوضات[3] ويجب على الحكومة الفرنسية أن تعلن عن تخليها على القيام بمفاوضات موازية مع ما يسمى الاتجاهات الجزائرية الأخرى[4] وكرد فعل على ما قام به لويس قد أعلن ديغول يوم 11 أفريل 1961 بعقد مؤتمر صحفي يؤكد فيه استعداده للاعتراف باستقلال الجزائر بشروط، والتفاوض مع جبهة التحرير على هذا الأساس[5].

وعلى غرار هذا الإعلان قامت مجموعة من الجنرالات بانقلاب المسبوق ذكره ومع فشل هذا التمرد أدرك ديغول الخطر الذي سببته حرب الجزائر على نظام بلده ولكي يحل الأزمة يجب أن ينهي حرب الجزائر وبدأت المفاوضات يوم 20 ماي 1961 في إيفيان[6].

وقد سافر الوفد الجزائري إلى جنيف وقد قام بتوديع الوفد من طرف الجزائريين القانطين بتونس ليعلنوا تأييدهم للوفد الجزائري من خلال رفع الأعلام الجزائرية والتونسية والمغربية

---

[1] – يوسف بن خدة، إتفاقية إفيان، المصدر السابق، ص 23.

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 311.

[3] – عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 220.

[4] – أوليفيي لونغ، المصدر السابق، ص 54.

[5] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 434.

[6] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص، ص 23-24.

والليبية، وهتافات وزغاريد إلى أن أقلعت الطائرة من المطار وتحمل معها آمالا عريضة[1] وكان الوفد الجزائري يتكون من كريم بلقاسم، أحمد فرانسيس والطيب بولحروف وأحمد قايد[2]، محمد بن يحي وسعد دحلب[3] أحمد بومنجل، علي منجلي[4] وكان رضا مالك[5] المتحدث الرسمي باسم الوفد الخارجي وترأسه، ولويس جوكوس[6] ترأس الوفد الفرنسي [7].

[1] – المجاهد، الجماهير الجزائرية تودع وفد التفاوض غلى إيفيان، العدد 22،96/05/1962، ص6.

[2] – ولد في 17 ماي 1924م بتيارت تولى أمانة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في تيارت، 1951م، انتخب مستشارا بلديا ونائبا لرئيس بلدية تيارت إلى غاية 1954م – 1955م، وتولى مهمة محافظ سياسي للمنطقة الثامنة للولاية الخامسة، ثم نقيبا، 1918م، عين في مركز قيادة هيئة الأركان كمساعد لهواري بومدين، 1960م، تولى الرائد سليمان (اسمه الحربي) أمانة هيئة الأركان العامة للجيش، ينظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة، المصدر السابق، ص، ص 271، 272.

[3] – (1919–2001م): مناضل في نجم شمال إفريقيا، انخرط في حزب الشعب الجزائري، خلال ح.عII، في 1943م، مسؤول القسمة المحلية لأحباب البيان والحرية، تولى 1945م منصب أمانة مصالي، بعد ذلك تولى تسيير الشركة الجزائرية الصحافة، انضم إلى جبهة التحرير في 1955، 1956م عين عضوا في المجلس الوطني للثورة، تولى إدارة ديوان محمد يزيد وزير الإعلام وأول حكومة مؤقتة وعضو في وفد الحكومة المؤقتة، وكان ضمن وفد مفاوضات إيفيان، ينظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص، ص 164–165.

[4] – 1912م ولد بعزابة مناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأصبح عضوا في المجلس البلدي لعزابة 1947–1954م، التحق بالثورة بعد 20 أوت 1955م في بداية 1960م، عضوا في قيادة هيئة الأركان، عمل مساعدا لهواري بومدين وشارك في مفاوضات إيفيان1، وفق إطلاق النار، ينظر: نجود ظافر، المرجع السابق، 364.

[5] – 1931م: مدير جريدة المجاهد (1957–1962م) ومفاوض في إيفيان 1962م، عضو مؤسس للاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين 1955، كان عضوا ناطقا باسم الوفد الجزائري في محادثات إيفيان (20 ماي 1961م، مارس 1962م) وأحد محرري برنامج طرابلس، بعد استقلال عين سفير (1963–1970م) وزير الإعلام والصحافة في 1977م، رئيس الحكومة (1993–1994م) ورئيس الحلف الوطني الجمهوري، ينظر: عاشور شرفي، المصدر السابق، ص، ص 305–306.

[6] – ولد في 11 سبتمبر 1901م بلبولاران، عين نائب للحكومة الفرنسية ثم سفير ثم وزير 1962م، تولى رئاسة الوفد الفرنسي في ندوة إيفيان ووقع على اتفاقية الجزائر الفرنسية 18 مارس1962م وتوفي في 06 أفريل 1991م، ينظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة ...، المصدر نفسه، ص131.

[7] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 24.

وقد اتخذت الحكومة الفرنسية مجموعة من القرارات دون الاتفاق مع جبهة التحرير الوطني حتى تبين للرأي العالمي عن صدق نيتها وعزمها للتفاوض بجد وتمثلت هذه القرارات فيما يلي:

- ✓ توقيف العمليات الدفاعية لمدة شهر على جميع التراب الجزائري ابتداء من 20 ماي 1961 على الساعة 18 للقوات المسلحة لا تقوم بأي عمل إلا في حالة الدفاع عن النفس[1].
- ✓ تحويل بن بلة، محمد خيضر وحسن أيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط من جزيرة إيكس إلى قصر توركان أين يسهل الاتصال بهم[2].
- ✓ إطلاق سراح 6000 معتقل خلال شهر[3].

وقد تطرق الوفد الفرنسي خلال المفاوضات كذلك إلى الضمانات للأقلية الأوروبية وقد أخذت وقتا كبيرا، وعلى الجنسية المزدوجة للأوروبيين، الفرنسية اللغة الرسمية في الجزائر، الحفاظ على الحقوق المكتسبة، ضمان الملكيات نفس الحقوق مع المواطنون الجزائريين[4].

كما طالب الوفد الفرنسي بإقامة قواعد عسكرية في الجزائر لا تملك الحكومة الجزائرية الحق في مراقبتها، وأن تقرير المصير يشمل إلا الجزائر الشمالية (13 مقاطعة)، مع إبقاء الصحراء فرنسية[5].

---

[1] – Rédha malek op,cit, P127.

[2] – شارل ديغول، المصدر السابق، ص 126.

[3]– Rédha malek. op.cit. P127.

[4] – سعد دحلب، المصدر السابق، ص 131.

[5] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 437.

وقد دامت هذه المفاوضات إلى غاية 13 جون ولم يتوصل فيها أي الطرفين إلى اتفاق وتم إيقاف المفاوضات من طرف ديغول واتهم الوفد الجزائري بأنه جاء إلى المفاوضات بقصد القيام بالدعاية وفرض الشعارات الثورية التي تبنتها الثورة الجزائرية وقد تساءل كيف يتم تحقيق أي تقدم في المفاوضات والوفد يتكون من 19 فردا[1].

فغادر الوفد الجزائري جنيف إلى تونس في 17 جوان إلا أن الطرفين بقيا على اتصال بينهما وتم تعيين سعد دحلب كي يبقى على اتصال بالحكومة المؤقتة الجزائرية[2].

ثانيا: مفاوضات لوغران 20-28جويلية1961م:بعد فشل مفاوضات إيفيان الأولى وعدم تفاهم كلتا الطرفان على مسألة الصحراء وقد تم تعليق المفاوضات في بادئ الأمر طلب كريم بلقاسم مهلة مدتها 24 ساعة للعودة للمفاوضات وبعد ذلك طلب 48 ساعة ثم ثمانية أيام وبعد ذلك يحددوا موعد قادم لاستئناف المفاوضات، لكن وزير لويس جوكس رفض ذلك وأجلها لأجل غير مسمى[3].

وبعد العديد من لقاءات بين المفاوضين قرر كلتا المفاوضين إلى تحديد يوم 20 جويلية 1961م إلى استئناف المفاوضات وقبل أن نتحدث عن محتوى هذا اللقاء نتطرق إلى الأحداث التي سبقت هذه المفاوضات ومن أهمها نذكر قيام الحكومة المؤقتة بنداء إلى الشعب الجزائري من أجل جعل يوم 05 جويلية 1961م يوما وطنيا ضد التقسيم وسيظل يوما مشهودا في تاريخ الجزائر، ليس فقط بما سجل فيه الشعب من انتصارات، ولكن أيضا بما تلقى فيه شعبنا من مظاهر التأييد وعلامات التشجيع التي تماطلت من كل أنحاء الدنيا، تونس، القاهرة، أثينا النيجر، براغ...[4].

---

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 531.

[2] – Rédha malek. Op.cit. P145.

[3] – أوليفيي لونغ، المصدر السابق، ص93.

[4] – جريدة المجاهد، 5 جويلية 1961 يوم التضامن العالمي مع الجزائر، العدد 100، 1961/07/17، ص 07.

ونذكر أيضا حادثة استقالة هيئة الأركان[1] يوم 15 جويلية 1961م وذلك بسبب الأزمة[2]، التي بينها وبين الحكومة المؤقتة ولكن الحكومة رفضت هذا الطلب واستطاعت السيطرة عليها مؤقتا خاصة أنها حدثت قبل لقاء لسوران ب 05 أيام لم تأثر على موقف التفاوضي[3]

وأما فيما يخص الجانب الدولي، فقد حدث تطور فيما يخص العلاقات الفرنسية التونسية حيث أرسل لحبيب بورقيبة[4] بتاريخ 07 جويلية 1961م مذكرة تنطوي على التهديد ويطلب فيها أن تنسحب فرنسا من بنزرت وأن تقبل تعديل الحدود بين الصحراء والجنوب التونسي[5].

وقد أمر لحبيب بورقيبة قواته يوم 18 جويلية بالهجوم فأطلقوا النار على جنودنا، وقطعوا عليهم الطرق المؤدية إلى المرفأ وقد حاصر مواقعنا في "غارة الحمل"[6].

---

[1] – رأت النور بناءا على قرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس خلال الجلسة الثالثة المنعقدة بين 16 ديسمبر 1959م و18 جانفي 1960، حيث تم توحيد الهيئة الشرقية والهيئة الغربية تحت قيادة بومدين، ينظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر...، المصدر السابق، ص1444.

[2] – عندما كان المجاهدون ينقلون الأسلحة عبر الحدود التونسية والمغربية يجدون صعوبة في نقلة بسبب خط شال وموريس وكانت الطائرات الفرنسية تراقبهم وتهاجمهم ففي يوم 21 جوان 1961م تصدى الدفاع المضاد لهذه الطائرات وأسقط واحدة منهم واعتقل الطيار من طرف جيش التحرير فقامت فرنسا تحتج وتندد وتطلب من الحكومة التونسية إطلاق سراح الطيار، ولكن بومدين رفض ذلك مما جعل موقف الحكومة الموقتة في حرج مع تونس وهذا أدى إلى سوء العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، ينظر: زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 81.

3 – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص492.

[4] – زعيم سياسي تونسي، مختلف ميلاده ما بين 1900 و1903، ولد بمدينة المنستير بعد تليقه تعليمه الأولي فيها التحق بالمعهد الصادقي، تحصل على شهادة ليسانس في الحقوق سنة 1927، ومارس المحاماة، بداية السياسة مع الحزب الدستور القديم سنة 1933، وبعدما انسحب منذ أسس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934، بقي على رأسه إلى أن وقع على وثيقة الاستقلال مع فرنسا في 20 مارس 1956، تولى رئاسة الجمهورية التونسية 1957، أبعد من السلطة في 07 نوفمبر 1987، توفي في سنة 2000، ينظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 258.

[5] – شارل ديغول، المصدر السابق، ص 131.

[6] – المصدر نفسه، ص 131.

غير أن قضية بنزرت لم تكن سوى وسيلة إلى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية من أجل النفط، ولكن جبهة التحرير الوطني وضعت كل قواتها تحت تصرف تونس بالرغم من أن مطالب تونس تعتبر طعنة خنجر في ظهر الجبهة[1].

وفي غمار كل هذه الأحداث انطلقت مفوضات لوغران بعد أن توصلا كلا الوفدين إلى اتفاق وقرار أن تجرى هذه المفاوضات في لوغران على بعد كيلومترات على إيفيان وقد باءت هذه الأخيرة بفشل وذلك لعدم التوصل إلى اتفاق وهذا ما تطرق إليه كل من كريم بلقاسم وسعد دحلب عندما التقيا مع أوليفيي لونغ حين ذكر بأنهم أتو إلى لوغران بتنازلات مهمة، وخاصة فيما يتعلق بالضمانات المقدمة للسكان الأوروبيين بالجزائر والتعاون مع فرنسا خلال الفترة الانتقالية[2].

وتم تقديم جدول أعمال من قبل الوفد الفرنسي يقوم على أساس تكوين لجان فرعية تبحث كل منها موضوعا مستقلا بعينه، ولكن الوفد الجزائري رفض هذه الفكرة وألح على إدخال تعديل أساسي في ذلك هو بأن يقضي تكوين اللجان وانعقادها فقد جلسات عامة تبحث فيها القضايا الأساسية ثم تحويل بعد ذلك إلى اللجان الفرعية بعد أن يحدد لها الاتجاه العام الذي تسير فيه[3].

وكان الموضوع الرئيسي هو الصحراء حيث تم عقد ثلاث جلسات من أجل الصحراء، وذلك إلى غاية 26 جويلية 1961 ولكنهم لم يتوصلوا إلى نتيجة وقد تم لقاء أحادي بين لويس جوكس وكريم بلقاسم ثم لقاء آخر بين لويس جوكس كذلك، كريم بلقاسم ومعه سعد دحلب[4].

---

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 444.

[2] – أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص99.

[3] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 319.

[4] – جبران لعرج، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954–1962، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 388.

وقد شكلت مسألة الصحراء عائقا كبيرا أمام هذه المفاوضات وقد رفض الوفد الفرنسي، أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية حتى بعد استقلال الجزائر، وخلافا للعادة لم يبق أي مسؤول كبير في الحكومة المؤقتة بجنيف لمواصلة الاتصالات[1].

المطلب الثاني: محادثات بال الأولى وبال الثانية

أولا: بال الأولى 28-29 أكتوبر 1961م

بعد عودة الوفد الجزائري من جنيف وفشل لقاء لوغران قام المجلس الوطني لثورة بعقد اجتماع بطرابلس من 09 إلى 1961/08/27م لدراسة نتائج المفاوضات مع فرنسا وتقيم مسار الثورة ومن خلال هذا الاجتماع تم إصدار بيان حيث يدعو إلى تقوية وتكثيف العمليات العسكرية وكذلك تم تغير عدد كبير من أعضاء الحكومة حيث أصبح يوسف بن خدة رئيسا للحكومة بدلا من فرحات عباس وسعد دحلب وزير الخارجية[2].

وقد اتخذ الجنرال ديغول موقفا جديدا حول قضية الصحراء بعد مؤتمر صحفي يوم 05 سبتمبر 1961م، وأنها جزء من الجزائر حيث قال: "...بالنسبة للصحراء، فإن المسار الذي يحكمنا هو الذي يحفظ مصالحنا... إن مصالحنا تتمثل فيما يلي: الاستغلال الكامل للبترول والغاز الذين اكتشافاتها أو ستكتشفها الحصول على مطارات وحقوق تنقل تسمح لنا بإجراء اتصالاتنا مع إفريقيا... وأن الصحراء يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من الجزائر[3].

وقد واصل ديغول حديثه مرسلا إشارات قابلة لأن تفسر على أنها استعداد من حكومة للقبول بطلب التعاون بين فرنسا والجزائر[4].

---

[1] – عمار بحوش، المرجع السابق، ص 532.

[2] – نفسه، ص، ص 532-533.

[3] – أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص 102.

[4] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 446.

ومن خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال ديغول بقيت هناك نقاط غامضة حول مسألة سلامة الوحدة الترابية الجزائرية وهذا ما جعل الوفد الجزائري يتوخى الحذر إلى غاية يوم 25 سبتمبر، حين ذهب الطيب بولحروف لكي يستطلع على الأوضاع، ويجعل على معلومات جديدة، وقد أعلن الرئيس يوسف بن خدة عن رغبة في استئناف المفاوضات وكان بلحروف يسعى إلى ترتيب لقاء جديد في سرية تامة لكي يحدد قواعد اتفاق من أجل لقاءات علانية[1]، وقد أعلنت الحكومة يوم 30 سبتمبر أنها مستعدة للمفاوضة وقد تم تحديد يوم 28 أكتوبر 1961م لبداية المفاوضات السرية بين الوفدين ولكن بعد أن توجه أوليفي لونغ إلى باريس يوم 01 أكتوبر 1961م وفاتح لويس جوكس بذلك وفي يوم 13 أكتوبر 1961م أعلن جوكس عن استئناف المفاوضات[2]، وفي 24 أكتوبر 1961م قام رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة في إطار مساعه من أجل المبادرة السياسية من الطرف الفرنسي اقترح خطة من أجل مشكلة الجزائر تعتمد على التخلي عن استفتاء تقرير المصير وأن تبادر فرنسا لإعلان استقلال الجزائر، مقابل وقف فوري إطلاق النار والمرحلة الثانية تسوية المشاكل حول الأقلية الأوروبية، وجلاء القوات الفرنسية من الجزائر، التعاون الاقتصادي فيما بينهم ولكن هذا الاقتراح لم يجد ترحيب من قبل فرنسا[3]. وبالرغم من كل هذا تم اتفاق وعقد اللقاء الأول في مدينة بال–سويسرا– ودام هذا اللقاء يومين من 28–29 أكتوبر 1961م وقد حضر كل من رضا مالك ومحمد بن يحي من طرف الوفد الجزائر وقد حضر بربنودي لوس وكلو شاي من قبل الوفد الفرنسي[4] وقد تعرف الوفد الجزائري على تطور الموقف الفرنسي وقد قدم هذا الأخير من موقفهم حول الاستفتاء للنقاط التالية:

- ✓ تقرير المصير هو مبدأ أساسي التي يتم وفق خلق دولة جديدة.

[1] – أوليفيي لونغ، المصدر السابق، ص 102

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 533.

[3] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 549.

[4] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 29.

- ✓ إن الطريق الأسرع للوصول إلى السلم لأنه يستدعي الهدنة التي طالب بها المفاوض الفرنسي خلال لقاء إيفيان يوم 20 ماي 1961م.

- ✓ قبل استقلال الجزائر، تريد الحكومة الفرنسية معرفة الضمانات التي ستقدم للأوروبيين المحتوى المستقبلي للتعاون بين فرنسا والجزائر[1].

وقد تم التركيز حول قضية الصحراء ومعرفة موقف الوفد الفرنسي منها حيث قال الوفد "فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لا يكون هناك غموض حدث الاتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون، وتم التطرق إلى قضية الأقلية الأوروبية، من خلال الجنسية الجزائرية، مع كل واحد منهم في التخلي عنها بعد عشر سنوات والاعتراف باللغة الفرنسية لغة رسمية والتمتع بديانتهم[2].

وبالنسبة لتقرير المصير فقد تشدد الوفد الخارجي في ضمانات حرية الاستفتاء لأن فرنسا إذا كانت قد قبلت مدنيا إجراءات الاستفتاء تقرير المصير، فهذا لا يكفل قد نزاهة الإجراءات، وقد دلت التجارب السابقة على أن الاستفتاء في ظل سلطة فرنسية غير مضمون، ومن هناك انتقلت المناقشة إلى البحث في إيجاد فترة انتقالية[3]، وقد تم تحديد المرحلة الانتقالية بأهم ثلاث مراحل:

- ✓ المرحلة الانتقالية الأولى التي تبدأ من وقف إطلاق النار إلى غاية إعلان الاستقلال التي مدتها 6 أشهر.

- ✓ تقوم الهيئة التنفيذية بتهيئة السلطة التنفيذية المؤقتة للاستفادة، تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية إلى غاية تقرير المصير[4].

---

[1]– Rédha malek, op cit ; P183.

[2] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 29.

[3] – صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 111.

[4] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 30.

- ✓ أما فيما يخص المرحلة الثانية يتم تحديد الانتخابات العامة والخاصة بالمجلس التأسيسي في غضون ثلاثة أسابيع أو شهر.

وأما الجانب العسكري طالب الفرنسيون باستغلال غير محدد لقاعدة المرسى الكبير ووافقوا على أن تكون تحت السيادة الجزائرية.

وأما فيما يخص الحرب اقترحوا وقف إطلاق النار يتم الاتفاق على تحديد مضمون اتصالات سرية تقضي إلى اتفاق سياسي عام يعلن بموجبه نهاية المعارك.

- ✓ لا يتم تحرير أحمد بن بلة ورفاقه الابعد وقف إطلاق النار، وإعلان عفو عام وتوقع الفرنسيون انتهاء المحادثات في نهاية نوفمبر وإعلان وقف إطلاق النار في مطلع 1962م[1].

وقد خرج رضا مالك بانطباع يبتسم حيث قال "كان انطباعنا أن الجنرال ديغول يريد إنهاء هذا النزاع، وأن تنعقد المفاوضات في القريب العاجل، حيث أن استمرارها تحت طابع السرية يدل على أنها مرحلة فعالية[2].

وقد عاد الوفد الجزائري إلى تونس للاجتماع بالحكومة المؤقتة والنظر في مقترحات الحكومة الفرنسية، وكان سريا وقد دام مدة 10 أيام من أجل إعداد الرد للحكومة الفرنسية، وخلال هذه الفترة تعرضت هذه الأخيرة لمجموعة من الضغوطات وتمثلت في المظاهرات التي قام بها الشعب الجزائري يوم 17 ديسمبر 1961م[3].

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 452.

[2] – Rédha malek ; op ; cit,,Pp 184-185.

[3] – ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان، أسبابها ومضمونها وردود الأفعال دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، نوقشت في 2016، ص 70.

حيث خرج حوالي 30 ألف جزائري في شوارع باريس وقد شارك في هذه المظاهرات النساء والأطفال احتجاجا على فرض حظر التجوال على المهاجرين الجزائريين وكان الرد وحشيا من طرف الشرطة وكان الحصاد مرا ومؤلما حوالي 300 شهيد[1].

وكذلك مظاهرات التي قام بها الشعب بمناسبة اليوم الوطني 01 نوفمبر 1961م للتظاهر من أجل الاستقلال ووحدة التراب الوطني تحت شعار التعايش الممكن والضروري والمثمر بين الشعب الجزائري والأوروبي الجزائر"[2].

وقد تزامن هذا التظاهر مع الإضراب عن الطعام الذي قام به مسجونون الجزائريين وكذلك معهم الوزراء المختطفون يوم 02 نوفمبر 1961م وقد جاء هذا الإضراب نتيجة للتدابير التي اتخذت منذ شهر سبتمبر الماضي والتي تهدف إلى القضاء تدريجيا على أكثر الامتيازات المادية التي تحصل عليها المساجين السياسيين بفضل جهودهم وكفاحهم داخل السجون[3]. وقد استمر هذا الإضراب أسبوعين وقد وصل هذا الإضراب صداه إلى هيئة الأمم المتحدة التي صادقت على قرار يدعو الحكومة الفرنسية إلى الاستجابة للمطالب المشروعة للمساجين الجزائريين من خلال الاعتراف بوضعهم كمساجين سياسيين من أجل جعل وقف إضراب الجوع أمرا ممكنا"[4].

وقد كانت كل الأحداث والتطورات لصالح الجزائر ولعبت دورا هاما في حسم قضية المفاوضات.

---

[1] – بوزيان سعدي، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961م، ط2، منشورات فالة، الجزائر، 2009، ص57.

[2] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 453.

[3] – عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 529.

[4] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 453.

ثانيا: بال الثانية 09 نوفمبر 1961م

وقد تم هذا اللقاء بين المندوبين أنفسهم، رضا مالك وبن يحي مع برنودو لوس وكلود شابي، وكان موضوعه بتبليغ إيجابات الحكومة المؤقتة على المقترحات التي قدمتها فرنسا في اللقاء الأول وقد احتوت هذه الإجابات على مايلي:

- ✓ الأقلية الأوروبية: هناك حق الاختيار، ورفض الجنسية المزدوجة، حق التجمع الموجود لكنه خاضع للرقابة، وقبول المشاركة في المجالس حسب أهميتهم العددية[1].
- ✓ التواجد العسكري: يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد
- ✓ إنهاء التجارب النووية والفضائية.
- ✓ عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.
- ✓ جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد[2].
- ✓ المرحلة الانتقالية: من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة 6 أشهر
- ✓ الهيئة التنفيذية المؤقتة: لا يرأسها فرنسي، يرأسها مسلم جزائري تخضع الجزائر في المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية[3].
- ✓ في مجال النفط: تريد الحكومة المؤقتة أن يكون القانون النفطي من اختصاص الدولة الجزائرية وكذا منح الرخص المتعلقة بالتنقيب والاستغلال.

وكان هذا هو الرد الجزائري على قرارات الوفد الفرنسي ولكن توقفت اللقاءات السرية الثانية بسبب إضراب عن الطعام يوم 02 نوفمبر 1961 السابق ذكره، وعندما انتهى الإضراب

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 404.

[2] – محمد بلعباس، الوجيز...، المرجع السابق، ص 241.

[3] – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 233.

اتصالا كلتا الجانبين ببعضهما البعض وقررا مواصلة اللقاءات حيث تم عقد لقاءات في نفس الشهر حيث الأول في 09 ديسمبر 1961 والثاني 23 ديسمبر[1].

1. لقاء دحلب جوكس الأول 9 ديسمبر 1961م

جرى هذا اللقاء بين وزير الخارجية سعد دحلب ورافقه بن يحي ولويس جوكس رفقة برنود لوس، وفي هذا اللقاء رد لويس جوكس على إجابات الحكومة المؤقتة يوم 09 نوفمبر 1961م[2].

وقد بقيت الصحراء مخيمة على هذه اللقاءات وقد تم التطرق إلى الأقلية الأوروبية، والبنود العسكرية والمرحلة الانتقالية.

الصحراء: اقترح أن يكون الاستفتاء متدخل فيما يخص قبائل التوارق الرحل وقبائل الرقيبات في منطقة تندوف وقد اقترح دحلب أن تتقدم الهيئة التنفيذية برأيها الدولة الجزائرية فيما يخص منح أو رفض منح رخص البحث عن التنقيب عن البترول[3].

الأقلية الأوروبية: حيث قال جوكس بالنسبة للأقلية الفرنسية "أن الجنسية الجزائرية تعطى تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها"[4]، وأما ما يخص الجنسية الفرنسية فقد كان موقفه متشدد حيث سمح للفرنسيين بازدواجية الجنسية بالنسبة لهم، وأما عن باقي الخدمات فإن الجزائر هي التي لها الحق في اتخاذ قراراتهم.

---

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق ص، ص 404-405.

[2] – نفسه، ص 405.

[3] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 242.

[4] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 33.

البنود العسكرية: وافق جوكس على نظام الإيجار بالنسبة للمرسى الكبير بالشروط التي حددها الجانب الجزائري[1].

الفترة الانتقالية: وبعد تحديد وظيفة السلطة التنفيذية المؤقتة يقول جوكس إن "ما يتعلق بالحكومة المؤقتة الجزائرية فإننا نريد حلها عقب ذلك" ولكن دحلب رفض ذلك لأنها ستبقى مرجعا في حال فشل السلطة التنفيذية[2].

2. اللقاء الثاني: دحلب وجوكس 23 ديسمبر 1961م

مع انتهاء اللقاء الأول ونجاحه قرر سعد دحلب إجراء لقاء الوزراء الخمسة وقد عاد الوفد الجزائري إلى تونس تاركين وراءهم بن يحي ليعرف قرار الجنرال إذا كان يسمح لهم بمقابلتهم أو لا وقد سمح لهم الجنرال ديغول بإجراء هذه الاتصالات واللقاء بالمسجونين بالرد عليهم يوم 12 ديسمبر وفي يوم 23 ديسمبر جرى اللقاء بين دحلب وجوكس، حيث تمسكت الحكومة الفرنسية بموقفها الخاص بالمندوب العام على رأس الهيئة التنفيذية لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات [3]، ونص المشروع كذلك أن يجري استفتاء تقرير المصير على أساس إثني، وتمسك بمبدأ حصول السكان الأوروبيين آليا على امتياز الجنسية المزدوجة [4]، أما فيما يخص القواعد العسكرية يمكن أن ترضى الحكومة الجزائرية بأن تؤجر لفرنسا بعض القواعد الجوية الصالحة للمواصلات مع إفريقيا السوداء كما أنها لن تعارض عن بقاء قاعدة رقان لتجريب الصواريخ تحت الإدارة الفرنسية[5] وقد نص المشروع كذلك على ضرورة أن يتعهد جيش التحرير الوطني بعدم تجنيد عناصر جديدة ابتداء من سريان مفعول وقف إطلاق النار، وأن يجمع عناصره في مناطق معينة، وأن يمنع تجول عناصره

[1] – عمار قليل، المصدر السابق، ص 225.

[2] – يوسف بن خدة، إتفاقية إيفيان المصدر السابق، ص، ص 33–34.

[3] – نفسه، ص 34.

[4] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 457.

[5] – عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص44.

وأسلحتهم في أيديهم، وأن يتم الاحتفاظ بالسدين المكهربين على الحدود مع تونس والمغرب، وعدم دخول قوات جيش التحرير الوطني المرابطة في الخارج إلى الجزائر[1].

أما فيما يخص قاعدة المرسى الكبير فقد تم تقسيمها إلى منطقتين المنطقة الأولى قلصت مساحتها، ولكن فرنسا احتفظت فيها بالسلطات الأمنية، وحتى إنجاز منشآت جديدة، وغيرها من الامتيازات، في حين يتم إدارة المنطقة الثانية من قبل الدولة الجزائرية، ولكن يمنع على قواتها الدخول إليها[2] حيث المنطقة الأولى تشمل منطقة من رأس فيقا إلى غرب وهران، والمنطقة الثانية تشمل الجنوب حيث تمتد من لورميل إلى شرق رأس لندلس فتقطع البحيرة إلى غاية وهران، وتتابع التجارب النووية والفضائية في الصحراء لمدة خمس إلى عشر سنوات[3].

وقد التقى كل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وبن يحي بالسجناء الخمسة وتم اطلاعهم على مسار المفاوضات وبعد عودة بن يحي من فرنسا[4] مزودا بمباركة نائب الرئيس أحمد بن بلة وقد استأنفت المفاوضات، ففي هذا اللقاء أي لقاء بال الثاني قامت فرنسا بتقديم مشروع بيان للحكومة المؤقتة، والتزمت هذه الأخيرة بتقديم مشروع بيان إلى فرنسا في مطلع شهر جانفي[5] وقد التقى للمرة الثالثة جوكس ودحلب يومي 29 و30 ديسمبر 1961م وذلك بتقديم وثيقة إضافية من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة[6].

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 457.

[2]- Rédha malek, op,cit ,P195.

[3] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص، ص 34-35.

[4] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص534.

[5] – أوليفيي لونغ، المصدر السابق، ص 122.

[6] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 534.

وقد تم إرسال بيان الذي ستقدمه جبهة التحرير الوطني، وقد تمت الإشارة إلى أن الوفد الجزائري يتكون من ثلاثة أعضاء وجاهز للالتقاء في نفس الظروف السرية وعلى التراب الفرنسي، وأنهم لهم كافة السلطات، بغية إنهاء المفاوضات بشكل نهائي[1].

المطلب الثالث: مفاوضات إيفيان الثانية

قبل أن نتطرق إلى مفاوضات إيفيان هناك لقاء قام به كل الوفدين الفرنسي والجزائري وذلك في ليروس وذلك في يوم 11-19 فيفري 1962م، ويعتبر هذا اللقاء هو المنعطف الحاسم للمفاوضات حيث تم فيه دراسة المحاور الأساسية وقد حضر الوفد الجزائري كل من محمد يزيد، كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال، سعد دحلب، والخبير المالي السيد صغير مصطفاوي[2]، أما الوفد الفرنسي، فكان يبدو أن الجنرال ديغول يريد أن يشرك ممثلي أبرز القوى السياسية الفرنسية في تحمل مسؤولية الاتفاق حول مسألة في غاية الحساسية، كاتب الدولة للشؤون الصحراوية الأمير جون دوبر وجلي من حركة المستقلين[3]، وزير الأشغال العمومية سيد روبير بيرون، لويس جوكس، رولان بيلوكار، جون دوبروجلي[4] الجنرال دوكاما، كلود شابي، برنارد تريكو[5]، وقد درسوا الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية، والمرحلة الانتقالية، والمسائل العسكرية واستمرت إلى غاية 19 فيفري 1962م، وقد استعرض الوفدان سلسلة الاتفاقات الخاصة في مختلف المجالات، ولاحظا أنها كافية لعقد ندوة رسمية نهائية تم فيها تسوية المسائل العالمية وبعد هذا اللقاء الذي دام ثمانية أيام قرر الوفد الجزائري أن يسافرإلى طرابلس

[1] – أوليفي لونغ، المصدر السابق ص 123.

[2] – سعد دحلب، المصدر السابق، ص 141.

[3] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 36.

[4] – vingtiéme siécle. Revue d'histoire. N°35 , guillet.septembre , 1992, P09.

[5] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص416.

من أجل عقد دورة للمجلس الوطني لأنه هو المخول الوحيد لتقرير وقف إطلاق النار أو مواصلة الحرب وقد انعقدت هذه الدورة من 22 إلى 27 فيفري 1962م[1].

وقد استوعب كريم بلقاسم وسعد دحلب أن بالنسبة لهم، ستكون المجابهة مع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أقسى من تلك التي جمعتهم بالوفد الفرنسي[2]، وشارك في الاجتماع ثلاثة وثلاثون عضوا حضر بعضهم ومعهم توكيلات لستة عشرة عضوا لم يحضروا الاجتماع منهم الزعماء المعتقلون الخمسة والذين وكلوا يوسف بن خدة للتصويت نيابة عنهم وتخلف عن الاجتماع سبعة أعضاء لأعذار قهرية منعتهم من الحضور، وقد استمر الاجتماع مدة 6 أيام ومن المفترض أن يتم خلال يومين أو ثلاثة أيام[3].

وقد تم التصويت على مشروع نص اتفاقية ايفيان وقد وافق معظم أعضاء المجلس ماعدا ثلاثة وتمثلوا في هواري بومدين وعلي منجلي ومختار بوبزم، وقد تم الإعلان عن موافقة المجلس لمواصلة المفاوضات وبذلك بدأت مفاوضات إيفيان الثانية من 07-18 مارس 1962م[4]،وقد ترأس كريم بلقاسم الوفد الجزائري، وقد كان مع كريم كل من لخضر بن طوبال وسعد دحلب، محمد يزيد، مصطفى بن عودة محمد بن يحي، رضا مالك، مصطفى الصغير[5] وقد رفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد، وقد حضر في الوفد الفرنسي نفس الشخصيات الذين شاركوا في محادثات لي روس وقد أضافوا لهم كل من برنارتريكو، فانسان لبوري، العقيد سفين دي باريس وفليب تيبو الناطق الرسمي للوفد الفرنسي بليزان[6].

---

[1] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 460.

[2] – أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص134.

[3] – فتحي الديب، المصدر السابق، ص 553.

[4] – يوسف من خدة، المصدر السابق، ص37.

[5] – عمار قليل، المصدر السابق، ص 226.

[6] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 38.

وقد تم تناول جميع القضايا التي تناولوها في اللقاءات الفارطة، وأما الموضوع الذي كان المحور الأكبر في هذه المفاوضات هو الفترة الانتقالية، ومن أهم المسائل التي تم بحثها كذلك بصورة متكررة هي مشكلة القوة المحلية حيث كان لابد من وجود قوة محايدة تسنت إليها مهمة حفظ الأمن خلال المرحلة الانتقالية وأما مسألة الهيئة التنفيذية المؤقتة لقيت مشكل حول أسماء الأشخاص المدعوين للعضوية فيها[1].

وقد دامت مدة النقاشات 12 يوما من المناقشة الحادة، ولم يتم توقيع الاتفاقية إلا عشية 18 مارس 1962م من طرف كريم بلقاسم، وقد تم الإعلان في نفس اليوم على وقف إطلاق النار (ينظر الملحق رقن 06)، من طرف الحكومتين حيث تم إعلان عن وقف إطلاق النار من الإذاعة التونسية من طرف يوسف بن خدة حين قال: "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن عن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشرة، وأمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني للمكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني[2] وقد أعطى كذلك الجنرال ديغول الأمر بوقف إطلاق النار لقواته، وقد تم نشر مجموعة من المناشير في كافة أنحاء الوطن تعلن فيها عن وقف إطلاق النار، (ينظر الملحق رقم 7، 8).

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص، ص 418–419.

[2] – يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 38.

خلاصة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن إستنتاج مجموعة من النقاط:

- ✓ إن بداية اللقاءات السرية بين مبعوثي الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسي كانت عبارة عن لقاءات لجس النبض ومعرفة جدية الطرفين في التفاوض والتي بدأت منذ 1956 في عواصم بلدان مختلفة مثل: القاهرة، بلغراد وروما وغيرها، كما كانت هناك لقاءات شبه رسمية تمثلت في لقاء مولان 25-29 جوان 1960 ولقاء لوسارن في 20فيفري 1961 والتي لم تكن فيها نتائج تذكر
- ✓ تعتبر مرحلة المفاوضات الرسمية من اهم المراحل التي مرت بها مفاوضات إيفيان حيث كانت بداية جدية هذي الأخيرة في 20 ماي 1961 تمثلت في مفاوضات إيفيان الأولى ومن ثم لوغران وبات هذه المفاوضات بالفشل وبعد فترة زمنية استؤنفت المحادثات بداية بمحادثات بال الأولى والثانية والتي كانت تمهيدا للاتفاقيات الرسمية التي تمت دراستها جيدا في لقاء ليروس ليتم الموافقة عليا في إيفيان الثانية وتوقيع عليها بتاريخ 18 مارس 1962، كما أعلن عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.

الفصل الثالث:

المواقف المختلفة من اتفاقيات إيفيان

المبحث الأول: المواقف الداخلية من اتفاقيات إيفيان

المطلب الأول: موقف الحكومة المؤقتة

المطلب الثاني: موقف قيادة هيئة الأركان

المطلب الثالث: موقف بعض الشخصيات الوطنية من اتفاقيات إيفيان

المبحث الثاني: المواقف الخارجية من اتفاقيات إيفيان

المطلب الأول: موقف فرنسا

المطلب الثاني: موقف الدول العربية

المطلب الثالث: المواقف الدولية

تمهيد:

إن نجاح المفاوضات الجزائرية في إيفيان والتوقيع على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962م يعود إلى مجهودات القائمين عليها والذين سعوا من خلالها للتعريف بالقضية الجزائرية في دول العالم وقد لعبت الحكومة المؤقتة دورا بارزا في إقناع دول العالم على تأييدها للقضية الجزائرية في المحافل الدولية والاعتراف بها كحكومة وهذا ما أرغم الجنرال ديغول بالاعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للشعب الجزائري.

وبعد اعتراف ونجاح المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ظهرت العديد من المواقف حولها فهناك مواقف إيجابية وأخرى سلبية ومن هنا يمكن أن نتطرق إلى العديد من المواقف سواء كانت وطنية، فرنسية، أو عربية ودولية.

المبحث الأول: المواقف الداخلية من اتفاقيات إيفيان

بعد توقيع اتفاقيات إيفيان والتي تم المصادقة عليها من طرف الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني في 18 مارس 1962م فقد كانت هناك ردود أفعال على الصعيد الداخلي تمثلت فيما يلي:

المطلب الأول: موقف الحكومة المؤقتة

أعلنت جبهة التحرير الوطني منذ البداية في بيان أول نوفمبر 1954م استعدادها لمباشرة عملية تفاوضية مع ممثلي الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي تفاوضي للقضية الجزائرية تمكن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره ومع مرور الوقت اتضحت شروط الجبهة فيما يتعلق برؤيتها وشروطها حول مسألة المفاوضات:

- أن تعترف الحكومة الفرنسية بحق الشعب في تقرير مصيره.
- ثم تعترف بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري.
- الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائري
- ومنذ نوفمبر 1954م لم تنفك ج ت وتؤكد أن الحل الوحيد لإنهاء النزاع يكمن في المفاوضات بين ممثليها وممثلي الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف باستقلال الشعب الجزائري[1].

ومن خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائري من 22-27 فيفري 1962م إثر دورة استثنائية والتي عقدة من أجل مناقشة مضمون اتفاقيات إيفيان يبدو أن هناك تباين في

[1] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص، ص 607-608.

مواقف أعضاء المجلس الوطني للثورة من موافق إلى معارض للاتفاقية وهناك من كان متحيزا إلى رأيه ويظهر هذا عند استعراض مواقف بعض قيادات الثورة[1].

- **أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:** كان موقف الحكومة المؤقتة الموافقة على اتفاقيات إيفيان لدرجة تهيئة الأوضاع ثم تم تعين سعد دحلب مقررا ويساعده كل من كريم بلقاسم وبن طوبال وأمحمد يزيد أما بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فكان يتدخل عند الضرورة[2].

كما اعتبر بن يوسف بن خدة اتفاقيات إيفيان انتصارا عظيما فقد حققت الوحدة الترابية وكذا السيادة الوطنية من خلال ممارسة الجزائر لسيادتها في الداخل والخارج والتصرف في جيشها ودبلوماسيتها[3].

لكنه كان يحذر من مفاوضات متسرعة لأن الوضع في رأيه لم يتضح بعد لذلك طالب بعقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة لتحديد أساليب التفاوض وأهدافه.

كما أن الحكومة المؤقتة من جهتها مؤيدة للمفاوضات ومعارضة لانعقاد المجلس لخوفها أن يؤدي التشدد بأعضائه إلى التصويت ضد المفاوضات وإقالة الحكومة[4].

حيث كان دافع الحكومة هو الاستقلال السياسي ولو على حساب الاستقلال الاقتصادي والثقافي.

---

[1] – Rédha malek, op.cit.P223.

[2] – Ibid,P223.

[3] – بو رمضان عبد القادر، دراسات وبحوث، 20 أوت اليوم الوطني للمجاهد، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للجبهة الوطنية للمجاهدين، ع181–182، من 1 جانفي 2016م–30 جوان م2016، الجزائر، ص 29.

[4] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص497.

كما صرح بن طوبال[1]: "إن النصر لن يتحقق بالسلاح ومن المستحيل بلوغ استقلال مثالي فالأمر يتعلق إذن القيام بالخيار السياسي..."[2].

وفيما يخص رأي سعد دحلب فقد وضحه في كتابه المهمة المنجزة حيث قال "لقد نادينا بأن مشكلتنا كانت سياسية والحل يجب أن يكون سياسيا إن الفرصة أتت إلينا اليوم فهل سنتركها تفلت منا؟ فليس هناك إلا وسيلة واحدة لحل المشكلة وهي أن تحرز الانتصار العسكري وبما أن هذا قد استحال على فرنسا في حد ذاتها فهو كذلك أيضا مستحيل علينا... ففي هذه الاتفاقية نحن نضمن مبدأ وحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني"[3].

لقد قامت الحكومة المؤقتة بدور لا يستهان به فالكفاح المسلح لا يمثل إلا جانبا من المعركة وهو استمرارية السياسة بوسائل أخرى. وميزتها ان تطرح الإشكالية بطريقة عنيفة ولكن الكلمة الأخيرة لابد أن ترجع إلى السياسة وعليها أن تتقوى على الجانب العسكري، ويعتبر الرأي العام الخصم رهانا إمّا أن نكسبه أو نقتسمه وقد أحدثت المفاوضات بين الحكومة المؤقتة وديغول تفرقة داخل الشعب الفرنسي وربحت الحكومة المؤقتة معركة الرأي العام في فرنسا ونيويورك وهيئة الأمم المتحدة وفي العالم عن طريق العمل السياسي[4].

[1] – مواليد 1923 انضم إلى حزب الشعب في المنظمة الخاصة وشارك في تأسيس ج ت و1956 حل محل زيغود يوسف عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة 1 و2 ثم وزير للدولة في الحكومة الثالثة ساهم في مفاوضات إيفيان، بعد 1962م فضل الابتعاد عن السياسة، ينظر: عبد الله مقلاتي، قاموس ...، مرجع السابق، ص–ص 357–359.

[2] – Rédha malek, op.cit.P224

[3] – سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص 166.

[4] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط 1، تصنيف ومعالجة النص: ياسين أصنام، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص 158.

- **موقف السجناء الخمس من اتفاقيات إيفيان**

لقد كان القادة الخمس من الحكومة المؤقتة لأنها كانت دائمة الاتصال حيث أنها فيما سبق طالبت من الوفد المفاوض الفرنسي إشراكهم في المفاوضات خاصة لما تم نقلهم إلى قصر أولنوي "aulnoy"[1]، فقد تم إرسال وكالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة من السجناء الخمس لكي يصوت باسمهم أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة[2] كما وجهوا رسالة إلى المجلس لتوضيح موقفهم "إلى الإخوة في المجلس الوطني للثورة.

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة، خلال الأسابيع الأخيرة، فقد انتدبت في البداية للاتصال بنا الأخ بن يحي وبعده انتدب بن طوبال، وأخيرا قدم وفد يضم الإخوة: كريم، بن طوبال وبن يحي، للاتصال بنا بدوره.

وقد سلمت إلينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية وإن المعلومات الشفهية التي أعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا في الداخل، تشير بجلاء إلى أن هذه المفاوضات يجب أن تستمر إلى نهايتها المحترمة.

وإن الاتفاقيات التي تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي، سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية.

نحن الموقعون أدناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا.

حرر بأولنوي في 15 فيفري 1962م.

التوقيع: حسين آيت احمد[3]، بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر"[4].

[1] – محمد عباس، نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص725.

[2] – بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص35.

[3] – من منطقة القبائل، ناضل في حزب الشعب الجزائري وح.إ.ح.د 1942م– 1952م مسؤول المنظمة الخاصة 1947م– 1949م ممثل ح.إ.ح.د في المؤتمرات الدولية، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956م– 1962م، وزير الحكومة المؤقتة من 1958م– 1962م بعد الاستقلال عارض نظام بن بلة و أصبح زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض توفي 23 ديسمبر 2015م، ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص، ص 703، 704.

[4] – بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص 55.

وبهذا قد تبين أن السجناء الخمس موافقون على اتفاقيات إيفيان وأنهم يثقون كل الثقة في الحكومة المؤقتة الجزائرية وإبرامها لهذه الاتفاقية.

- **موقف قادة الولايات:**

يمكن القول إن مواقف قادة الولايات كانت متباينة إذ نجد أن هناك من تغيب عن اجتماع المجلس وصوت فقط بوكالة، وقد قدم بن يوسف بن خدة قائمة بأسماء الحاضرين والغائبين في هذا المجلس وهي كالآتي:

1. **الحاضرون:**

- الولاية الأولى (الأوراس): مصطفى بن نوي.
- الولاية الخامسة (وهران): مختار بويزم (المدعو ناصر) بن جدو وبو حجر (سي عثمان).
- الولاية السابعة (فدرالية فرنسا): عمار عدلاني، رابح بوعزيز محمد بو داود (المدعو عمر) محمد علي هارون، وعبد الكريم السوسي.

أما في ما يخص من أرسل الوكالات هم كالتالي:

- الولاية الثانية (قسنطينة): رابح بالوصيف، العربي برجم، صالح بوبنيدر، الطاهر بودربالة، عبد الحميد كحل الراس.
- الولاية الثالثة (القبائل): أحمد فيدال، أحسن محيوز، محند وعلي، أكلي محمد، بلحاج، الطيب الصديقي[1].

[1] – بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص، ص 56-57.

2. **المتغيبون:**

- ولاية الأوراس ثلاثة أعضاء: اسماعيل محفوظ مصطفى، عمار ملاح، محمد صالح يحياوي.
- الولاية الرابعة: يوسف بن خروف، لخضر بورقعة، محمد بوسماحة، حسان خطيب.
- الولاية الخامسة: أحمد بوجنان، عبد الوهاب مولاي ابراهيم، بوبكر قاضي[1].
- الولاية السادسة (الصحراء): لم يتكون مجلس الولاية السادسة الا بعد 19 مارس1962م، محمد الحاج بن علا، أحمد بن شريف، رابح الزراري، أحمد فرانسيس حسين، قديري مصطفى الأشرف[2].

نلاحظ عند التصويت كان أغلبهم موافقا على اتفاقية إيفيان أي بالنسبة للحاضرين ما عدا مختار بويزم الذي رفض التصويت وانحاز إلى موقف الأركان[3].

المطلب الثاني: موقف قيادة هيئة الأركان

كان هواري بومدين[4] وبقية المؤيدين يتبعون المفاوضات بالرغم من عدم قبولهم لها، وهم وحدهم الذين فهموا حقيقة وخلفية اتفاقيات ايفيان، ولو لم ينتصر تيار بومدين وبن بلة لكانت

---

[1] – بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص، ص 56–57.

[2] – نفسه، ص 58.

[3] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص101.

[4] – ولد هواري بومدين في 23 أوت 1932م في قالمة، التحق بجيش التحرير الوطني عند اندلاع الثورة 1954م، وكان مسؤولا عسكريا في منطقة الغرب وتولى قيادة وهران من 1957م–1960م، ثم تولى رئاسة الأركان من 1960م إلى الاستقلال في 5 جويلية 1962م ثم بعد الاستقلال عين نائب رئيسه مجلس الوزراء لسنة 1963م، وفي 19 جوان من قام بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس أحمد بن بلة، وأصبح أول رئيس يصل إلى السلطة في الجزائر عن طريق انقلاب عسكري توفي 1978/12/27م، ينظر: يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري، الجزائر، 2003، ص، ص 21–22.

فرنسا قد حققت انتصارا بهذه الاتفاقيات وجعلت من استقلال الجزائر مجرد استقلال شكلي أي مجرد من لمسة تاريخية أو مسحة حضارية[1].

وامتنعت هيئة الأركان العامة عن التصويت وذلك لموقف بومدين الذي فسره بما يلي: "...لا أستطيع إعطاء ثقتي إلا عن نص مكتوب واضح، واقترعت ضد لأن نتائج 7 سنوات من الحرب ليست موجودة في النصوص التي قدمت لنا لم نبلغ هدف الاستقلال بعد..."[2] وهذا راجع لعدم ثقته في فرنسا لأنها لن تنفذ ما جاء في هذه النصوص[3].

لقد كان موقف هيئة الأركان في مسألة المفاوضات يتسم بالمهارة والغموض معا فقد أعلنت أنها هي أيضا تريد السلم ولا تنكر ضرورة التوصل إلى تسوية لكنها اعترضت على الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في إدارة المفاوضات وشككت في صلاحية الأشخاص المختارين لإجرائها ونسبت إليهم النية في إبرام سلام مع فرنسا يتنافى مع السيادة الوطنية[4].

لذلك انتقدت هيئة الأركان الحكومة المؤقتة لأنها قدمت تنازلات كثيرة للعدو في المجالات الاقتصادية والعسكرية ...إلخ فالمفاوضات في نفسها تعني المساومة وتحتمل بعض التنازلات[5]، وقد تمثلت هذه التنازلات في أملاك الأوروبيين وتأميم المحروقات والقواعد العسكرية (المرسى الكبير) والعملة (الفرنك) وهذه هي النقاط التي لاقت اعتراض قيادة الأركان والتي وضحها بن يوسف بن خدة في حوار مع جريدة الجزائر بتاريخ 5جويلية 1993م[6].

---

[1] – زبيدة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى للطبعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص143.

[2] – Rédha malek. Op.cit.P230.

[3] – Ibid, Pp225-266.

[4] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص، ص488–489.

[5] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 156.

[6] – مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص29.

كما وضحت جريدة النهار في تقرير سري للمخابرات البريطانية قامت بنقله عن السفير المصري في الاتحاد السوفياتي آنذاك، حيث تضمن هذا التقرير، "أن السوفيات تفاجأوا بحجم التنازلات الكبيرة التي قدمها وفد الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان، وأنه لو لا تخوف أعضاء الحكومة المؤقتة من ضغط وردة فعل العسكريين من قادة جيش التحرير الوطني مثل هواري بومدين على تلك الشروط لكانت تنازلات الوفد الجزائري أكبر بكثير[1].

وقد تم استرجاع كل هذه التنازلات بعد الاستقلال ولكن لم يكن هناك أي تنازل فيما يتعلق بالنقاط الأساسية للثورة المتمثلة في:

- السيادة الوطنية.
- الوحدة الترابية بما فيها الصحراء.
- الجبهة (جبهة التحرير الوطني) هي الممثل الشرعي والوحيد[2].

يمكن القول أن موقف قيادة الأركان في الواقع يعتبر تعبيرا عن اتجاه عام سائد في صفوف الجيش الذي كان قادته يؤاخذون الوفد الجزائري المفاوض تجاهله لحقائق الميدان، والذي كان أغلبهم يؤمنون أن المستقبل هو ملك لمن يحمل السلاح وليس لمن يتاجر بقضية الشعب في صالونات تونس أو في "حريم" الحكومة المؤقتة[3].

[1] – اسماعيل فلاح، أسرار اتفاقية ايفيان في وثائق المخابرات، جريدة النهار، الجزائر، متاح على الانترنت على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.ennaharonline.com/ar/catestnews/140313، تاريخ النشر، 2012/12/18، الساعة 23:30:00، تاريخ الدخول: 2019/03/21م.

[2] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر نفسه، ص 156.

[3] – الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929م–1979م، ج1، القصبة للنشر، الجزائر، ص، ص172–173.

كذلك العلاقة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة التي لم تكن على أوجها وذلك لاستبعاد أعضاء الهيئة العامة غداة الاستقلال وكان هذا الاقتراح من طرف بن طوبال[1].

وممارسة الحكومة نوع من الترهيب على هيئة الأركان العامة بداية من شهر فيفري 1962، وذلك عن طريق قطع التموين عن جيش التحرير على الحدود[2]، لذلك اتهمت القيادة العسكرية الحكومة المؤقتة بخيانة الشهداء وأن ما تقوم به هو نية لإقامة نظام برجوازي موالي لفرنسا[3] ولهذا عارضت بنود الاتفاقية حول البترول والصحراء المكتشفة منذ 1956م والتجارب النووية في رقان وكذا حقوق الأوروبيين[4].

المطلب الثالث: مواقف بعض الشخصيات الجزائرية من اتفاقيات إيفيان

1. فرحات عباس:

إن تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة الأولى والثانية كان بدافع أن الرجل له حنكة سياسية ويجيد المفاوضات الخاصة بعد تصريحات ديغول حول تقرير المصير[5].

وبوجوده على رأس الحكومة المؤقتة تكون الثورة أو "قيادة الخارج" قد وجدت الرجل المناسب لمحاورة رجل فرنسا[6]، فبمجيئه تعتبر الجزائر على عتبة الاستقلال وزمن العبودية على وشك الزوال[1].

---

[1] – Rédha melek ; op,cit,P232.

[2] – ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر1958م–مارس1962م)، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، 1954م–1962م، جامعة وهران، 2010–2011، ص96.

[3] – ميلود تيزي، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص236.

[4] – نفسه، ص234.

[5] – نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص19.

[6] – علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946م–1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص 227.

ففرحات عباس أصبح في هذه الأثناء رجل الإجماع والشخصية السياسية الأولى على الساحة الوطنية والتي تتميز بالقدرة على التفاوض نظرا لتجربته ومعرفته الدقيقة بشخصية ديغول وسياسته.

وكان ديغول يبحث عن حل للقضية الجزائرية التي أرهقت كاهل الدولة الفرنسية فكلف عبد الرحمان فارس بإجراء اتصالات مع قادة الثورة، وبهذا التقى بفرحات عباس في جنيف وأخبره هذا الأخير أنه مستعد لأية مفاوضات وبهذا كانت بداية الاتصالات واللقاءات بين مبعوثي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية[2].

كانت هذه اللقاءات "جس نبض" سمحت للطرفين بمعرفة مدى الاستعداد للدخول في مسار التفاوض فهي تمهيد للمعركة الدبلوماسية التي لا تقل شأنا عن المعركة العسكرية.

وعندما التقى فرحات بالصحفي النمساوي أرتورو زمبرغ في تونس صرح له قائلا: "لن نضع أي شرط مسبق يتوقف عليه بدء المفاوضات"[3].

وعبر فرحات عباس على استعداده للتفاوض لكن من أجل التحرير الوطني فقط، وأكد أن المفاوضات يجب أن تركز على رحيل الجيش الفرنسي، وذكر فرحات عباس أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر المستقلة[4].

وعند فشل مفاوضات مولان دفع عباس لاتخاذ مواقف أكثر تشددا، فصرح قائلا: "إن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى والحرب سوف تستمر طويلا"، وبهذا قام بإفشال سياسة ديغول القائمة على محاولة فرض إطلاق النار كشرط مبدئي للشروع في المفاوضات[1].

---

[1] – ليلى بن عمار بن منصور، فرحات عباس، ذلك الرجل المظلوم، تر: حسين لبراش، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص 301.

[2] – حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 199-201.

[3] – المرجع نفسه، ص 211.

[4] – حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 226.

وبقي فرحات عباس متمسكا بمبادئه الأساسية طيلة مراحل المفاوضات المختلفة والتي تتمثل في:

- لا وقف للحرب قبل اتفاق سياسي.
- الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر.
- وحدة الشعب الجزائري.

وبقيت هذه المطالب مستمرة حتى مع الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة والتي على ضوئها تم توقيع توقيف القتال في 19 مارس 1962[2].

ويقول فرحات عباس في هذا المجال "إن مولان وإيفيان ولوغران لم تكن مفاوضات وانما لقاءات لتمكين ثورتنا من فرض شروطها وتحضير الشعب الفرنسي للمفاوضات(...)، إن الحكومة الحالية كان لها الوقت لدراسة الملفات وبالتالي ربح معركة البساط الاخضر..."، ومن النقاط التي تحفظ عليها فرحات عباس هي بقاء الأقلية الأوروبية وتوعية الضمانات التي منحت لهم بعد الاستقلال، وبالنظر للمفاوضات مع الجانب الفرنسي فإن الاتصالات واللقاءات كانت مرتبطة دوما وأبدا بوجهات النظر التي كان يدافع عليها فرحات عباس بطريقته[3].

2. أحمد بن بلة:

في الفترة التي بدأت فيها الاتصالات والمحادثات السرية مع حكومة غي مولي تم اختطاف كل من أحمد بن بلة ورفقائه الذين كانوا على متن طائرة مغربية متجهة إلى تونس لحضور المؤتمر الذي دبره كل من لحبيب بورقيبة وملك المغرب محمد الخامس لدراسة القضية

---

[1] – المرجع نفسه، ص 234.

[2] – Rédha melek, op, cit, P227.

[3] –ibid, p– p 228–231.

الجزائرية حيث أنزلت طائرتهم بمطار الجزائر وتم تحويلها إلى معتقل في "فورليسيدو" جنوب فرنسا.

لم يكن بن بلة مطلعا على كل ما يدور في الخارج من تطورات وأحداث، ولكن لم يكن هو ورفقائه في السجن في عزلة مائة بالمائة داخل السجن وكانوا يستشيرونهم في بعض الأمور حيث كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تقوم ببعض الاتصالات معهم خاصة مع الاسابيع الأخيرة من المفاوضات الجزائرية الفرنسية[1].

وقد بين أحمد بن بلة موقفه إزاء اتفاقيات إيفيان في مذكراته بقوله "ليس سرا على أحد أني كنت في البداية مناوئا لاتفاقيات إيفيان لأني وجدتها ظالمة، بيد أني قبلت توقيعها عندما حسنت وفقا لاقتراحاتنا، ووضعت شرطا آخر لموافقتي أن تلتزم بعقد مؤتمر أثر إيقاف إطلاق النار لتحديد الخطة السياسية للحكومة المقبلة..."[2].

حيث أن أهم النقاط التي اعترض عليها أحمد بن بلة هي القاعدة البحرية "المرسى الكبير" وبقاء الأسطول الفرنسي بها علاوة على بقاء في الطريق الوطني الرابط بين وهران، ووجدة، ومراكش، حيث لا يتمكن الجزائريون من المرور منها إلا بإذن من الفرنسيين لأنهم عمليا يسيطرون على المنطقة وقد تم رفض هذه النقاط من طرف بن بلة حتى تعديلها وصوت بالموافقة على هذه الاتفاقية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3].

3 رضا مالك

[1] – أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص163.

[2] – أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، أملاها على روبير ميرل، تر: الحفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، ص163.

[3] – أحمد منصور، المرجع السابق، ص 163.

لقد كان رضا مالك الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني بإيفيان كما شارك في المفاوضات السرية التي جرت بمدينتي بال وروس والتي أدت إلى وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م.

حيث قال رضا مالك في شهادة له في كتاب حرب الجزائر ملف وشهادات لافينو باتريك قال:

"هذه المفاوضات كرست جبهة التحرير الوطني كمتفاوض وحيد واغلقت الباب في وجه "قوة ثالثة" محتملة تجلس إلى "الطاولة المستديرة"...إلخ، مدينة إيفيان كانت إحدى المحطات القوية لحركتنا التحريرية في سياق نجاحها"

ويقول رضا مالك "لقد عبرنا عن موقفنا المخالف فيما يخص المبادئ الكبرى كالاستقلال السياسي والسيادة والوحدة الإقليمية، ورفض منح مكانة مرموقة لصالح الاقلية الفرنسية، وكذلك فيما يتعلق بالجوانب الثانوية مثل البترول، والبنوك، وقبول مبدأ تقرير المصير لتأكيد الاختيار الشعبي".

كما كان رضا مالك من حرر البلاغ العام الذي ينص على أن "الحكومة الفرنسية تعتقد إلى جانب ج ت وأن الحل الأحسن والأجدر يمر عبر استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا..."حيث رفضت كلمة "الشراكة" التي اقترحتها البعثة الفرنسية واستبدلت بعبارة "التعاون".

كما أكد بأن قضية الصحراء هي المشكل الحقيقي في هذه المفاوضات حيث كانت تتصدر قائمة النقاط المدرجة في النقاش، حيث قال "كان من المستحيل أن نقبل بإقليم منقرض من تلك المساحة الشاسعة لصحرائنا... وأذكر أن تلك المشكلة تمت تسويتها في بال حيث[1] لأول مرة ج ت و قد قبلت بتقديم تنازلات كبيرة وهامة تتعلق بعدم التأثر من الحركة مقابل اعتبار الصحراء منطقة جزائرية بحتة، ولما أقر ديغول عند افتتاح مؤتمر إيفيان الوقف

[1] – باتريك إفينو، جون بلانشايس، المصدر السابق، ص 305.

الانفرادي للمفاوضات بتاريخ 20 ماي 1961م رفض رضا مالك وأصدقاءه مجاراته في هذه اللعبة، حيث كان عندما يتعلق الوفدان على نقطة معينة لا نعود لمناقشتها من جديد.

واعترف رضا مالك بأنه سادة تلك المفاوضات جو من الطرافة والاحترام المتبادل مع أنهم لم يقوموا بمصافحة بعضهم البعض إلا بعد أن وقعوا على وثيقة وقف إطلاق النار، وفي الأخير أجريت مفاوضات جد ناجحة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم تسجل خلالها أي اعتراضات جادة أو ذات شأن[1].

3. مصالي الحاج:

بعد اقتراح الجنرال ديغول لتنظيم استفتاء تقرير المصير لصالح الشعب الجزائري صرح مصالي الحاج[2] بأنه قابل للفكرة لكنه يطالب بمفاوضات مع المكافحين أي التابعين لحركته – لتفصيل مسائل توقيف القتال وضمانات تطبيق الاستفتاء ومراقبته.

وبالرغم من كل ذلك فقد استأنفت الاتصالات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني مما أحدث يأسا كبيرا لدى مصالي بقوله: "لقد تجاهلونا مرة أخرى".

كما طرح لويس جوكس من وهران أنه يتسم التفاوض مع الحركة الوطنية والحكومة المؤقتة، إلا أن الحركة المصالية فشلته في هذا بعد إصرار ج ت و على أنه لا تفاوض إلا معها كممثل وحيد وشرعي مما زاد تدهور الأوضاع عقب وصول قرار من الجزائر في 29 ماي

---

[1] – المصدر نفسه، ص، ص306–307.

[2] – ولد 16 ماي 1898م بتلمسان من المشاركين في الحرب العالمية 1 هاجر إلى فرنسا سنة 1923م خطى خطواته السياسية في إطار نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي شارك في مؤتمر بروكسل 1927 والمؤتمر الإسلامي 1936م وطرح نظريته حول الوطنية الجزائرية عاش 16 من حياته سجينا ومنفيا ليصبح في 1945م، أبرز شخصية للحركة السياسية في الجزائر في 1946م أنشأ الحركة الجزائرية ماي 1961م، رفض مصالي الدخول في اللعبة الفرنسية ومشاركته في المفاوضات ضد ج ت و، بعد الاستقلال أسس حزب الشعب الجزائري توفي 1974م، ينظر: محمد حربي، سنوات المخاض، المصدر السابق، ص، ص 177–178.

1961م، أسبوعا بعد انطلاق مفاوضات إيفيان الأولى، هذا أن مصالي لم بدع للمفاوضات نظرا لاضمحلال حركته سياسيا وعسكريا، نسجل في جريدة ""La voi du nord، 19-20 مارس 1961م، " إن المفاوضات تجري في غيابنا...كنا نتمنى أن نكون حاضرين ولكن إذا تحققت ما كرسنا حياتنا عليه مدة 20سنة "الاستقلال" وما علينا إلا أن نبتهج به.

يومي 4-5 جوان خلال اجتماع أعلن مصالي رفضه لاستئناف الاتصالات بالفرنسيين الذين تجاهلوا[1] حركته قبل إيفيان وخلال الايام الأولى لها، ولم يتذكروه إلا بعد تأزم الموقف.

ولقد وضح فكرته في ندوة صحفية عقدها في couvien شمال باريس 4 ماي 1962م قائلا "بالرغم من أنني كنت غائبا في المفاوضات وبالرغم من تحفظات (MNA) في ما يخص اتفاقيات إيفيان، قررت الحركة تحريرها السياسي ومشاركتها في بناء الدولة الجزائرية المستقبلية طبقا لمبادئ تقرير المصيري"[2].

المبحث الثاني: المواقف الخارجية من إتفاقيات إيفيان

المطلب الأول: موقف فرنسا

بعد توقيع على ايقاف وقف اطلاق النار في 19 مارس دعت فرنسا الشعب الفرنسي دون أوروبي الجزائر من أجل المشاركة في استفتاء حول الاتفاقيات يوم 08 أفريل 1962م وتم التصويت لصالح الاتفاقية بنسبة 90.7% وهذه النتائج تدل على تأييد الشعب الفرنسي المطلق لسياسة الجنرال ديغول التي كانت تهدف إلى إنهاء الحرب في الجزائر لأنها لم تعد قادرة على تحمل كل أعباء الحرب، خاصة بعد ظهور العديد من المعارضات والمتشددين الأوروبيين

[1] – قدوري روميسة، الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج أنموذجا 1898م-1974م، مذكرة ماستر جامعة بسكرة، الجزائر، 2014م-2015م، ص125.

[2] – المرجع نفسه، ص 126.

وكذلك ظهور منظمة الجيش السري التي تم التطرق إليها فيما سبق حيث قامت بالعديد من العمليات الإرهابية منذ بداية المفاوضات في 20 ماي 1961م وقد بدأت مساء يوم 19 ماي 1961م سلسلة من الاستعراضات للتفجيرات البلاستيكية حيث بلغت 35 نفجيرا،25منها في الجزائر العاصمة و10 في وهران وعبروا عن رفضهم لهذه المفاوضات[1] ولما أعلن الفشل عنها فجرت القنابل في شارع ديدوش مراد والعربي بن لميدي، ورددوا بالمنبهات مقاطع "الجزائر فرنسية"[2].

وبقيت منظمة الجيش السري على حالها من خلال العمليات الإرهابية والقتل والترهيب وقد ازداد عمل هذه الأخيرة أكثر عندما اقتربت المفاوضات على نهايتها حيث أنها قامت بقنبلة مركز لجيش التحرير الوطني بوجدة وذلك بغاية نسف المفاوضات وكذلك قام سالان بتوجيهه التاسعة والعشرون المؤرخة في 23 فيفري 1962م، كي تمنع المتفاوضين من الوصول إلى اتفاق وقد وصف إطلاق النار بالكارثة التي يمكن تصحيحها، وأنه يجب أن يستفيد من الأيام الباقية ويجب أن يهزم مناورة الخصم[3].

وبقيت هذه المنظمة تنفذ مخططاتها الجهنمية بكل وحشية وضراوة حيث قاموا بزرع القنابل في المدن وينسفون البيوت على أهاليها ليلا نهارا وكذلك يقومون بخطف الجزائرين وتعذيبهم وقتلهم أو حرقهم وتفجير القنابل البلاستيكية وقتل العديد من الأبرياء، وقد تراوحت العمليات الإرهابية التي تقوم بها المنظمة السرية ما بين الفترة 01 ماي 1961م إلى 31 جانفي 1962م، 5682 اعتداء، 269 وفاة و 1456 جريح، وفي شهر جانفي كانت حصيلة العمليات التي تقوم بها كما يلي 801 اعتداء، و555 وفاة و990 جريحا ومن الملاحظ أن هذه الأخيرة قامت بتكثيف عملياتها خاصة في شهر فيفري النصف الأول منه حيث كانت عمليات

[1] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 175.

[2] – دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 307.

[3] – المرجع نفسه، ص، ص 312-313.

الاعتداء 507 اعتداء و256 وفاة و490 جريح[1] وبهذه الطريقة استطاعت منظمة الجيش السري أو متطرفي أوربي التعبير عن رفضها لهذه المفاوضات والتوقيع على هذه الاتفاقية، ولكن برغم من موقف هذه المنظمة الرافض إلا أن هناك من اعتبر أن اتفاقية ايفيان هو المخرج الوحيد لتخلص فرنسا من أعباء الحرب وكذلك تحسين صورة فرنسا أمام العالم حيث أن الشعب الفرنسي رأى اتفاقية أنها أمر محتم وذلك بسبب انهيار الاقتصاد الأوروبي حيث أن فرنسا وظفت كل إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية من أجل القضاء على الثورة الجزائرية ونتج عن هذا الانهيار العديد من الأزمات سواء الجانب الاقتصادي أو الجانب السياسي وقد أثرت هذه الأخيرة على حياة المواطن الفرنسي[2].

وقد قامت مجموعة من الحركات الفرنسية المعارضة لحرب الجزائر من خلال تنبيه الرأي العام الفرنسي وتوعية لوضع حد لحرب الجزائر من أهم هذه الحركات.

حركة السلام الفرنسي: وقد أصدرت هذه الحركة بيانا يدعى بيان 121[3] ويكشف فيه الرأي العام كل أعمال العنف والقمع الذي تقوم به فرنسا ضد الشعب الجزائري وقد تطرق البيان إلى "إن مثل هذه الأعمال العنصرية ... والحقوق التي يقوم بها المدينون الأوروبيون في الجزائر وخصوصا وهران لن يكون لها من نتيجة لهم إلا توتير العلاقات المقبلة بين فرنسا وجزائر الغد"[4].

الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا: حيث قام الاتحاد الوطني كذلك بإصدار بيان يهدف إلى الدعوة إلى إنهاء حرب الجزائر وقد ذكر في هذا البيان ما يلي: "إن الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا

---

[1] – حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 260.

[2] – عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962م ، القافلة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 473.

[3] – صدر هذا البيان يوم 03 سبتمبر 1960م، حيث قامت مجموعة من المثقفين الأوروبيين مهم جان بول سارتر، سيمون ديوفوار، فرانسواو ساغان وكان عددهم 121 مثقفا وكان محتوى البيان يدور حول الدعوة إلى رفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري، ينظر: أحمد منغور. المرجع السابق، ص198.

[4] – عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص475.

يؤكدون من جديد أن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية[1] ويمكن القول أن الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين كان لهم دور في تغيير بعض آراء الرأي العام الفرنسي وتوصيل لهو وحشية وفظاعة الاستعمار وتأييدهم لهذه المفاوضات.

موقف الشخصيات المثقفة: قامت بعض الشخصيات الفرنسية بنشر بيان رسمي بيان 121 لأنه تم إعداده من طرف 121 شخصية مثقفة وكان من بينهم جان بور ساتر، شارل أندري جوليان وسيمون دي بوفوار، وجونسون وغيرهم، وكان يهدف إلى مساندة القضية الجزائرية ورفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري وذلك دعما لكل الشباب الفرنسيين الذين قاموا بهذه الحركة ويؤكدون أن الشعب الجزائري مضطهد من طرف الشعب الفرنسي[2].

وقد تضمن هذا البيان "...والفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين في هذه الأعمال الاضطهادية العنصرية، التي أصبحت باريس مسرحا لها... إن الموقعين يتوجهون بالنداء إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية، ليس فقط للمطالبة بإيقاف هذه التدابير المهينة، ولكن للإعراب عن تضامنهم مع العمال الجزائريين[3]، وقد لعبت مواقف الشخصيات المثقفة دورا هاما في مساندة الثورة من خلال كتاباتهم وكذلك تبيان للرأي العام الفرنسي جرائم فرنسا ووجوب الشعب الجزائري تمتع بحرياته.

وهناك من يعتبر أن اتفاقية إيفيان هي الحل المنتظر وكان يمثل هذا الموقف الاشتراكيين وخاصة في حزب SFIO [4] وقد تم التعبير عن آراءهم من خلال جريدة الحزب "لوبوبيلار" وكذلك من خلال بعض الجرائد الأخرى حيث امتازت مواقفهم بالتذبذب حيث رحبوا

[1] – المرجع نفسه، ص475.

[2] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص 198.

[3] – عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 475.

[4] – حزب اشتراكي (SFIO) مناهض لسياسة الجنرال ديغول وهو يدافع عن فكرة الجزائر فرنسية، ينظر: أحمد منغور، المرجع السابق، ص233.

باتفاقية إيفيان كما عبر أغلب قادة الحزب ولكن موقفهم بقي متذبذب ولم يتم التصريح به داخل الحزب[1] وقد كتبت الجريدة بأنه يصعب على الرأي العام الجمهوري أن يقبل بأن يحول رئيس الدولة بمناسبة مصادقة قومية إجماعية على السلم بالجزائر فرض شخصه وحمل الناس على تزكية سياسته الماضية والمقبلة إلتباسً وموارية بأنه لمن المؤسف أن يتدخل مثل هذا الالتباس في التعبير عن رغبة شعبه وعلى كل فإن الاشتراكيون سيقولون نعم، إنهم سيصوتون بالإيجاب لأن كل تصويت سلبي أو إحجام عن التصويت قد يخدم مصالح ألد أعداء تسوية عادلة وإنسانية للمشكل الجزائري[2]، وهذه كانت موجهة للاشتراكيين لكي يصوتوا على الاستفتاء بنعم.

وكذلك كانت مجلة لاكسبريس ذات التوجه الاشتراكي أيضا، قد علقت على اتفاقية إيفيان قبل إجراء الاستفتاء "إن اتفاقية إيفيان كان ضروريا وهو كما هو شيء جميل للغاية، ومهما تكن أهمية العراقيل التي تنتظرنا فإنه كان من الحتم علينا أن نبرم قبل كل شيء معاهدة مع جبهة التحرير وذلك هو الشرط، وكان هذا موقف المجلة متحققا وتأكد بأن اتفاقية هو الحل المنتظر[3].

المطلب الثاني: مواقف الدول العربية

أولا: موقف دول المغرب العربي

مع توقيع كريم بلقاسم لاتفاقية إيفيان، إعلان عن يوم 19 مارس 1962 عن وقف إطلاق النار وبدأت البرقيات تتهاطل عليه من بلدان المغرب العربي، واعتبراه انتصارا وفي مايلي لمحة من الأصداء والبرقيات التي وصلت لرئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة.

[1] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص243.

[2] – عبد الله شريط، المرجع السابق، 1962م، ص128.

[3] – احمد منغور، المرجع السابق، ص243.

- **المغرب:**

أرسل رئيس المغرب الملك حسن[1] تهانيه وعبر عن مدى فرحته عن إعلان وقف النار وارتياحه قائلا "إنه ليوم أتمنى أن يكون والدنا المأسوف عليه قد عايشه بصفة خاصة لأنه يفتح الباب في وجه التطور التاريخي"[2]، وقد شاركت المغرب فرحة الجزائريين من خلال أن يكون يوم 19 مارس 1962 يوم مظاهرات بعاصمة المغرب الرباط، وعلى طول الشوارع حيث كان الشعب في مواكب ومئات من الآلاف وكذلك من الجزائريين والمغاربة وكانوا يتهافتون بشعارات الجزائر عربية الوحدة الاشتراكية، الجزائر ديمقراطية بالقوات الثورية[3].

كما تم استقبال الوزراء الخمسة في المغرب بعد إطلاق سراحهم في 21 مارس 1962، وقد احتفل الشعب المغربي بقدوم القادة المنتصرين في احتفالات ومهرجانات شملت كافة مدن المغرب واستقبلوا استقبالا حافلا عبروا عن مشاطرة الشعب المغربي للجزائر فرحة الانتصار[4].

ليبيا: تجلى تأييد الحكومة الليبية منذ بداية المفاوضات ودعمها لها في المحافل الدولية وتشجيعها للمواقف السياسية للحكومة الجزائرية المؤقتة من أجل المفاوضات[5]. وعند انتهاء المفاوضات وتوقيع على اتفاقية ايفيان والإعلان عن وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962،

---

[1] – ولد بتاريخ 09 جويلية 1929م، تلقى تعليمه في البيت الملكي، ثم انتقل إلى فرنسا ليتحصل على شهادة الليسانس في الحقوق بجامعة بوردو، تولى حكم بلاده بعد وفاة والده في شهر فيفري 1961م، إلى غاية وفاته إثر نوبة قلبية يوم 23 جويلية 1999م، ينظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص285.

[2] – المجاهد، الأصداء العالمية، العدد 117، 1962/03/20م، ص08.

[3] – محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930م–1962م، وزارة الثقافة، دار الهدى، عين مليانة، الجزائر، ص426.

[4] – عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945–1962م، ج2، وزارة الثقافة، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص169.

[5] – عبد الله مقلاتي، لميس صالح، ليبيا والثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962م، وزارة الثقافة شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر، ص194.

حيث تم تنظيم مظاهرات شعبية ضخمة أعرب فيها الشعب الليبي عن ابتهاجه لإعلان وقف إطلاق النار في الجزائر وقد قام المتظاهرون بتجوال في الشوارع ويهتفون بحياة الشعب الجزائري، وبحياة الثورة الجزائرية المنتصرة[1]، وقد أرسل الوزير الأول الليبي للرئيس بن خدة برقية معربا فيها عن أصدق عواطفه وتهانيه وقد قال "إن قرار وقف إطلاق النار انتظرناه طويلا"[2].

تونس: تعتبر تونس من أول المهنئين لرئيس الحكومة المؤقتة يونس بن خدة وذلك عند إعلان عن وقف إطلاق النار والتوقيع على اتفاقية إيفيان وقد صرح قائلا "إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي هذا الذي أعلن فيه وقف القتال بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات شنه الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان[3].

وكذلك قام شباب تونس والطلبة التونسيون يعبرون عن فرحتهم بمناسبة إيقاف إطلاق النار في الجزائر، وقد قامت الهيئة الإدارية لجمعيات المصايف التونسية احتفالا بمناسبة إبرام اتفاقات وقف إطلاق النار والإعلان عنها، ودعت إلى الاحتفال الطلبة الجزائريين وكان احتفالا رائعا تجلت فيه الأخوة الجزائرية التونسية[4].

ثانيا: موقف دول المشرق العربي

مصر: صرح جمال عبد الناصر[5] مع انتهاء المفاوضات وإعلان عن وقف إطلاق النار بأنه قرار وقف القتال الذي انتظرناه طويلا بفتح الطريق للتقارب بين فرنسا والثورة العربية،

[1] – المجاهد، العالم يهتز لوقف القتال بالجزائر، العدد 118، 1962/04/02م، المصدر السابق، ص08.

[2] – المجاهد، الأصداء العالمية، المصدر السابق، ص08.

[3] –نفسه ، ص 08.

[4] – بسام عسلي، مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، دار العزة والكرامة، الجزائر، ص673.

[5] – زعيم عربي مصري، ولد يوم 15 جانفي 1918م بالاسكندرية، تلقى تعليمه الأولي بمسقط رأسه وفي سنة 1937م التحق بالكلية العسكرية، شارك سنة 1948م في الحرب ضد اليهود بفلسطين، وكان ضمن جماعة الضباط الأحرار التي تأسست لتصحيح الأوضاع بمصر والتي أطاحت بالملكية سنة 1952م حيث تولى عبد الناصر مهمة الدفاع والداخلية في حكومة

وهو لا يعني نهاية الكفاح بل بدايته الحقيقية لأن عودة السلم تشكل أعظم مسؤولية للأمم الثائرة[1] وقد عبرت العديد من الجرائد المصرية عن موقفها من خلال كتابة الكاتب ناصر الدين النشاشبي مقالا في صحيفة الجمهورية قال فيه أن انتصار الثورة الجزائرية هو انتصار لكل عربي، حيث قال "إن كل عربي يحاول اليوم أن يمسح من عينه دمعة لم تفارقه لكي يضع على وجهه ابتسامة النصر في أرض الجزائر[2].

والجدير بالذكر أن جمال عبد الناصر أرسل برقية يقول فيها بأنه ينتهز فرصة وقف إطلاق النار وليتأكد لكل من الحكومة المؤقتة والقيادات السياسية والعسكرية في الثورة والشعب الجزائري بأنه يشعر بالفخر العميق لروح المسؤولية التي يواجهون بها هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ الجزائر، أن النصر الأول الذي أحرزه كفاحهم بإرغام المستعمر على الاعتراف باستقلال الجزائر ووحدة ترابها لم يحول أنظاركم عن المراحل الصعبة القادمة من استكمال الحرية[3].

وقد أرسل جمال عبد الناصر برقية كذلك إلى الوزراء الخمسة المسجونون يهنئهم بخروجهم وكذلك بوقف القتال من خلال قوله "يسعدني ويسعد الجمهورية العربية المتحدة أن استقبلكم بعد خروجكم من السجن واقول لكم لقد حاربتم بشرف في معركة الحرية ولم تنقطع حربكم حتى وأنتم وراء أسوار السجن فإن الهمم الصادقة للمناضلين لا تسلبها الأسوار وإيمانها بالحرية ومن الذين أقاموا عليكم حراسة السلام والإرهاب...[4]، إن استعمار الذي تصور أنه أسر

محمد نجيب، وانقلب على هذا الأخير سنة 1954ممنذ هذا التاريخ أصبح رئيسا لمصر إلى غاية وفاته يوم 28 سبتمبر 1970م، ينظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص286.

[1] – جريدة المجاهد، الأصداء العالمية، المصدر السابق، ص 8.

[2] – عبد الله المقلاتي، صالح لميس، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، وزارة الثقافة، شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر، ص225.

[3] – جريدة المجاهد، العالم يهتز لوقف القتال بالجزائر، المصدر السابق، ص09.

[4] – محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص267.

الحرية بكم قد اكتشف في النهاية أنه لم يكن إلا أسيرها إنني أبعث إليكم بتعزية شعبنا كله لضحاياكم في مرحلة من النضال سبقت، وأجدد لكم تأييده في المراحل من النضال القادمة[1].

سوريا: نظم الشعب السوري الشقيق مظاهرات شعبية احتفالات بوقف إطلاق النار بالجزائر، وقامت عدة وفود شعبية بزيارة مقر البعثة الجزائرية، وتقديم تهانيها الحارة لممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية على الانتصار الحاسم الذي حققه الشعب الجزائري الشجاع[2].

وقد أرسل رئيس الجمهورية السورية برقية إلى الرئيس بن خدة يعبر فيها للشعب العربي في الجزائر وجيشه الباسل المتمثلين في حكومة الجزائر ومجلس ثورتها للتعبير عن تهانيها القلبية بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في الجزائر الحبيبة.

الأردن: على إثر توقيع الجزائر لاتفاقية وقف إطلاق النار مع فرنسا في مارس 1962، أرسل الملك حسين برقية تهنئة غلى يوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية أعرب فيها عن تهانيه القلبية الخالصة على ما حققه الشعب الجزائري و قيادته من إنجاز رائع في سبيل الحرية والاستقلال في هذه المرحلة من نضاله[3] وقد قال "إن نصر الجزائر جاء اروع دليل على أن الغلبة للحق في النهاية مهما حفت بها الشرور والجزائر في ظفرها المبارك وانتصارها المبرور إنما تهدى لأمة العرب أقباسا جديدة من عمق الثقة بالغد القريب وتدعوها إلى ارتياد أفاق نقية من العمل المجدي والكفاح الشريف حتى تستطيع تحقيق أهدافها الكبرى في هذه الحياة[4].

[1] – المجاهد، المصدر السابق، ص09.

[2] – نفسه، ص11.

[3] – عمر صالح العمري، موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر،2008، ص 400.

[4] – المرجع نفسه، ص 402.

وعلى الصعيد الشعبي، فقد غمرت الفرحة الأردن بأسره ابتهاجا بانتصار الجزائر البطولي على الاستعمار الفرنسي الغاشم، وقد لبست المملكة أبهى حلل الزينة في جميع المدن والقرى الأردنية، ورفعت الأعلام الأردنية والجزائرية وصور أحمد بن بلة وتبادل المواطنون التهاني بهذا الحدث السعيد[1]

السعودية: وقد أرسل جلالة الملك سعود برقية إلى الرئيس بن خدة يعرب فيها الشعب الجزائري وحكومته عن أصدق التهاني القلبية في هذا اليوم[2].

لبنان: قد صرح رئيس اللبناني رشيد كرامي بأن توقف العدوان على الجزائر، ليس هو نهاية الامبريالية، ولكن بداية العهد التعاون الدولي لصالح الانسانية[3].

وقد صرح الزعيم اللبناني كمال جمبلاط، إن الطابع الشعبي هو الغالب في الثورة الجزائرية وهو المصدر والأداة، وهو التواصل والالتزام في المبادرة وهو الذي مكن هذه الثورة من الانتصار في ظروف صعبة ومن أبرز نخبة سياسية مارست النضال العسكري والسياسي في مختلف أوجهه ولم تثقل هذه الثورة كاهلها بالنظريات الإيديولوجية الجامدة في مرحلة البناء والتعمير وإنما اختارت لذاتها النظرية المستمدة من الوقاع الذي مارسه وتمارسه باستمرار[4].

العراق: أعرب السيد هاشم جواد وزير الخارجية العراقي عن أحر تهانيه الأخوية باسم الشعب والحكومة العراقية ببطولة الشعب الجزائري وكفاحه[5].

وقد كتبت أبرز الصحف العراقية عن دور الشعب الجزائري فيما أمكن الوصول إليه، واعتبرته نصرا للشعب الجزائري فقط وكذلك تطرقت جريدة الثورة العراقية إلى مايلي:

---

[1] – المرجع نفسه، ص، ص 403،404.

[2] – المجاهد، الأصداء العالمية، المصدر السابق، ص09.

[3] – بسام عسلي، مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 671.

[4] – محمد بلعباس، الوجيز، المرجع السابق، ص 268.

[5] – المجاهد، العالم يهتز لوقف القتال بالجزائر، المصدر السابق، ص08.

"سوف تحاول القوة الاستعمارية التي تقف وراء المنظمة السرية الفرنسية التشكيك في قدرة الشعب الجزائري على حكم نفسه بنفسه وذلك طوال الفترة الانتقالية القادمة.

وعلى كل حال، فقد تم احراز النصر في الخطة الأولى على طريق استقلال الجزائر، ولابد لتحقيق الآمال في المرحلة القادمة من التسليح بالصبر[1].

المطلب الثالث: المواقف الدولية

أولا: مواقف الدول الإفريقية

مع تطور قوة الثورة الجزائرية منذ سنة 1954م لم تعد الحكومة الفرنسية قادرة على مواجهة الجزائر وباقي مستعمراتها، وقد قام الجنرال ديغول بمنح أكثر من 12 دولة إفريقيا سنة 1960م استقلالها وبذلك لعبت الجزائر دورا هاما في استقلال هذه الدول الإفريقية وقد كان موقف هذه البلدان الإفريقية مؤيدا لاتفاقية إيفيان والإعلان عن وقف إطلاق النار وقد تلقى رئيس يوسف بن خدة برقية من رؤساء حكومة منغوليا ونيجيريا أعرب فيها أصحابها على إعجابهم ببطولة وصمود الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار وبشعور الاعتزاز والفخر الذي غمرهم عندما علموا بانتصار قضية الحرية جزء آخر من العالم[2].وقد أعلنت رئاسة الحكومة الجزائرية بمناسبة إعلان إيقاف القتال بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية ببرقيات من رؤساء حكومات بانكوك ودكار وأديس بابا وباقي دول إفريقيا السوداء أعرب أصحابها لرئيس الحكومة الجزائرية من ابتهاجهم بالحدث التاريخي العظيم وانتصار الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار كما توصلت حكومة الجزائر برقية تهنئة من رئيس حكومة الكاميرون[3].

[1] – بسام عسلي، مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص672.

[2] – المجاهد، الأصداء العالمية، المصدر السابق، ص08.

[3] – المجاهد، المصدر نفسه، ص11.

ثانيا: مواقف الدول الأوروبية

يوغسلافيا: اعتبرها الرئيس جوزيف بروزينتو[1] أنها انتصارا عظيما وقد أرسل برقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة يوم 19 مارس 1962م من بلغراد حيث تطرق فيها إلى ما يلي: "تلقيت بسرور كبير نبأ الاتفاق على وقف إطلاق النار والاتفاق على استقلال الشعب الجزائري، ويشاطرني هذا الابتهاج والسرور شعب يوغسلافيا الاشتراكية الذي عرف هو نفسه محنا مماثلة، وتابع باهتمام ولهفة كفاح الشعب الجزائري واثقا من انتصار القضية العادلة[2]. وسيقضي هذا الاتفاق ليس فقط إلى تعاون ودي بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي[3]، بل أنه علاوة على ذلك سيكون عاملا قويا لتحقيق السلام والتطور السلمي الهادف إلى تحقيق تطلعات شعوب إفريقيا، وهو كذلك مساهمة عظيمة في إقرار السلام والتسوية السلمية للمشاكل المتنازع عليها في العالم بصفة عامة وإنني أعبر لكم عن أملي في رؤية التعاون الودي بين شعبنا متواصلا أرجوكم أن تتقبلوا مني فائق احترامي[4].

الاتحاد السوفياتي: مع إعلان وقف إطلاق النار أعلن الرئيس السوفياتي خروتشوف[5] عن اعترافه بالحكومة الجزائرية المؤقتة وأعرب عن رغبته في ربط علاقات دبلوماسية بين

---

[1] – بطل قومي ثوري ورجل دولة بوغسلافي انخرط في الحركة النقابية والاشتراكية بعد أن عرف الجوع والبطالة، وبعد قيام ثورة أكتوبر 1917م في روسيا انخرط في صفوف الجيش الدولي الأحمر، أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في عام 1937م عين سكرتيرا عاما في اللجنة المركزية أصبح القائد الأعلى لقوات المقاومة برتبة مارشال، ترأس الحكومة المؤقتة بوصفه رئيسا للجنة التحرير في نوفمبر 1943م، وبعد ح ع 2 ،ترأس الحكومة الفيدرالية وانتخب رئيسا للجمهورية منذ عام 1953، بالإضافة إلى منصبه الحزبي كسكرتير، وكان يدعم حركات التحرر الغربية، ينظر: عبد الوهاب كيالي، الموسوعة السياسية ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، ص 835.

[2] – يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 285.

[3] – مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص31.

[4] – محمد بلعباس، الوجيز، المرجع السابق، ص 268.

[5] – 1894–1971م: زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي، حكم الاتحاد السوفياتي من 1953م إلى 1964م، وتميز حكمه المعاداة الشديدة للستالينية وبإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص 611.

الحكومتين وقد أرسل الرئيس برقية إلى الرئيس يوسف بن خدة حيث تطرق فيها إلى مايلي: "....بمناسبة هذا الحدث الهام اسمحوا لي سيدي الرئيس باسم شعوب السوفياتية وباسمي الخاص أن أهنئ بكل حرارة الشعب الجزائري والحكومة المؤقتة وأهنئكم شخصيا بهذا الانتصار الكبير إن شعوب الاتحاد السوفياتي وكل الأصدقاء الجزائر ممتلئون إعجابا بشجاعة وبطولة الوطنيين الجزائريين الذين لم يتوقفوا أمام أية تضحية للدفاع عن حقهم المقدس في الحرية الوطنية واستقلال الوطن[1].

وقد قال بأن الجزائر والشعب الجزائري قد قدم بكفاحه البطولي ضد الاستعماريين مساهمة جبارة للقضية المشتركة لتصفية الاستعمار وتطبيق قرار الأمم المتحدة حول منح الاستقلال والحرية للأقطار والشعوب المستعمرة، إن انتهاء الحرب الاستعمارية في الجزائر المستقلة يشكل عاملا هاما في الانفراج الدولي القائم على المبدأ السامي لحق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

كوريا: بتاريخ 18 أفريل 1962م أرسل الرئيس الكوبي فيدال كسترو[3] برقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة وقد تناول فيما ما يلي: نتوجه إلى معاليكم باسم شعب كوبا وبصفتنا ممثلي الحكومة الثورية، بتهانينا القلبية، نظير سلم إيفيان الذي يتوج سنوات طوال من الكفاح المرير، وضحه خلالها الشعب الجزائر بنخبة من خيرة أبنائه في سبيل استعادة الحرية والاستقلال[4].

---

[1] – المجاهد، الأصداء العالمية، المصدر السابق، ص 8.

[2] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص269.

[3] – قائد ثوري فذ ورجل دولة كوبي، مارس المحاماة حتى عام 1952م، وقام بإنشاء قيادة للعمل المسلح ضد نظام باتيستا. تمكن كاسترو من اجتذاب تأييد الجماهير الكوبية لحركة ودخل العامة في مطلع عام 1959م، وأصبح رئيسا للوزراء في 17 فبراير من العام نفسه، تولى العديد من المناصب الحكومية وترأس الحركة المتحدة للثورة الاشتراكية 1963–1965م، كما تزعم الحزب الشيوعي الكوبي منذ اتحاده مع حركة كاستور عام 1965م، وأصبح بعد إقرار الدستور الجديد في فبراير 1976م رئيسا لدولة والحكومة وقائد عاما للقوات المسلحة والسكرتير الأول للحزب الشيوعي الكوبي، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج5، ص41.

[4] – يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص283.

وقد ذكر كستر في برقية أن الشعب الكوري يتابع القضية الجزائرية ومنذ أن بدأ يتحكم بمصيره بنفسه أي منذ جانفي 1959م لم يترك أي فرصة تأتي أمامه ويعبر فيها عن تضامن مع الشعب الجزائري وأن اتفاقية ايفيان هي التي تكرس حق الشعب الجزائري، وأنها توجت بالمرحلة الأولى سعى وراء الاستقلال التام وفي الأخير ختم برقية قائلا بأن كوبا التي تحتل الصدارة في جبهة الكفاح المناهض للاستعمار الجديد والامبريالية فإن انتصار الجزائر هو انتصار لها أيضا علاوة على هذه التهاني القلبية، تفضلوا بقبول فائق احتراماتنا الشخصية[1].

الفيتنام: هنأت الفيتنام الرئيس الجزائر بمناسبة إعلان عن وقف القتال حيث أرسل الوزير الأول للجمهورية الفيتنامية برقية له وقد ورد في البرقية ما يلي: بمناسبة إصغاء اتفاق وقف القتال الذي وضع حدا للحرب طالما فأدها الاستعمار على تراب الجزائر أتقدم باسم الشعب الفيتنامي وباسم الحكومة الفيتنامية وبإسمي الشخصي والحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية والشعب الجزائري أحر التهاني على الانتصار الذي حققه الشعب الجزائري أن يفرض على الحكومة الفرنسية الاعتراف بالاستقلال والسيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري[2].

الصين: أرسل الوزير الأول شوان لاي بتاريخ 20 فيفري 1962م رسالة يعبر فيها عن رأيه حول المفاوضات الجزائرية الفرنسية لسيد عبد الرحمان كيوان وقد قال فيها أن انتصار الشعب الجزائري هو انتصار الشعب الصيني وأنه بمشتركين شعوب آسيا، إفريقيا، ...وأن الشعب الصيني والحكومة يتابعون كل انتصار كل مرحلة من تطور كفاح الشعب الجزائري[3].

[1] – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص269.

[2] – المجاهد، العالم يهتز لوقف إطلاق القتال بالجزائر، ص08.

[3] – بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص 71.

الولايات المتحدة الأمريكية: قام الرئيس الأمريكي جون كيندي[1] بإرسال برقية للرئيس بن خدة يهنئه على هذا النصر الكبير، وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الاتفاق الفرنسي الجزائري، يشكل قاعدة متينة لإقامة علاقات ودية متميزة بين الجزائر وفرنسا.

أصدر البيت الأبيض تصريحا عن وقف القتال وقد جاء فيه "إن إيقاف وقف القتال بين فرنسا وجبهة التحرير قرار تاريخي أصبح ممكنا يمثل الصفات الممتازة من الشعور بالمسؤولية والتي أظهرها كلا الجانبين[2].

ومازالت هناك العديد من البرقيات التي أرسلت لتهيئة الحكومة المؤقتة الجزائرية بمناسبة وقف القتال ونذكر منهما.

- أرسل رئيس حكومة بولونيا برقية إلى الرئيس الجزائري وقد هنئه الشعب الجزائري حول بطولات وتغلبت على الصعوبات التي جعله يحقق حريته واستقلاله.
- وقال وزير الدفاع الهندي أن توقيع إيقاف النار فرصة جيدة لتهنئة شعب الجزائر وزعمائه.[3]

[1] – 1917م، رئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية المتحدة الامريكية 1946م انتخب في مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي وأعيد انتخابه إلى أن انتخب لمجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوسن، عام 1962م حيث اتخذ موقف ليبرالية، ثم أصبح عضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وبدأ يعد نفسه للترشح لرئاسة الجمهورية، أصبح رئيسا للجمهورية وهو ما يزال في الثالثة والأربعين من عمره، ينظر: عبد الوهب الكيالي ج2، المرجع السابق، ص358.

[2] – المجاهد، الأصداء العالمية، المصدر السابق، ص 09.

[3] – المجاهد، العالم يهتز لوقف القتال بالجزائر، ص–ص 09–11.

خلاصة

في نهاية فصلنا هذا يمكن القول إنه مع الإعلان عن وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاقيات إيفيان، ظهرت العديد من المواقف اتجاه هذه الأخيرة، فهناك من كان مؤيد لها وطرف آخر معارض، بداية من الحكومة المؤقتة والعديد من الشخصيات الجزائرية المؤيدين لها، وقد كان موقف هيئة الأركان معارض لهذه الاتفاقية.

أما فيما يخص الجانب الدولي، فقد كان البعض من الشخصيات الفرنسية رافضين لهذه الاتفاقية، والبعض الآخر مؤيد لها، وأما فيما يخص باقي الدول سواء كانت عربية أو إفريقية أو دولية كانت مؤيدة، قد هنأت هذه الدول الدولة الجزائرية وشعبها على هذا النصر الذي حققته.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لبحثنا العلمي وما تضمنه من معلومات نرجو أن تكون قيمة تمكنا من الوصول إلى أن وثيقتي الثورة الجزائرية (بيان أول نوفمبر، وميثاق الصومام) كليهما تضمنا الرغبة الحقيقية في السلم من خلال فتح باب المفاوضات مع فرنسا، كما توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات تمثلت فيما يلي:

- ✓ توالي سقوط الحكومات الفرنسية وعودة الجنرال ديغول للحكم يدل على بداية انتصار الثورة الجزائرية.
- ✓ إتباع الجنرال ديغول مجموعة من السياسات من خلال تنظيم السلطات وكذلك سياسة الترهيب والترغيب كمشروع قسنطينة وسلم الشجعان وكذا مخطط شال للقضاء على الثورة الجزائرية.
- ✓ إعلان ديغول عن مبدأ تقرير المصير وذلك راجع إلى فشل سياسته في القضاء على الثورة وترحيب الجزائر بهذا المشروع مع فرض العديد من الشروط.
- ✓ سعت جبهة التحرير الوطني لتعبئة الشعب الجزائري ضد السياسة الفرنسية وتم التعبير عن ذلك بمظاهرات 11 ديسمبر 1960.
- ✓ مع بداية ظهور نشاط منظمة الجيش السري وتخوف الجنرال ديغول من استراتيجيتها لعرقلة المفاوضات مع الحكومة الجزائرية سارع إلى بداية مفاوضات رسمية معها.
- ✓ إن تخلي الجنرال ديغول على فكرة الجزائر الفرنسية نتج عنه الانقلاب الفاشل للجنرالات الأربعة وذلك لرفضهم لسياسته هذه.
- ✓ إن أصعب مرحلة في تاريخ الجزائر مرحلة المفاوضات الجزائري الفرنسية حيث مرت هذه الأخيرة بالعديد من المراحل الهامة ابتداءً من الاتصالات السرية إلى غاية الاتصالات الرسمية والعلنية وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:
- ✓ إن بداية الاتصالات السرية كانت في عهد غي مولي سنة 1956م وهي عبارة عن لقاءات بين الوفدين الجزائري والفرنسي في العديد من البلدان كالقاهرة وبلغراد وروما ...إلخ هي بمثابة جس النبض لكلا الطرفين.

- ✓ كما كان هناك لقاءات استطلاعية شبه رسمية ومن أهمها لقاء مولان ولوسارن بسويسرا اللذان فشلا لعدم توصل الطرفين لإتفاق.
- ✓ مع فشل الاتصالات السرية سعت كل من الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية لحل باب آخر للمفاوضات عن طريق سويسرا وتكون مفاوضات رسمية وقد بدأت في 20ماي1961م بإيفيان، وقد بنيت استراتيجية المفاوضات على تقسيم البلاد وفصل الشمال عن الصحراء ولم يتم التوصل إلى حل جراء هذه الاستراتيجية الفرنسية.
- ✓ استأنفت المفاوضات في كل من لقاء بال الأول والثاني وبقيت نفس الاستراتيجية مسيطرة على المفاوضات ومع ذلك تنازل الوفد الجزائري على العديد من الشروط والامتيازات لكن لم يكتب لها النجاح.
- ✓ كان لقاء ليروس اللقاء الحاسم حيث تم التفاهم فيه بين الطرفين ووضع النقاط العريضة لهذه الاتفاقية التي تمت الموافقة عليها من قبل المجلس الوطني للثورة وكذاك الحكومة الفرنسية.
- ✓ في لقاء إيفيان الثاني بتاريخ 18مارس1962م تم التوقيع على إتفاقيات إيفيان والإعلان عن وقف إطلاق النار يوم 19مارس1962م وبذلك تكون الجزائر قد نالت استقلالها بعد العديد من التنازلات والتضحيات.
- ✓ بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار ظهرت العديد من ردود الفعل حول إتفاقيات إيفيان من معارض لمؤيد سواء داخليا او خارجيا.
- ✓ كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية موافقة على إتفاقيات إيفيان حيث أنها وقعت عليها مع وضع شروطها الأساسية، كما كان أعضاؤها من المؤيدين للاتفاقية ونرى ذلك في موقف السجناء الخمسة الذين أرسلوا رسالة موافقتهم على توقيع الإتفاقية.
- ✓ أن قادة الولايات كان من بينهم الرافض والمؤيد للإتفاقية، في حين أن الشعب الجزائري كان من المتحمس للإتفاقية حيث صوت بالموفقة على توقيعها.

خاتمة

- ✓ لقد كان موقف هيئة الأركان العامة معارضا لتوقيع ومعارضا لأسلوب الحكومة المؤقتة في المفاوضات حيث رأت قيادة الأركان أن الحكومة تبرم سلامًا يتنافى مع السيادة الوطنية.
- ✓ موقف فرحات عباس والذي رحب باستعداد ديغول للتفاوض وكان من المؤيدين للإتفاقية حيث بعث بالوفد الجزائري للتفاوض مع الوفد الفرنسي.
- ✓ أحمد بن بلة كان من المؤيدين هو الآخر للإتفاقية وذلك بعد تعديلات في بنودها اقترحها عليهم.
- ✓ رضا مالك أحد أعضاء الوفد المشارك في المفاوضات والذي كان من مؤيديها والذي يعتبرها انتصارا للشعب الجزائري والحل الوحيد لاسترجاع السيادة.
- ✓ مصالي الحاج كان معارضا للاتفاقية وذلك بسبب رفض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشاركتها في المفاوضات.
- ✓ ردود الفعل الخارجية قسمت فرنسا إلى قسمين قسم معارض وقسم مؤيد
- ✓ الجانب المعارض موالي لمنظمة الجيش السري والتي حاولت عرقلت المفاوضات منذ بدايتها والى غاية نهايتها.
- ✓ الجانب المؤيد فهناك من يعتبرها الحل المشرف لإنهاء هذه الحرب وأنها المخرج الوحيد للتخلص من عبئ هذه الأخيرة، كما عبر العديد من الشخصيات المثقفة الفرنسية عن تأييدهم لهذه المفاوضات.
- ✓ شاركت العديد من الدول العربية والأجنبية فرحة الانتصار الذي حققته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وشعبها وذلك من خلال إرسالهم العديد البرقيات والتهاني ونذكر منهم تونس، المغرب، مصر، والأردن...إلخ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، وسويسرا.

الملاحق

الملحق رقم 1: بيان أول نوفمبر 1954.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني

إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا . نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة . نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبَابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية . بعد مراحل من الكفاح . قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية . في الواقع . هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة. إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

.../...

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1 . التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2. تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1 . تدويل القضية الجزائرية

2.. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض،

.../...

والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1-الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2-فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3-خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

- فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

.../...

– جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

– تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك"[1].

فاتح نوفمبر 1954

[1]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص– ص591–595.

الملحق رقم 2: خطاب تقرير المصير[1]

رغبتهم وإرادتهم في الانفصال عنها، وفي هذه الحالة هم الذين سينظرون -دون أي تدخل من طرف فرنسا الإقليم- أين سيعيشون، والموارد التي سيعتمدون عليها، والحكومة التي سيرغبون فيها، فأنا من جانبي متيقن من أن مثل هذا الاختيار غير محتمل، وستكون عواقبه وخيمة، فبما أن الجزائر هي اليوم على هذا الحال التي هي عليه، وأن العالم على الحال الذي يعرفه جميعنا، فإن الانفصال سيؤدي بها إلى ذلك الفقر المدقع، وإلى السياسة الفوضوية البشعة، وإلى المذبحة المصممة عن قريب، وإلى تلك الدكتاتورية الشيوعية الميالة للحروب...، من الطبيعي إذا قدرنا هذا الاحتمال أن يحافظ الجزائريون الذين يرغبون في ذلك على فرنسيتهم مهما كانت أصولهم، وأن فرنسا ستعمل جاهدة إذا تطلب الأمر ذلك على تجميعهم وإقامتهم بهذه الأراضي، من جهة أخرى ستتخذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في الاستغلال والنقل والتحويل، وتصدير البترول الصحراوي، والتي تعتبر من مهام فرنسا، وتثير اهتمام كل الغرب على أن تبقى مضمونة مهما حصل أو كلف الأمر ذلك.

وإما الفرنسة الكاملة التامة والمطلقة للجزائر حسب ما تتضمنه قواعد المساواة في الحقوق.

[...] وإما أن تكون الحكومة الجزائرية والجزائريين أنفسهم مدعمين بمساعدة فرنسية، وفي تضامن مزدوج مع فرنسا في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والدفاع، والعلاقات الخارجية، وفي هذه الحالة فإن النظام الداخلي سيكون على طريقة النظام الفيدرالي، يتسنى للطوائف المختلفة الفرنسية منها، والعربية، والقبائلية، والمزابية وغيرها، من

خطاب الجنرال ديغول ليوم 16 سبتمبر 1959م

[...] على اعتبار كل هذه المعطيات الجزائرية والوطنية والدولية أعتقد أنه من الضروري أن أعلن اليوم عن لجوئنا إلى تقرير مصير هذا البلد باسم فرنسا والجمهورية، وبمقتضى الدستور الذي يخول لي حق استشارة المواطنين، وأنا كلي أمل في أن يطيل الله عمري وأن يصغي إلي الشعب، أتعهد بأن أطلب من الجزائريين عبر المحافظات الإثني عشر ما يريدونه في آخر الأمر، ومن جهة أخرى أطلب من كل الفرنسيين أن يحترموا ويوافقوا على ما سيؤول إليه اختيار الجزائريين.

[...] إن المصير السياسي الذي سيقرره الجزائريون والجزائريات سيتم اختياره في جو يسوده السلم، وسيتم احترام هذا الاختيار مهما كان نوعه، فكل واحد منا يعرف نظرياً أنه يوجد ثلاثة اختيارات محتملة.

[...] إما الانفصال: حيث يعتقد البعض أنهم سيكونون على موعد مع الاستقلال وهنا ستغادر فرنسا. الجزائريين الذين سيعبرون عن

إمكانية التعايش مع بعضها في بلد تجد فيه كل الضمانات لعيش نظيف وإطار مسخر للتعاون.

[...] وإذا كان من يقودون [التمرد] هم الذين يطالبون أن يقرر الجزائريون مصيرهم بأنفسهم؛ إذن ستعمل على تحقيق هذه المطالب، أما إذا كان هؤلاء المتمردون يخشون أن يقدموا إلى العدالة إذا ما كفوا عن القتال، فشأنهم في ذلك أن يدرسوا مع السلطات ظروف وإمكانات رجوعهم السليم كما سبق وأن اقترحت عليهم ذلك في (سلام الشجعان) أما إذا كان هؤلاء الرجال الذين يمثلون التنظيم السياسي للمتمردين يرغبون في أن لا يكونوا مقصيين من الحوار والمشاركة ثم من الاستحقاقات، وأخيراً من تلك المؤسسات التي تنظم مصير ومستقبل الجزائر ومسارها السياسي، فإنني أعدهم أنهم ستكون لهم نفس الحقوق مثلما يتمتع بها الآخرون لا أكثر ولا أقل من الاستماع إليهم والمكانة التي تمكنهم منها أصوات المواطنين، فلماذا إذن تبقى تلك المعارك البشعة والاعتداءات الدموية بين الإخوة إلى يومنا هذا متواصلة على أرض الجزائر؟

إلا إذا اعتقدنا أن هذا العمل الدنيء يقوم به أشخاص عازمون على تحقيق مآرب غير مشروعة، بلجوئهم إلى استعمال القوة والترهيب لفرض دكتاتوريتهم المطلقة وهم يشعرون أن الجمهورية ستعطيهم في يوم ما فرصة شرف التفاوض معها حول مصير الجزائر وبالتالي إعطاءهم ـ بصفة غير مباشرة ـ شرعية الحكومة الجزائرية، لا يوجد أي أمل في أن فرنسا ستنصاع في مثل هذا الخندق الغير قانوني.

[1]– باتريك إيفينو،جون بلانشايس، المصدر السابق،ص–ص 149،151 .

الملحق رقم3: جواب فرحات عباس 28 سبتمبر 1959 على خطاب الجنرال ديغول[1]

كان ذلك ممكناً لأن حزب جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني استمرا وسيستمران إن تطلب الأمر ذلك في القتال من أجل تحرير البلاد حيث لم يكن ذلك ممكناً في النهاية إلا بفضل دعم الشعوب الشقيقة والصديقة للقضية الجزائرية، ورفع صوتها عالياً أمام الرأي العام في كل المحافل الدولية.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها والذي سجل في بيان جبهة التحرير الوطني كان دائماً يشكل هدفاً أساسياً في مسار الثورة الجزائرية؛ كونه يمثل وسيلة ديمقراطية وسلمية للشعب الجزائري في تحقيق استقلاله الوطني، وهو مقرر ومسجل في ميثاق الأمم المتحدة، فإن تقرير المصير هو حق الشعوب في التمتع بحرية اختياراتهم لذلك فهو يعيد للشعب الجزائري حق التمتع بالسيادة الوطنية والتي لا يمكن لأي غزو عسكري مهما كان المبرر الذي يستمد منه شرعيته أن ينتزعها منه.

إن الوحدة الوطنية الممثلة في الجزائر ووحدة مجتمعها وشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية.

إن أي محاولة لتطبيق تقرير مصير لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق، ويتطلع إلى تقزيم هذه الكتلة البشرية إلى طوائف عرفية ودينية يعتبر مشروعاً وهمياً ولاغياً.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر كذلك بمبدأ غير ملموس لوحدة التراب الوطني، وهو يعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تختزل في تصديه لكل محاولة لتجزئة وتقزيم البلد.

جواب فرحات عباس في 28 سبتمبر 1959م

ونحن على عتبة السنة السادسة من الحرب وبينما تتأهب الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة القضية الجزائرية من جديد، وفي الوقت الذي تعرف فيه المواجهات الدولية تطلعاً نحو السلم في العالم، ها هي الأنظار تتجه اليوم نحو الجزائر، إن كل الشعوب تدعو وتتمنى رجوع السلم إلى هذه الأرض الإفريقية التي لا تزال مسرحاً لحرب ذهب ضحيتها أكثر من مليون قتيل.

إن الشعب الجزائري كان مرغماً من طرف المستعمر على حمل السلاح، حتى وإن كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحذوها إرادة مواصلة الحرب حتى الاستقلال الوطني، فإنها بالمقابل لا تفرط في أي فرصة تحمل أمل تحقيق السلم.

إن رئيس الجمهورية الجزائرية الفرنسية اعترف في احتفالية رسمية باسم فرنسا في تصريح له يوم 16 سبتمبر1959 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، إن حق الاختيار الحر في تقرير المصير أصبح شيئاً مؤكداً بالنسبة للشعب الجزائري، حيث لم يكن ذلك ممكناً إلا بعد الصمود القوي والناجح الذي تميز به الشعب الجزائري طيلة هذه السنوات التي خلت، وهو يقاتل في ميدان حرب دموية اعتبرت من أشد الحروب ضد غزو المستعمر في العالم.

وهي كذلك تحذر الرأي العام من خطورة هذه المحاولة في نيلها من وحدة الشعب الجزائري، التي هي واحدة وغير قابلة لأن تتجزأ، إن محاولة من هذا النوع لن تساهم أبداً في حل القضية الجزائرية بل إنها ستؤدي إلى تضاعف المشكل وتفاقمه كونها تمثل خطراً دائماً على السلم والأمن العالميين.

أما فيما يخص الثروات المتواجدة بالصحراء الجزائرية، والتنقيب عليها واستغلالها فلا حق لفرنسا في أن تقدر أن مجرد القيام بهذه الأعمال يمنحها وجوب امتلاكها والتصرف فيها حيثما شاءت، فبصفتها مصدر التطور البشري للجزائر، وشمال إفريقيا قبل أي بلد آخر، إن هذه الثروات الطبيعية لا يمكنها إلا أن تكون محل شراكة واسعة ومريحة لصالح الشأن العام والمصلحة العامة.

وعلى صعيد آخر فإن تبعية وتعلق الاختيار الحر للشعب الجزائري، بمشاورة أو رأي الشعب الفرنسي في ذلك يتنافى تماماً مع مبدأ تقرير المصير والديمقراطية.

إن الاستقلال الذي سيقرر اختيار ومشاورة الشعب الجزائري لن يكون منبعاً للهمجية والفقر، بل بالعكس هو يعتبر مراهنة على التطور الحقيقي، حيث يضمن حرية الأفراد، ويحافظ على أمن الأشخاص، أخيراً فإن استقلال الجزائر سيسهل ويساهم في تشييد مشروع المغرب العربي، ويدفع بالمشاركة الحرة مع كل دول العالم [...].

[1]- المصدر نفسه، ص- ص 152-154.

ملحق رقم 04: شعارات مظاهرات 11 ديسمبر 1960[1].

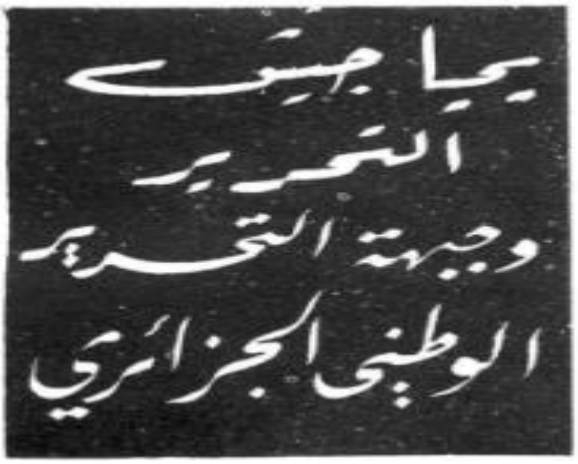

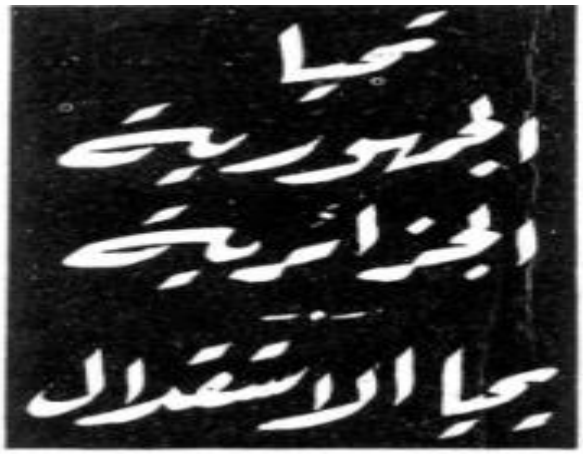

[1]– جريدة المجاهد، صور خالدة لبطولة شعب، 1960/12/19، العدد85، ص02.

ملحق رقم 05: صور المتظاهرون [1]

[1]– المصدر نفسه، ص02.

ملحق رقم 06: نص اتفاقيات إيفيان.

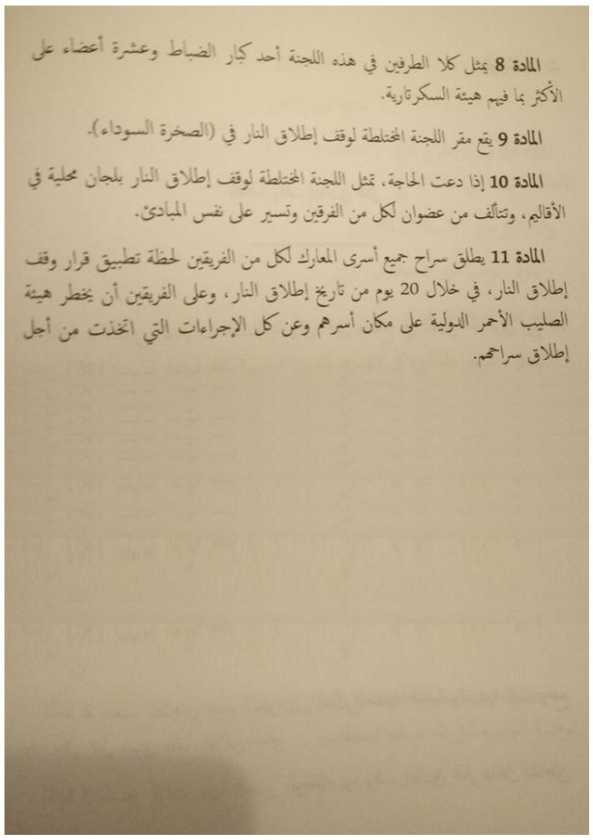

المادة 8 يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية.

المادة 9 يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في (الصخرة السوداء).

المادة 10 إذا دعت الحاجة، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم، وتتألف من عضوان لكل من الفريقين وتسير على نفس المبادئ.

المادة 11 يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، في خلال 20 يوم من تاريخ إطلاق النار، وعلى الفريقين أن يخطر هيئة الصليب الأحمر الدولية على مكان أسرهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم.

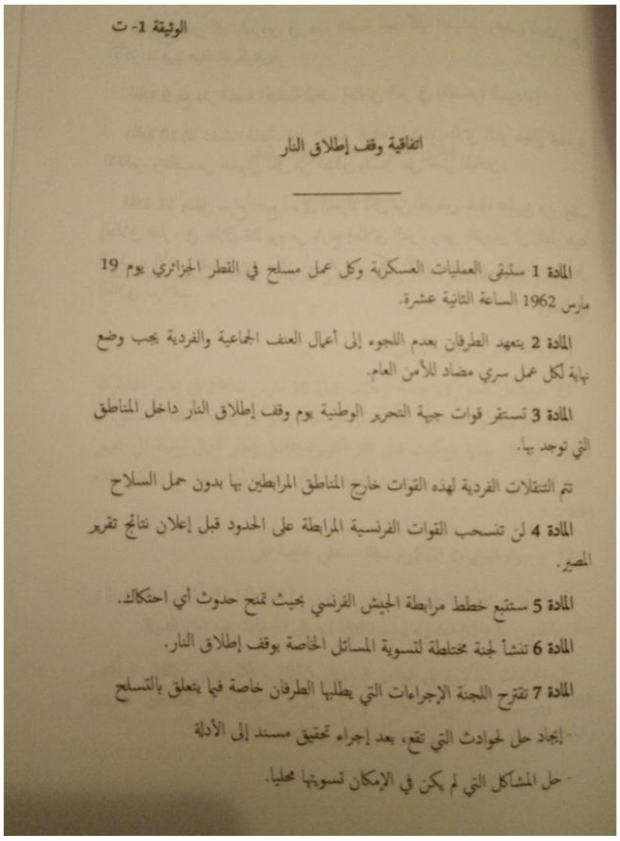

الوثيقة 1- ت

اتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 ستبقى العمليات العسكرية وكل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس 1962 الساعة الثانية عشرة.

المادة 2 يتعهد الطرفان بعدم اللجوء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام.

المادة 3 تستقر قوات جبهة التحرير الوطنية يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها.

تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطين بها بدون حمل السلاح

المادة 4 لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج تقرير المصير.

المادة 5 ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك.

المادة 6 تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

المادة 7 تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتسلح

- إيجاد حل لحوادث التي تقع، بعد إجراء تحقيق مسند إلى الأدلة

- حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا.

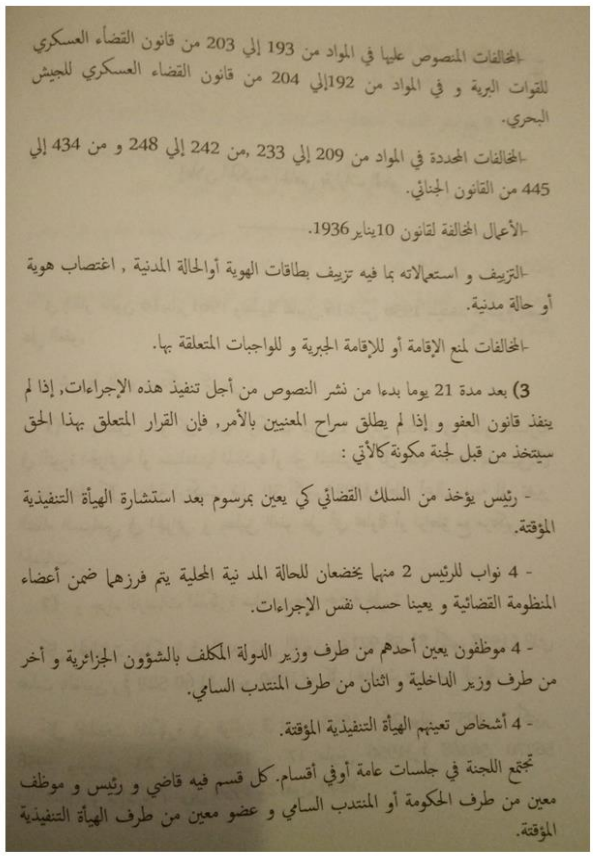

-المخالفات المنصوص عليها في المواد من 193 إلى 203 من قانون القضاء العسكري للقوات البرية و في المواد من 192إلى 204 من قانون القضاء العسكري للجيش البحري.

-المخالفات المحددة في المواد من 209 إلى 233 ,من 242 إلى 248 و من 434 إلى 445 من القانون الجنائي.

-الأعمال المخالفة لقانون 10يناير1936.

-التزييف و استعمالاته بما فيه تزييف بطاقات الهوية أوالحالة المدنية , اغتصاب هوية أو حالة مدنية.

-المخالفات لمنع الإقامة أو للإقامة الجبرية و للواجبات المتعلقة بها.

3) بعد مدة 21 يوما بدءا من نشر النصوص من أجل تنفيذ هذه الإجراءات, إذا لم ينفذ قانون العفو و إذا لم يطلق سراح المعنيين بالأمر, فإن القرار المتعلق بهذا الحق سيتخذ من قبل لجنة مكونة كالأتي :

- رئيس يؤخذ من السلك القضائي كي يعين بمرسوم بعد استشارة الهيأة التنفيذية المؤقتة.

- 4 نواب للرئيس 2 منها يخضعان للحالة المد نية المحلية يتم فرزهما ضمن أعضاء المنظومة القضائية و يعينا حسب نفس الإجراءات.

- 4 موظفون يعين أحدهم من طرف وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية و أخر من طرف وزير الداخلية و اثنان من طرف المنتدب السامي.

- 4 أشخاص تعينهم الهيأة التنفيذية المؤقتة.

تجتمع اللجنة في جلسات عامة أوفي أقسام. كل قسم فيه قاضي و رئيس و موظف معين من طرف الحكومة أو المنتدب السامي و عضو معين من طرف الهيأة التنفيذية المؤقتة.

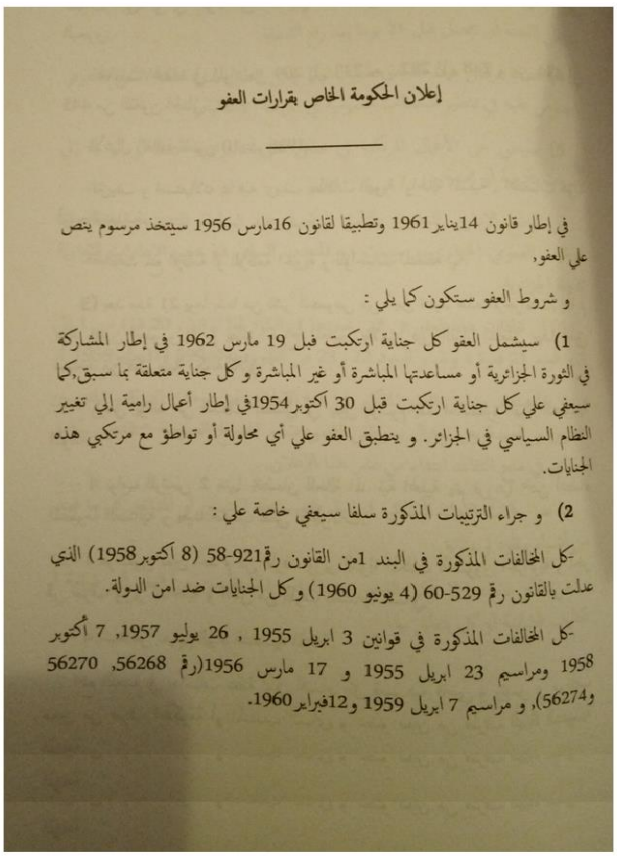

إعلان الحكومة الخاص بقرارات العفو

في إطار قانون 14يناير1961 وتطبيقا لقانون 16مارس 1956 سيتخذ مرسوم ينص علي العفو,

و شروط العفو ستكون كما يلي :

1) سيشمل العفو كل جناية ارتكبت قبل 19 مارس 1962 في إطار المشاركة في الثورة الجزائرية أو مساعدتها المباشرة أو غير المباشرة و كل جناية متعلقة بما سبق,كما سيعفي علي كل جناية ارتكبت قبل 30 اكتوبر1954في إطار أعمال رامية إلي تغيير النظام السياسي في الجزائر. و ينطبق العفو علي أي محاولة أو تواطؤ مع مرتكبي هذه الجنايات.

2) و جراء الترتيبات المذكورة سلفا سيعفي خاصة علي :

-كل المخالفات المذكورة في البند 1من القانون رقم921-58 (8 اكتوبر1958) التي عدلت بالقانون رقم 529-60 (4 يونيو 1960) و كل الجنايات ضد امن الدولة.

-كل المخالفات المذكورة في قوانين 3 ابريل 1955 , 26 يوليو 1957, 7 أكتوبر 1958 ومراسيم 23 ابريل 1955 و 17 مارس 1956(رقم 56268, 56270 و56274), و مراسيم 7 ابريل 1959 و12فبراير1960.

.../...

2- إعلانات المبادئ الخاصة

بحل استقلال الجزائر و التعاون بين فرنسا و الجزائر التي ستعرض علي الناخبين عند اقتراع تقرير المصير.

- إعلان الضمانات
- إعلان مبدأ خاص بالتعاون الاقتصادي و المالي
- إعلان مبدأ خاص بالتعاون من أجل استغلال ثروات بطن الأرض في الصحراء
- إعلان مبدأ خاص بالتعاون الثقافي
- إعلان مبدأ خاص بالتعاون الفني
- إعلان مبدأ و وثيقة ملحقة في الشؤون العسكرية
- إعلان مبدأ خاص بتسوية النزاعات

ترفع القضايا علي اللجنة من طرف وزير العدل أو بطلب من المعني بالأمر أو بسم هذا الأخير. كما يمكن لها أن ترفع من تلقاء نفسها.

علي اللجنة أن تفصل قبل 21 يوما بعد رفع القضايا.

4) عندما ترفض هذه اللجنة تطبيق العفو يمكن الطعن لدي محكمة الأمن العمومي المنصوص عليه في تنظيم السلطات العمومية في المرحلة الانتقالية.

5) سيعفي عن الأعمال المرتكبة في نطاق الثورة الجزائرية أدت أو مؤدية إلي عقوبات تأديبية أو مهنية.

إن الوضع الإداري للمعنيين بالأمر ستفصل فيه السلطة التنفيذية المؤقتة وفقا للوظيف العمومي الجزائري و سيبت فيه المنتدب السامي فيما يخص الإطارات الإدارية للدولة الجزائرية.

6) إن نفاذات هذا العفو هي التي تحددها في البنود 18 , 19 , 20 فقرة من 1 إلي 3 و البند 21 فقرة 1 و2، و البنود 22 و23 من القانون رقم59940 (31يوليو1959).

إن المستفيدين من العفو المذكور في هذا الإعلان, من موظفي الدولة و المندوبين المدنيين و العسكريين, وعمال وموظفي المجموعات و المصالح العمومية سيتمتعون بكامل حقوقهم في منح التقاعد ابتداء من نشر هذا الإعلان.

ما عدا حالات الإدانة القضائية النهائية, فإنه سيعاد للمتهمين أو المدانين كل ما صدر من أشياء ونقود و وثائق.

من الآن فصاعدا لا يمكن القبض من المدانين المستفيدين من العفو أي غرامة أو تكاليف قضائية أو كل يتعلق بها.

الجزء الثاني

الفصل الأول- ممارسة حقوق المواطنة الجزائرية

في نطاق التشريع الجزائري الخاص بالجنسية فإن الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين لحالة المدنية للحق العام محددة وفق المبادئ الآتية.

لمدة 3 سنوا ت بعد تقرير المصير المواطنون الفرنسيون ذوي الحالة المدنية :

-المولودون في الجزائر وأقاموا فيها 10 سنوات بانتظام يوم تقرير المصير،

-أو يثبتون إقامة عادية و منتظمة في الجزائر لمدة 10 سنوات يوم تقرير المصير، و أحد أبويهم مولود في الجزائر أو نفذ شروط ممارسة حقوق المواطنة،

- أو يثبتون إقامة عادية و منتظمة في الجزائر لمدة 20 سنة يوم تقرير المصير،

سيتمتعون بكامل الحقوق المدنية الجزائرية سيعتبرون جراء هذا مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية.

إن المواطنين الفرنسيين الذين الحقوق المدنية الجزائرية لا يستطيعون في نفس الوقت ممارسة الحقوق المدنية الفرنسية.

في نهاية مدة 3 سنوات المشار إليها سلفا يحصلون علي الجنسية الجزائرية بطلب تسجيل أو تأكيد لتسجيلهم في قوائم الانتخابات ; و في عدم هذا الطلب يمكنهم الاستفادة من اتفاقية الإقامة

الفصل الثاني - حماية حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام

تتخذ الإجراءات التالية لحماية الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام ولحماية أشخاصهم وأموالهم ومشاركتهم في الحياة العامة بالجزائر

إعلان الضمانات

الجزء الأول

تدابير عامة

1) أمن الأشخاص

لا يتعرض أحد للمتابعة ولا للإدانة ولا للعقاب ولا لأي تمييز بسبب أعمال لها صلة بالأحداث السياسية التي نشبت في الجزائر بل يوم الإعلان علي وقف القتال.

ولا يتعرض أحد للمتابعة ولا للإدانة و لا عقاب و لا لأي تمييز بسبب أقوال أو آراء لها صلة بالأحداث التي تنشب في الجزائر قبل يوم استفتاء تقرير المصير.

2) حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا.

لكل جزائري حامل لبطاقة الهاوية حرية التنقل بين الجزائر و فرنسا إلا في حالة حكم قضائي.

يستطيع الجزائريون الخارجون من الجزائر بنية الإقامة في بلد آخر حمل أثاثهم خارج الجزائر.

كما يستطيعون بيع ممتلكاتهم العقارية من دون قيود وتحويل الأموال الناجمة عن هذه العملية حسب الشروط المنصوص عليها في البيان الخاص بالتعاون الاقتصادي و المالي. و حقوقهم في المنحة محفوظة حسب الشروط المنصوص عنها في نفس البيان.

.../...

(ا) - سيكون تمثيلهم في المجالس البلدية، بالنسبة لعددهم في الدائرة الانتخابية.

(ب) - يعين معاون خاص يدعى للمشاركة في الجلسات على أن يكون رأيه استشاريا في كل قسم، يوجد به أكثر من خمسين جزائريا يخضعون للقانون المدني العام غير ممثلين في المجلس البلدي بالرغم من تطبيق نظم المادة الخامسة التي سبق ذكرها يصبح المرشح الجزائري الخاضع للقانون المدني العام والذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات البلدية معاونا خاصا.

(ج) - بدون الإضرار بالمبادئ المذكورة في الفقرة السادسة(ا) وفي خلال الأربع السنوات التالية لاستفتاء تقرير المصير ستتولى المجالس البلدية إدارة مدينتي الجزائر ووهران وسيختار رئيس هذه المجالس أو نائبه من الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام.

وفي خلال هذه المدة تقسم مدينتا الجزائر ووهران إلى أقسام من المجالس البلدية لا يقل عددها عن عشرة أقسام بالنسبة للجزائر وستة أقسام بالنسبة لوهران.

وفي الأقسام التي تزيد فيها نسبة الجزائريين الذين يخضعون القانون المدني العام عن 50 % تؤول السلطة إلى هذه الفئة.

ستوجد في مختلف فروع الوظائف العامة نسبة عاملة من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام.

للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في التمسك بقانون الأحوال الشخصية غير الإسلامي حتى يصدر قانون مدني في الجزائر سيشتركون في وضعه.

توضح الضمانات المحددة العالية في القانون دون المساس بالضمانات الموجودة وذلك فيما يختص بتكوين الهيئة القضائية الجزائرية لتنظيم مشاركة الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام في الوظائف العامة

1- يشتمل القضاء مستقبلا في الجزائر، في جميع الأحوال بالنسبة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام على ما يلي

يتقيد في هذه الإجراءات الرعايا الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية، طبقا للشروط الواردة في الفصل الأول الذي سبق ذكره.

يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بنفس المعاملة ونفس الضمانات قانونا وفعلا، التي يتمتع بها باقي الجزائريين وعليهم أيضا نفس الواجبات ونفس الالتزامات.

يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بالحقوق والحريات التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان ولا يجوز التفرقة بينهم في المعاملة أو في اللغة أو الثقافة أو الدين أو الحالة المدنية التي يتبعونها ويجب الاعتراف بشخصيتهم المميزة واحترامها.

يعفى الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام في خلال خمس سنوات من الخدمة العسكرية.

للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام نصيب عادل في إدارة الشؤون العامة سواء كان ذلك في شؤون الجزائر العامة أم من شؤون الإدارات المحلية، والمؤسسات والمشروعات العمة.

يتمتع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام بحق الانتخاب والترشيح في إطار دائرة انتخابية موحدة بالنسبة لجميع الجزائريين ولهم نصيب حقيقي وعادل في التمثيل بجميع المجالس السياسية أو الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1- لا يمكن أن يكون تمثيلهم من صفتهم بين مجموع السكان، وذلك في المجالس السياسية والإدارية والمجالس العامة والبلدية.

ولهذا يخصص في كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام حسب نسبتهم في الدائرة مهما كانت طريقة الاستفتاء

- ويجب أن يكون تمثيل هؤلاء الجزائريين في المجالس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قائما على أساس مراعاة مصالحهم المعنوية والمادية.

(ب)- للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام حرية الاختيار بين مختلف منشآت التعليم وأنظمته.

(ج)- للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، مثل غيرهم من الجزائريين، الحرية في إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية.

(د)- يستطع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التي ستنظمها الجزائر في منشآتها التعليمية، طبقا للنظم المنصوص عليها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

(هـ)- تخصص الإذاعة والتلفزيون جزءا من إذاعة باللغة الفرنسية يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر.

لا يجوز التمييز في المعاملة إزاء الأموال التي تخص الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، خاصة في أحوال الاستيلاء والتأميم والإصلاح الزراعي وفرض الضرائب يتبع أي انتزاع للملكية بتعويض عادل محدد من قبل.

لن يكون في الجزائر أي تمييز بشأن التعيين في الوظائف أو أي مهنة، فيما عدا المهن التي تتطلب كفاءة خاصة، وتكفل الجزائر حرية إنشاء الجمعيات والحرية النقابية.

للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في إنشاء الجمعيات والنقابات والانضمام إليها باختيارهم.

الفصل الثالث - المشاركة في تطبيق الضمانات

ينتسب الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام، إلى أن ينفذ القانون، إلى منظمة للضمانات تعترف بها هيئة عامة ينظمها القانون الجزائري وهدفها

- المراقبة أهم المحاكم بما في ذلك "محكمة الضمانات" للدفاع عن الحقوق الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام وخاصة الحقوق المذكورة في هذا التصريح

درجتي القضاء ويتضمن

- المحلفين في القانون الجنائي.

- طرق البرامج القانونية سواء لتخفيض أو لتخفيف الحكم، كل ذلك في الأمور المتعلقة بقضاء التحقيق.

بالإضافة إلى ذلك تسرى على جميع أراضي الجزائر القوانين التالية

(ا)- في الحالات التي سيطبق فيها قانون العقوبات على جزائري خاضع للقانون المدني العام، يجب أن يوجد قاض جزائري في نفس الفئة. إذا حكم في القضية محلفون يكون ثلثاهم على الأقل من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام.

(ب)- إذا حكم قاض في قضية جنائية وكان الماثل أمامه من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، يعين مساعد له من نفس الفئة ويكون رأيه استشاريا.

(ج)- تعرض جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، على هيئة قضائية أغلبها من نفس الفئة.

(د)- في جميع القضايا التي تتطلب وجود قاض أو أكثر من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، يجوز أن ينوب عنهم القضاة الفرنسيون المنتدبون للعمل بالجزائر طبقا لاتفاقية التعاون الفني.

تضمن الجزائر حرية المعتقدات وحرية إقامة الشعائر الكاثوليكية، والبروتستانتية واليهودية وتكفل لهذه الطوائف حرية تنظيمها وممارستها لعقائدها وحرية تعلمها هذه العقائد، كما تكفل حرمة أماكن العبادة.

(ا)- تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية وباللغة الوطنية أيضا، وتستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، ولهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية، خاصة في الحياة السياسية والإدارية والقضائية.

.../...

تكون أحكامها نهائية.

الجزء الثالث

الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجانب

يستفيد هؤلاء الفرنسيون، باستثناء الذين يتمتعون بالحقوق المدنية الجزائرية، باتفاقية خاصة بالإقامة طبقا للمبادئ التالية :

- يستطيع الرعايا الفرنسيون الدخول إلى الجزائر والخروج منها، بإبراز بطاقتهم الشخصية الفرنسية أو جواز سفر ساري المفعول يمكنهم التجول بحرية في الجزائر وتحديد إقامتهم في المكان الذي يختارونه.

يستطيع الرعايا الفرنسيون المقيمون في الجزائر ويرغبون في مغادرتها للإقامة في بلد آخر، حمل أموالهم المنقولة وتصفية غير المنقولة منها، وتحويل رؤوس أموالهم طبقا للشروط التي نص عليها الباب الثالث من إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي. من إمكانهم الاحتفاظ بحق الاستفادة بحقوقهم في المعاش المكتسب من الجزائر، طبقا للشروط التي ينص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي.

يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري من المساواة والمعاملة مع الوطنيين وذلك فيما يختص بالأمور التالية :

- التمتع بالحقوق المدنية عامة

- حرية ممارسة جميع المهن في إطار القوانين الخاصة بممارستها بصفة فعلية، وخاصة بالنسبة لإدارة وإقامة المشروعات.

- الاستفادة من التشريع بالمعونة والضمان الاجتماعي.

- الاشتراك في السلطات العامة

- إدارة المنشآت الثقافية والهيئات الخيرية

ويدير هذه الهيئة، حتى تنفذ السلطات الجزائرية المسؤولة عن القوانين، لجنة مكونة من تسعة أعضاء.

تعين كل فئة من الفئات التالية ثلاثة منهم

- ممثلو الحياة الثقافية، وممثلو القضاء، والمحامون.

يساعد اللجنة الإدارية سكرتارية، مسؤولة أمامها، تستطيع إنشاء فروع محلية في مختلف الأماكن.

هذه الهيئة، ليست حزبا أو هيئة سياسية، ولا تشترك في الاستفتاء ويتم تشكيلها بعد تطبيق هذا الإعلان.

الفصل الرابع - محكمة الضمانات

تحال جميع المنازعات إلى محكمة الضمانات، عند طلب أحد الطرفين المتنازعين تتكون هذه المحكمة من

- أربعة قضاة جزائريين، اثنان منهم خاضعان للقانون المدني العام وتعينها الحكومة الجزائرية.

- رئيس تعينه الحكومة الجزائرية باقتراح من القضاة الأربعة، ويجوز للمحكمة أن تقوم بمداولاتها إذا اجتمع على الأقل ثلاثة من خمسة أعضاء.

تستطيع أن تقوم بإجراء تحقيق.

تستطيع أن تلغي أي لائحة أو قرار شخصي مخالف لإعلان الضمانات.

تستطيع الإدلاء برأيها في أحوال التعويض.

تتمتع الجمعيات المالية والتجارية في القطر الجزائري، الخاضعة للقانون الفرنسي التي يكون مقرها في فرنسا ولها أو سيكون لها نشاط اقتصادي في الجزائر- بجميع الحقوق المذكورة في هذا النص ويمكن أن يكون لها شخصيتها المعنوية.

يستطيع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري الحصول على امتيازات وتراخيص إدارية، وإقامة أسواق عامة بنفس الشروط التي يعمل بها الرعايا الجزائريون.

لا يجوز إخضاع الفرنسيين في القطر الجزائري لالتزامات أو ضرائب أو رسوم مهما كانت تسميتها، تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريون.

تتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع التهرب في دفع الضريبة ولتجنب الضرائب المزدوجة.

يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بنفس الشروط التي يخضع لها الرعايا الجزائريون، الخاصة بجميع الإجراءات التي تلزم الدولة أو الهيئات العامة بتعويض الأفراد عن الخسائر التي تصيبهم سواء في أشخاصهم أو في ممتلكاتهم.

لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين لخطورته على الأمن، دون اخطار الحكومة الفرنسية مقدما، إلا عند الضرورة القصوى، وذلك بقرار مسبب ويترك لمن يطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه العامة وضمان أمواله ومصالحه تحت مسؤولية الجزائر.

وسيتفق على نظم مكملة، تكون موضوع اتفاقية ثانية.

- حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وحق التصرف فيها.

- التمتع بها مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعي.

(ا) تمتع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بجميع الحريات والحرص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(ب) للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات.

(ج) يستطيع الفرنسيون فتح وإدارة منشآت خاصة للتعليم والأبحاث في الجزائر، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

(د) تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين.

للفرنسيين الحق في المطالبة بالالتحاق بالتعليم المجاني بالأقسام المذكورة في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

يوضع الرعايا الفرنسيون وأموالهم ومصالحهم تحت حماية القوانين التي يكفلها مبدأ حرية القضاة، مع الإعفاء من الضمان.

لا يمكن اتخاذ أي إجراء تعسفي مدعو على التمييز، خاص بأموال ومصالح وحقوق الرعايا الفرنسيين ولن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادة يحدد من قبل، ويخضع قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين بما في ذلك نظام الميراث، للقانون الفرنسي.

يحدد القانون الجزائري الحقوق المدنية والسياسية التي اعترف بها للرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري، كما يحدد شروط قبولهم في الوظائف العامة.

يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة في إطار القانون الجزائري في نشاط النقابات المهنية والمنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية.

.../...

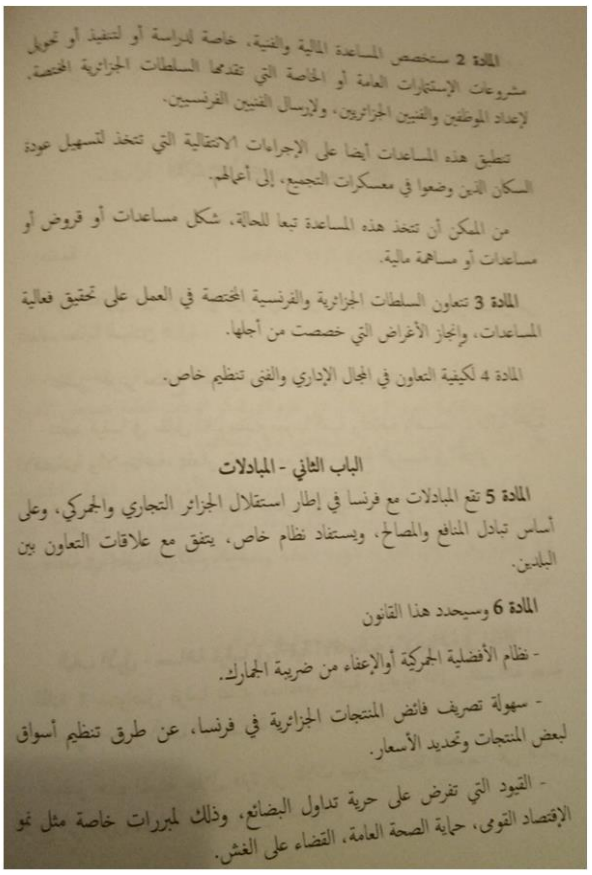

المادة 2 ستخصص المساعدة المالية والفنية، خاصة للدراسة أو لتنفيذ أو تحويل مشروعات الإستثمارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة، لإعداد الموظفين والفنيين الجزائريين، ولإرسال الفنيين الفرنسيين.

تنطبق هذه المساعدات أيضا على الإجراءات الانتقالية التي تتخذ لتسهيل عودة السكان الذين وضعوا في معسكرات التجميع، إلى أعمالهم.

من الممكن أن تتخذ هذه المساعدة تبعا للحالة، شكل مساعدات أو قروض أو مساعدات أو مساهمة مالية.

المادة 3 تتعاون السلطات الجزائرية والفرنسية المختصة في العمل على تحقيق فعالية المساعدات، وإنجاز الأغراض التي خصصت من أجلها.

المادة 4 لكيفية التعاون في المجال الإداري والفني تنظيم خاص.

الباب الثاني - المبادلات

المادة 5 تتم المبادلات مع فرنسا في إطار استقلال الجزائر التجاري والجمركي، وعلى أساس تبادل المنافع والمصالح، وبستفاد نظام خاص، يتفق مع علاقات التعاون بين البلدين.

المادة 6 وسيحدد هذا القانون

- نظام الأفضلية الجمركية أوالإعفاء من ضريبة الجمارك.

- سهولة تصريف فائض المنتجات الجزائرية في فرنسا، عن طرق تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار.

- القيود التي تفرض على حرية تداول البضائع، وذلك لمبررات خاصة مثل نمو الإقتصاد القوى، حماية الصحة العامة، القضاء على الغش.

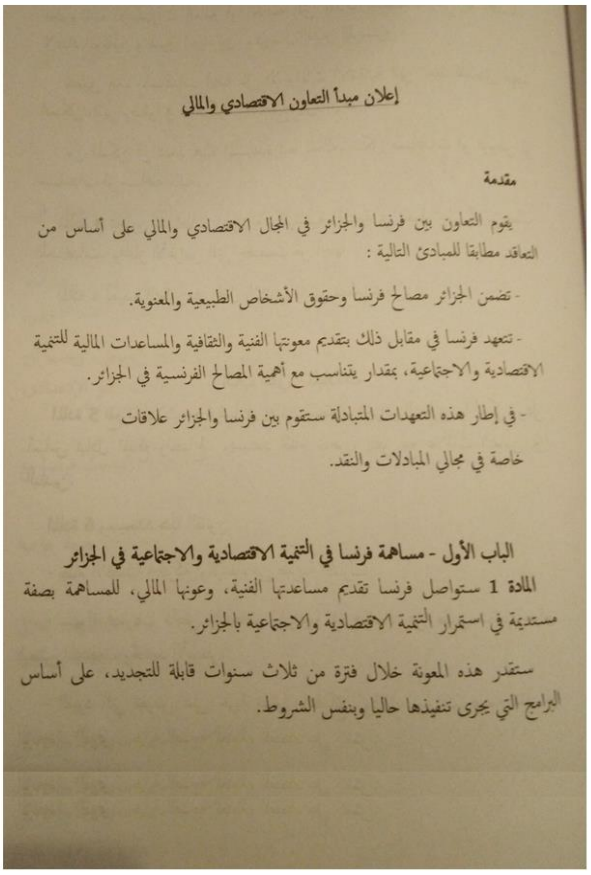

إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي

مقدمة

يقوم التعاون بين فرنسا والجزائر في المجال الاقتصادي والمالي على أساس من التعاقد مطابقا للمبادئ التالية :

- تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية.

- تتعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية والثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.

- في إطار هذه التعهدات المتبادلة ستقوم بين فرنسا والجزائر علاقات

خاصة في مجالي المبادلات والنقد.

الباب الأول - مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

المادة 1 ستواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية، وعونها المالي، للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

ستقدر هذه المعونة خلال فترة من ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أساس البرامج التي يجرى تنفيذها حاليا وبنفس الشروط.

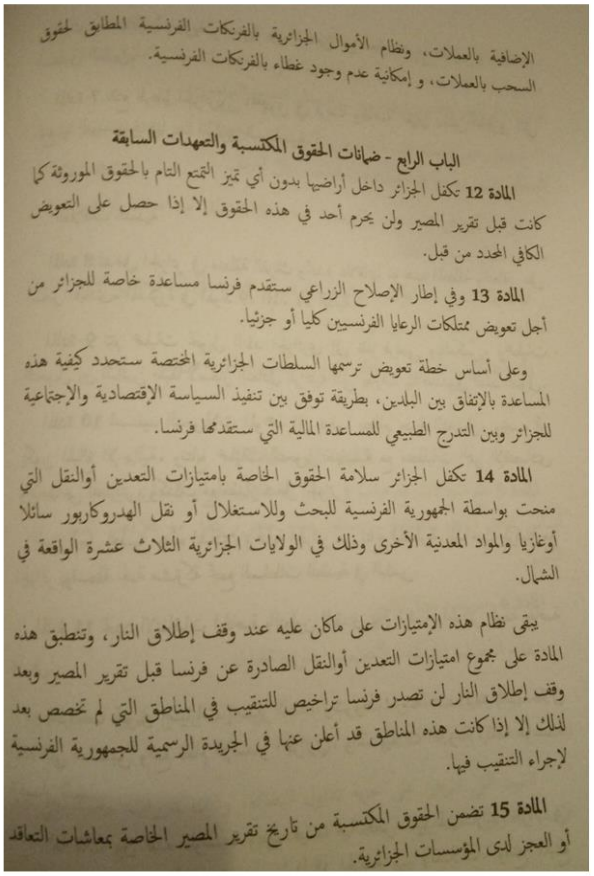

الإضافية بالعملات، ونظام الأموال الجزائرية بالفرنكات الفرنسية المطابق لحقوق السحب بالعملات، و إمكانية عدم وجود غطاء بالفرنكات الفرنسية.

الباب الرابع - ضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة

المادة 12 تكفل الجزائر داخل أراضيها بدون أي تميز التمتع التام بالحقوق الموروثة كما كانت قبل تقرير المصير ولن يحرم أحد في هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافي المحدد من قبل.

المادة 13 وفي إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة خاصة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كليا أو جزئيا.

وعلى أساس خطة تعويض ترسمها السلطات الجزائرية المختصة ستحدد كيفية هذه المساعدة بالإتفاق بين البلدين، بطريقة توفق بين تنفيذ السياسة الإقتصادية والإجتماعية للجزائر وبين التدرج الطبيعي للمساعدة المالية التي ستقدمها فرنسا.

المادة 14 تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين أوالنقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للبحث وللاستغلال أو نقل الهدروكاربور سائلا أوغازيا والمواد المعدنية الأخرى وذلك في الولايات الجزائرية الثلاث عشرة الواقعة في الشمال.

يبقى نظام هذه الإمتيازات على ماكان عليه عند وقف إطلاق النار، وتنطبق هذه المادة على مجموع امتيازات التعدين أوالنقل الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير وبعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

المادة 15 تضمن الحقوق المكتسبة من تاريخ تقرير المصير الخاصة بمعاشات التعاقد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية.

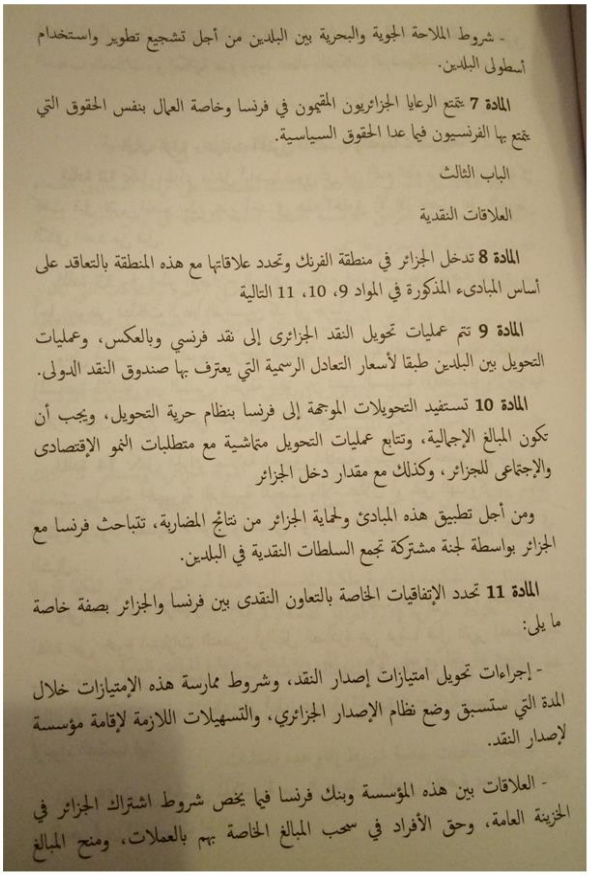

- شروط الملاحة الجوية والبحرية بين البلدين من أجل تشجيع تطوير واستخدام أسطولي البلدين.

المادة 7 يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فيما عدا الحقوق السياسية.

الباب الثالث

العلاقات النقدية

المادة 8 تدخل الجزائر في منطقة الفرنك وتحدد علاقاتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادىء المذكورة في المواد 9، 10، 11 التالية

المادة 9 تتم عمليات تحويل النقد الجزائرى إلى نقد فرنسي وبالعكس، وعمليات التحويل بين البلدين طبقا لأسعار التعادل الرسمية التي يعترف بها صندوق النقد الدولى.

المادة 10 تستفيد التحويلات الموجهة إلى فرنسا بنظام حرية التحويل، ويجب أن تكون المبالغ الإجمالية، وتتابع عمليات التحويل متماشية مع متطلبات النمو الإقتصادى والإجتماعى للجزائر، وكذلك مع مقدار دخل الجزائر

ومن أجل تطبيق هذه المبادئ ولحماية الجزائر من نتائج المضاربة، تتباحث فرنسا مع الجزائر بواسطة لجنة مشتركة تجمع السلطات النقدية في البلدين.

المادة 11 تحدد الإتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدى بين فرنسا والجزائر بصفة خاصة ما يلى:

- إجراءات تحويل امتيازات إصدار النقد، وشروط ممارسة هذه الإمتيازات خلال المدة التي ستسبق وضع نظام الإصدار الجزائري، والتسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسة لإصدار النقد.

- العلاقات بين هذه المؤسسة وبنك فرنسا فيما يخص شروط اشتراك الجزائر في الخزينة العامة، وحق الأفراد في سحب المبالغ الخاصة بهم بالعملات، ومنح المبالغ

.../...

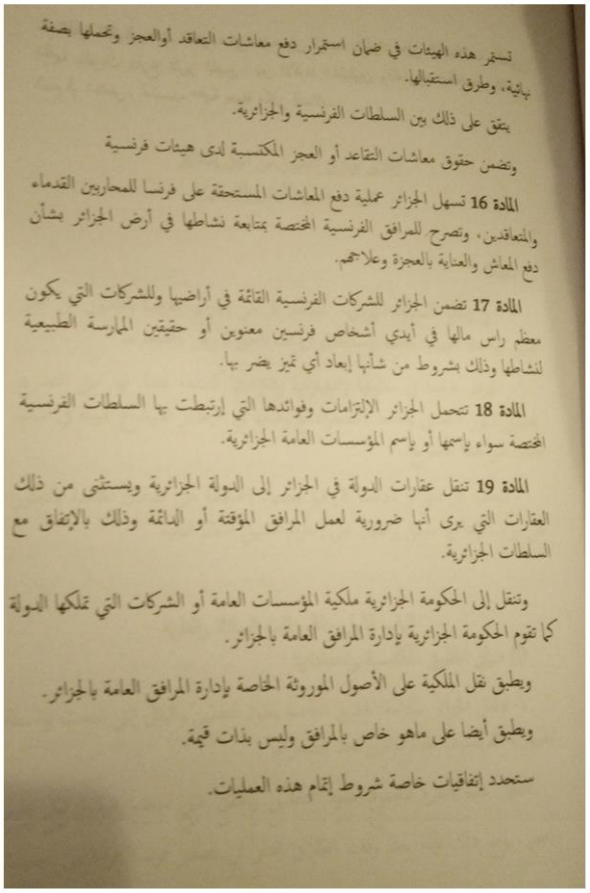

تسجل هذه الهيئات في ضمان استمرار دفع معاشات التعاقد أوالعجز وتحملها بصفة نهائية، وطرق استقبالها.

يتفق على ذلك بين السلطات الفرنسية والجزائرية.

وتضمن حقوق معاشات التقاعد أو العجز المكتسبة لدى هيئات فرنسية

المادة 16 تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء والمتعاقدين، وتصرح للمرافق الفرنسية المختصة بمتابعة نشاطها في أرض الجزائر بشأن دفع المعاش والعناية بالعجزة وعلاجهم.

المادة 17 تضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة في أراضيها وللشركات التي يكون معظم راس مالها في أيدي أشخاص فرنسيين معنويين أو حقيقيين الممارسة الطبيعية لنشاطها وذلك بشروط من شأنها إبعاد أي تميز يضر بها.

المادة 18 تتحمل الجزائر الإلتزامات وفوائدها التي إرتبطت بها السلطات الفرنسية المختصة سواء بإسمها أو بإسم المؤسسات العامة الجزائرية.

المادة 19 تنقل عقارات الدولة في الجزائر إلى الدولة الجزائرية ويستثنى من ذلك العقارات التي يرى أنها ضرورية لعمل المرافق المؤقتة أو الدائمة وذلك بالإتفاق مع السلطات الجزائرية.

وتنقل إلى الحكومة الجزائرية ملكية المؤسسات العامة أو الشركات التي تملكها الدولة كما تقوم الحكومة الجزائرية بإدارة المرافق العامة بالجزائر.

ويطبق نقل الملكية على الأصول الموروثة الخاصة بإدارة المرافق العامة بالجزائر.

ويطبق أيضا على ماهو خاص بالمرافق وليس بذات قيمة.

ستحدد إتفاقيات خاصة شروط إتمام هذه العمليات.

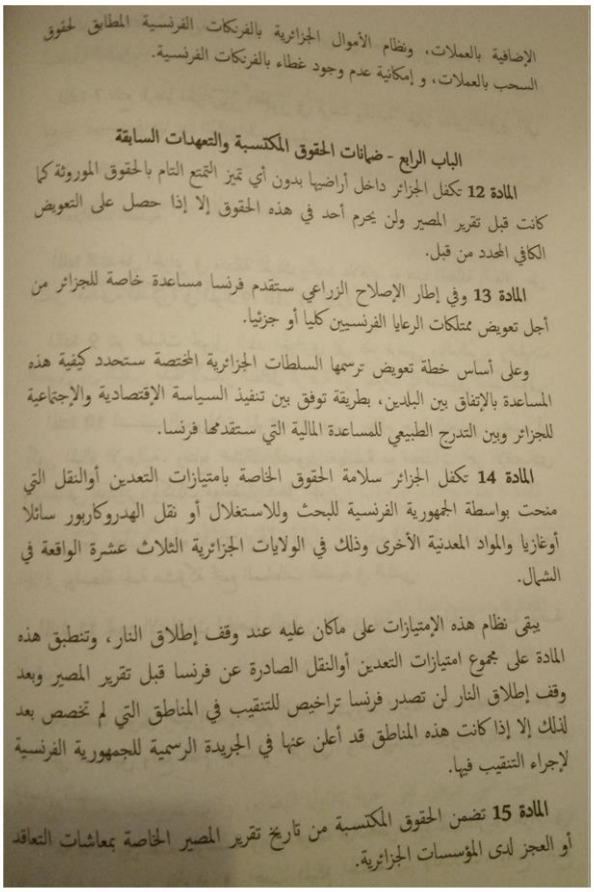

الإضافية بالعملات، ونظام الأموال الجزائرية بالفرنكات الفرنسية المطابق لحقوق السحب بالعملات، و إمكانية عدم وجود غطاء بالفرنكات الفرنسية.

الباب الرابع - ضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة

المادة 12 تكفل الجزائر داخل أراضيها بدون أي تميز التمتع التام بالحقوق الموروثة كما كانت قبل تقرير المصير ولن يحرم أحد في هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافي المحدد من قبل.

المادة 13 وفي إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة خاصة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كليا أو جزئيا.

وعلى أساس خطة تعويض ترسمها السلطات الجزائرية المختصة ستحدد كيفية هذه المساعدة بالإتفاق بين البلدين، بطريقة توفق بين تنفيذ السياسة الإقتصادية والإجتماعية للجزائر وبين التدرج الطبيعي للمساعدة المالية التي ستقدمها فرنسا.

المادة 14 تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين أوالنقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للبحث وللاستغلال أو نقل الهدروكاربور سائلا أوغازيا والمواد المعدنية الأخرى وذلك في الولايات الجزائرية الثلاث عشرة الواقعة في الشمال.

يبقى نظام هذه الإمتيازات على ماكان عليه عند وقف إطلاق النار، وتنطبق هذه المادة على مجموع امتيازات التعدين أوالنقل الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير وبعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لاجراء التنقيب فيها.

المادة 15 تضمن الحقوق المكتسبة من تاريخ تقرير المصير الخاصة بمعاشات التعاقد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية.

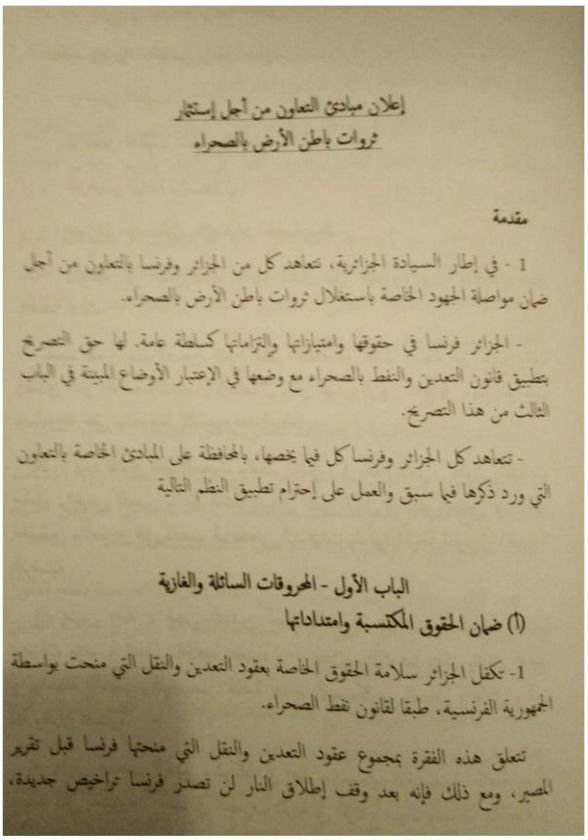

إعلان مبادئ التعاون من أجل إستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

مقدمة

1 - في إطار السيادة الجزائرية، تتعاهد كل من الجزائر وفرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء.

- الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة. لها حق التصريح بتطبيق قانون التعدين والنفط بالصحراء مع وضعها في الإعتبار الأوضاع المبينة في الباب الثالث من هذا التصريح.

- تتعاهد كل الجزائر وفرنسا كل فيما يخصها، بالمحافظة على المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق والعمل على إحترام تطبيق النظم التالية

الباب الأول - المحروقات السائلة والغازية

(أ) ضمان الحقوق المكتسبة وامتداداتها

1- تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين والنقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية، طبقا لقانون نفط الصحراء.

تتعلق هذه الفقرة بمجموع عقود التعدين والنقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير، ومع ذلك فإنه بعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص جديدة،

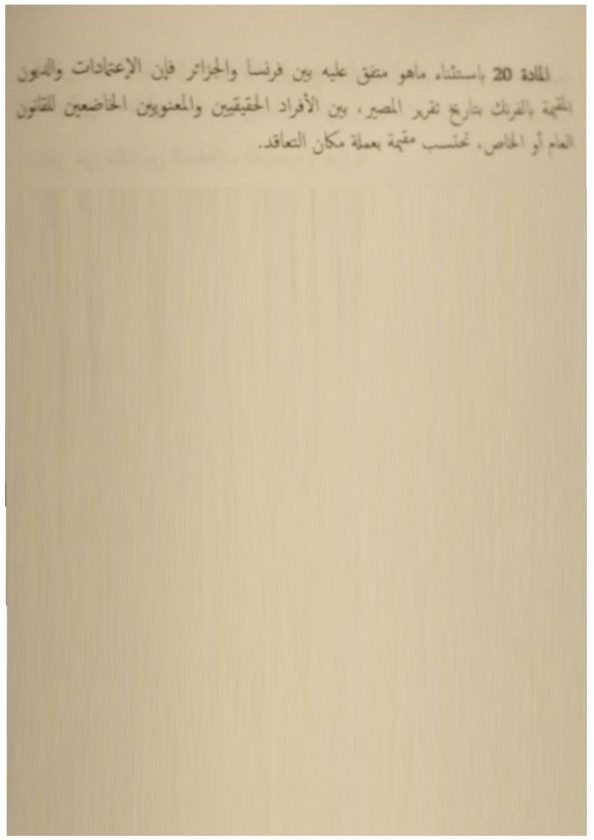

المادة 20 باستثناء ماهو متفق عليه بين فرنسا والجزائر فإن الإعتمادات والديون المقيمة بالفرنك بتاريخ تقرير المصير، بين الأفراد الحقيقيين والمعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص، تحتسب مقيمة بعملة مكان التعاقد.

.../...

الإستخدام في الجزائر أو تصديره مع مراعاة سد حاجات الإستهلاك المحلي للجزائر ومعادل التكرير المحلية.

5- يجب أن يكون سعر التبادل وتقيم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابق للتقيم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي.

6- تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين والنقل وشركائهم مهما كان وضعهم القانوني وبدون النظر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم وجنسيتهم ومركزهم الإجتماعي.

7- تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها مع مراعاة الظروف الإقتصادية العادية ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين والنقل أو تركتهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم.

(ب) الضمانات المستقبلية (إمتيازات التعدين والنقل الجديدة)

8- تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والإستغلال في حالة تساوي العروض القديمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للإستغلال أو أصبحت معدة.

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع إحتفاظ الشركات الفرنسية بنظام القانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم 1 السابقة، وذلك فيما يتعلق بإمتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة.

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين.

9- ثم بعملة الفرنك، عمليات بيع وشراء المحروقات الناتجة من الصحراء، والمعد مباشرة أو بعد التعديلات الفنية، لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة

للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

يقصد بإمتيازات التعدين والنقل مايلي

- تراخيص التنقيب

- تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص " د "

- التراخيص المؤقتة للإستغلال

- إمتيازات الإستغلال والإتفاقيات الخاصة بذلك

- الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور وتراخيص النقل الخاصة بذلك.

يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والإستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولاتي الواحات وساوورا، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل.

2- يحدد قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص، حقوق والتزامات حامل تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين والمعنويين التي منحت لهم بمقتضى الإتفاقيات والعقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية

3- يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الإقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بإنتاج الهيدروكاربور السائل والغازي وتأمين نقله وضمان تصديره.

4- يمارس صاحب الإمتياز وشركاؤه في إطار مؤسستهم الإقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي إختاروها، حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو

14- تؤسس الجزائر وفرنسا هذه الهيئة وستشكل عند تنفيذ هذا الإتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين ولكل عضو في المجلس، بما في ذلك الرئيس، صوت واحد.

يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية

- تعين الرئيس والمدير العام

- تقدير النفقات التي ستأتي في الفقرة " 16 "

وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة

يشترط عند إختيار الرئيس والمدير العام أن يكون أحدهما جزائري الجنسية والآخر فرنسي الجنسية.

يحدد المجلس إختصاصات كل من الرئيس والمدير العام

15- الهيئة شخصيتها المدنية واستقلالها المالي، وتحت تصرفها جهاز فني وإداري، وللدولتين المؤسستين الأفضلية في تشكيل أفراده.

16- على الهيئة مهمة إستثمار ثروات باطن الأرض، ولهذا الغرض تهتم بصفة خاصة بالتنمية بمجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين، وتقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف والمراسة والصيانة والحصن، يجوز قبول الدولتين المؤسستين.

17-

(أ) تضع الجزائر بعد أخذ رأي الهيئة النصوص ذات الصفة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام التعدين أو النفط.

(ب) تبحث الهيئة تراخيص التعدين والحقوق المترتبة عليها.

تقر الحكومة الجزائرية الإقتراحات التي تعرضها هيئة وتمنح تراخيص التعدين.

الفرنك، لتصدير محروقات الصحراء خارج منطقة الفرنك، يطرح المناقشة الحرة، وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه.

تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ، إتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة 11 من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الإقتصادي والمالي.

الباب الثاني - المواد المعدنية الأخرى

11- تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بإمتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير المحروقات.

يبقى نظام هذه الإمتيازات مطابقا للنظم المطبقة عند وقف إطلاق النار.

وتختص هذه الفقرة بمجموعة إمتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

12- تستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب منحها تراخيص وإمتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى وستمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تمتع بها الشركات الأخرى وذلك فيما يخص ممارسة الحقوق المترتبة على إمتيازات التعدين.

الباب الثالث - الهيئة الفنية لإستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

12- يعهد بإستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية

.../...

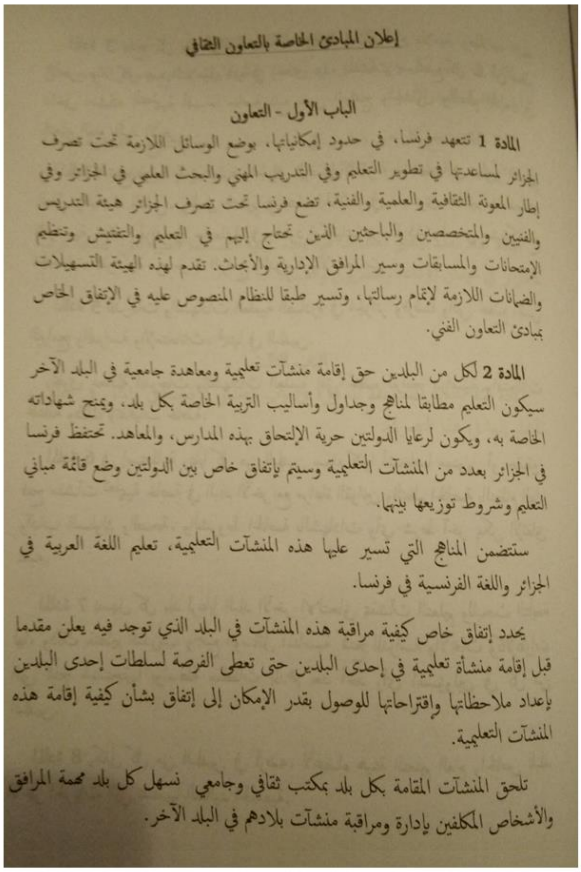

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي

الباب الأول - التعاون

المادة 1 تتعهد فرنسا، في حدود إمكانياتها، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الإمتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث. تقدم لهذه الهيئة التسهيلات والضمانات اللازمة لإتمام رسالتها، وتسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الإتفاق الخاص بمبادئ التعاون الفني.

المادة 2 لكل من البلدين حق إقامة منشآت تعليمية ومعاهدة جامعية في البلد الآخر سيكون التعليم مطابقا لمناهج وجداول وأساليب التربية الخاصة بكل بلد، ويمنح شهاداته الخاصة به، ويكون لرعايا الدولتين حرية الإلتحاق بهذه المدارس، والمعاهد. تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية وسيتم بإتفاق خاص بين الدولتين وضع قائمة مباني التعليم وشروط توزيعها بينهما.

ستتضمن المناهج التي تسير عليها هذه المنشآت التعليمية، تعليم اللغة العربية في الجزائر واللغة الفرنسية في فرنسا.

يحدد إتفاق خاص كيفية مراقبة هذه المنشآت في البلد الذي توجد فيه يعلن مقدما قبل إقامة منشأة تعليمية في إحدى البلدين حتى تعطى الفرصة لسلطات إحدى البلدين بإعداد ملاحظاتها واقتراحاتها للوصول بقدر الإمكان إلى إتفاق بشأن كيفية إقامة هذه المنشآت التعليمية.

تلحق المنشآت المقامة بكل بلد بمكتب ثقافي وجامعي نسهل كل بلد مهمة المرافق والأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة منشآت بلادهم في البلد الآخر.

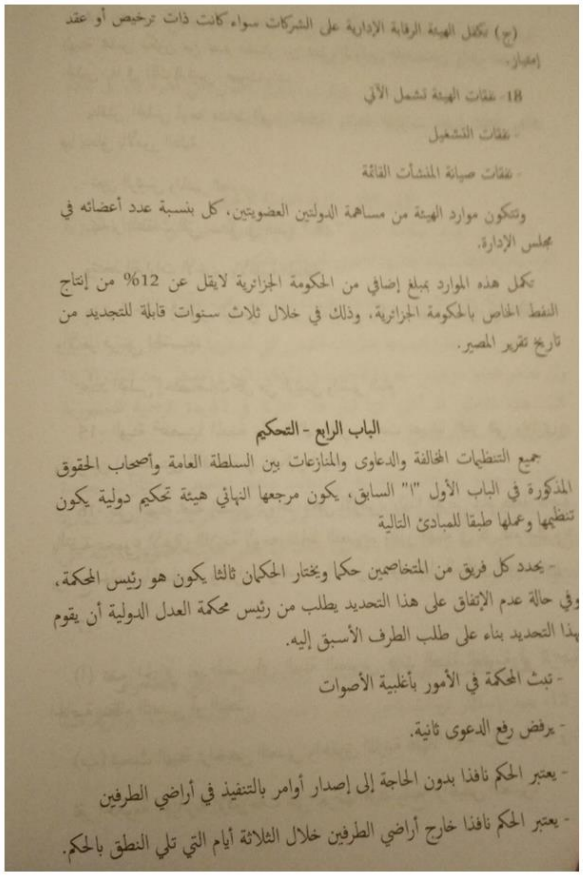

(ج) تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات ترخيص أو عقد إمتياز.

18- نفقات الهيئة تشمل الآتي

- نفقات التشغيل

- نفقات صيانة المنشآت القائمة

وتتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضويتين، كل بنسبة عدد أعضائه في مجلس الإدارة.

تكمل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الحكومة الجزائرية لايقل عن 12% من إنتاج النفط الخاص بالحكومة الجزائرية، وذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ تقرير المصير.

الباب الرابع - التحكيم

جميع التنظيمات المخالفة والدعاوى والمنازعات بين السلطة العامة وأصحاب الحقوق المذكورة في الباب الأول "1" السابق، يكون مرجعها النهائي هيئة تحكيم دولية يكون تنظيمها وعملها طبقا للمبادئ التالية

- يحدد كل فريق من المتخاصمين حكما ويختار الحكمان ثالثا يكون هو رئيس المحكمة، وفي حالة عدم الإتفاق على هذا التحديد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التحديد بناء على طلب الطرف الأسبق إليه.

- تبث المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات

- يرفض رفع الدعوى ثانية.

- يعتبر الحكم نافذا بدون الحاجة إلى إصدار أوامر بالتنفيذ في أراضي الطرفين

- يعتبر الحكم نافذا خارج أراضي الطرفين خلال الثلاثة أيام التي تلي النطق بالحكم.

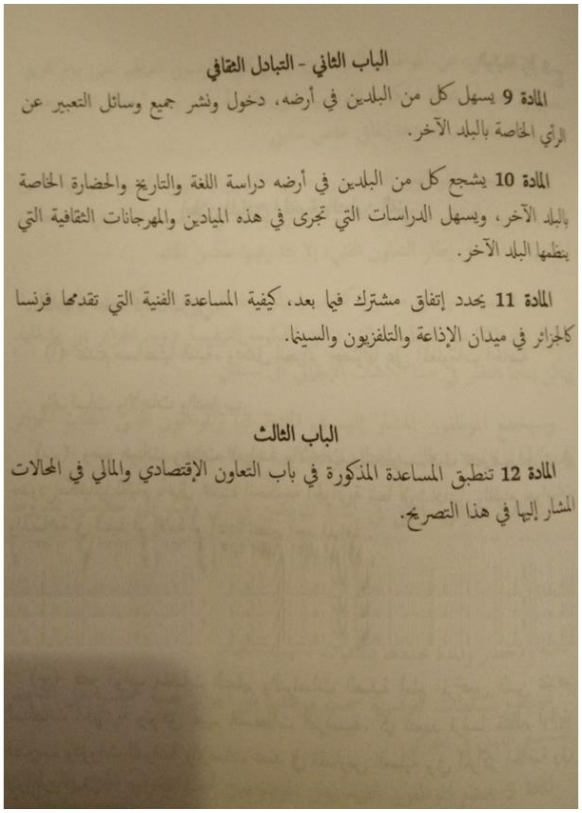

الباب الثاني - التبادل الثقافي

المادة 9 يسهل كل من البلدين في أرضه، دخول ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر.

المادة 10 يشجع كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر، ويسهل الدراسات التي تجرى في هذه الميادين والمهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الآخر.

المادة 11 يحدد إتفاق مشترك فيما بعد، كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا كالجزائر في ميدان الإذاعة والتلفزيون والسينما.

الباب الثالث

المادة 12 تنطبق المساعدة المذكورة في باب التعاون الإقتصادي والمالي في المجالات المشار إليها في هذا التصريح.

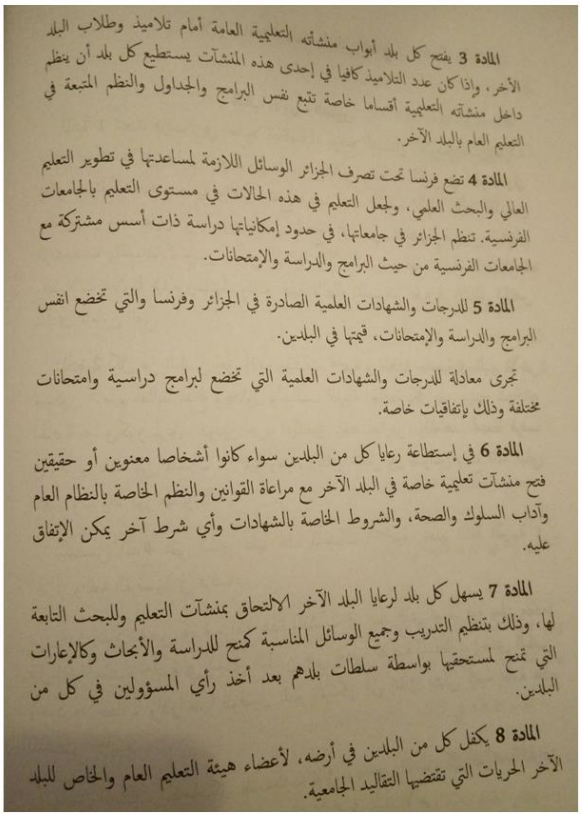

المادة 3 يفتح كل بلد أبواب منشآته التعليمية العامة أمام تلاميذ وطلاب البلد الآخر، وإذا كان عدد التلاميذ كافيا في إحدى هذه المنشآت يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشآته التعليمية أقساما خاصة تتبع نفس البرامج والجداول والنظم المتبعة في التعليم العام بالبلد الآخر.

المادة 4 تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، ولجعل التعليم في هذه الحالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية. تنظم الجزائر في جامعاتها، في حدود إمكانياتها دراسة ذات أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج والدراسة والإمتحانات.

المادة 5 للدرجات والشهادات العلمية الصادرة في الجزائر وفرنسا والتي تخضع انفس البرامج والدراسة والإمتحانات، قيمتها في البلدين.

تجرى معادلة للدرجات والشهادات العلمية التي تخضع لبرامج دراسية وامتحانات مختلفة وذلك بإتفاقيات خاصة.

المادة 6 في إستطاعة رعايا كل من البلدين سواء كانوا أشخاصا معنوين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الآخر مع مراعاة القوانين والنظم الخاصة بالنظام العام وآداب السلوك والصحة، والشروط الخاصة بالشهادات وأي شرط آخر يمكن الإتفاق عليه.

المادة 7 يسهل كل بلد لرعايا البلد الآخر الالتحاق بمنشآت التعليم وللبحث التابعة لها، وذلك بتنظيم التدريب وجميع الوسائل المناسبة كمنح للدراسة والأبحاث وكالإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأي المسؤولين في كل من البلدين.

المادة 8 يكفل كل من البلدين في أرضه، لأعضاء هيئة التعليم العام والخاص للبلد الآخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية.

.../...

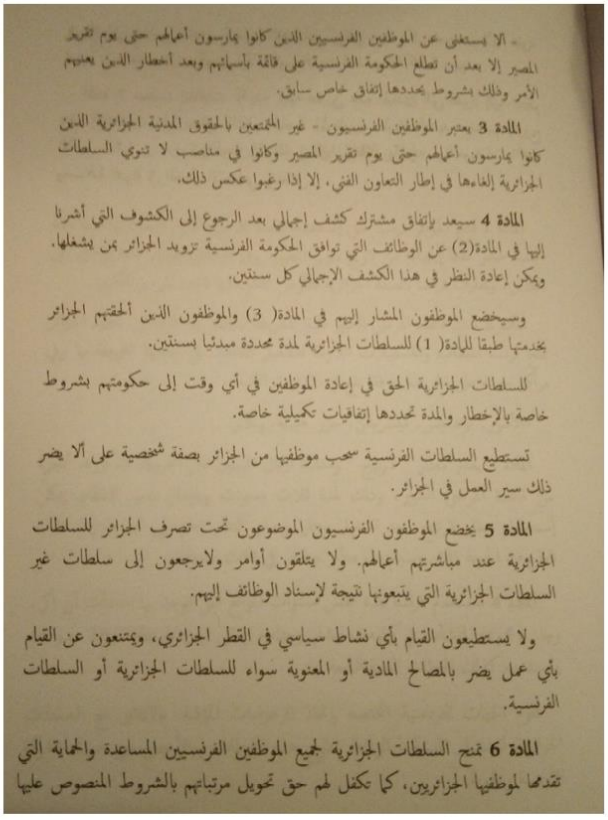

- الا يستغنى عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم وبعد أخطار الذين يعنيهم الأمر وذلك بشروط يحددها إتفاق خاص سابق.

المادة 3 يعتبر الموظفين الفرنسيون - غير المتمتعين بالحقوق المدنية الجزائرية الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير وكانوا في مناصب لا تنوي السلطات الجزائرية إلغاءها في إطار التعاون الفني، إلا إذا رغبوا عكس ذلك.

المادة 4 سيعد بإتفاق مشترك كشف إجمالي بعد الرجوع إلى الكشوف التي أشرنا إليها في المادة(2) عن الوظائف التي توافق الحكومة الفرنسية تزويد الجزائر بمن يشغلها. ويمكن إعادة النظر في هذا الكشف الإجمالي كل سنتين.

وسيخضع الموظفون المشار إليهم في المادة(3) والموظفون الذين ألحقتهم الجزائر بخدمتها طبقا للمادة(1) للسلطات الجزائرية لمدة محددة مبدئيا بسنتين.

للسلطات الجزائرية الحق في إعادة الموظفين في أي وقت إلى حكومتهم بشروط خاصة بالإخطار والمدة تحددها إتفاقيات تكميلية خاصة.

تستطيع السلطات الفرنسية سحب موظفيها من الجزائر بصفة شخصية على ألا يضر ذلك سير العمل في الجزائر.

المادة 5 يخضع الموظفون الفرنسيون الموضوعون تحت تصرف الجزائر للسلطات الجزائرية عند مباشرتهم أعمالهم. ولا يتلقون أوامر ولايرجعون إلى سلطات غير السلطات الجزائرية التي يتبعونها نتيجة لإسناد الوظائف إليهم.

ولا يستطيعون القيام بأي نشاط سياسي في القطر الجزائري، ويمتنعون عن القيام بأي عمل يضر بالمصالح المادية أو المعنوية سواء للسلطات الجزائرية أو السلطات الفرنسية.

المادة 6 تمنح السلطات الجزائرية لجميع الموظفين الفرنسيين المساعدة والحماية التي تقدمها لموظفيها الجزائريين، كما تكفل لهم حق تحويل مرتباتهم بالشروط المنصوص عليها

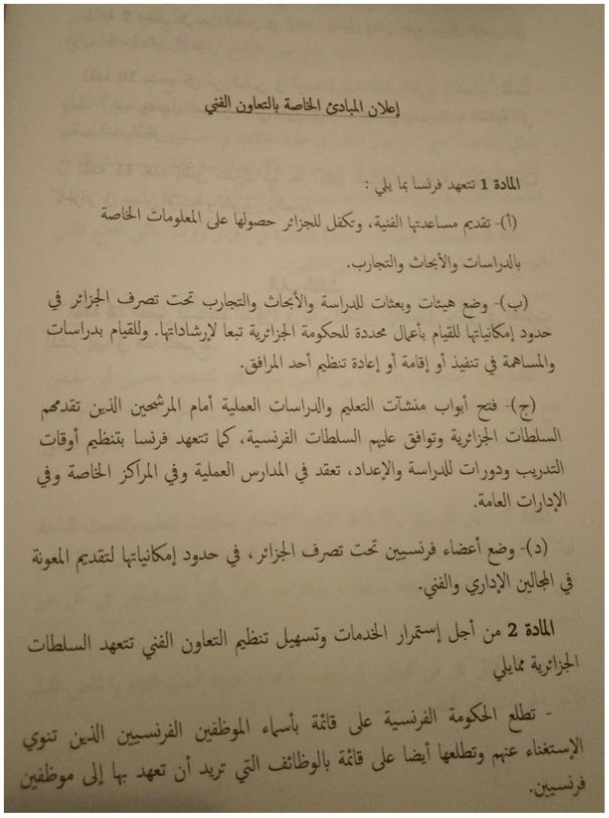

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني

المادة 1 تتعهد فرنسا بما يلي :

(أ)- تقديم مساعدتها الفنية، وتكفل للجزائر حصولها على المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب.

(ب)- وضع هيئات وبعثات للدراسة والأبحاث والتجارب تحت تصرف الجزائر في حدود إمكانياتها للقيام بأعمال محددة للحكومة الجزائرية تبعا لإرشاداتها. وللقيام بدراسات والمساهمة في تنفيذ أو إقامة أو إعادة تنظيم أحد المرافق.

(ج)- فتح أبواب منشآت التعليم والدراسات العملية أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية وتوافق عليهم السلطات الفرنسية، كما تتعهد فرنسا بتنظيم أوقات التدريب ودورات للدراسة والإعداد، تعقد في المدارس العملية وفي المراكز الخاصة وفي الإدارات العامة.

(د)- وضع أعضاء فرنسيين تحت تصرف الجزائر، في حدود إمكانياتها لتقديم المعونة في المجالين الإداري والفني.

المادة 2 من أجل إستمرار الخدمات وتسهيل تنظيم التعاون الفني تتعهد السلطات الجزائرية بمايلي

- تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الموظفين الفرنسيين الذين تنوي الإستغناء عنهم وتطلعها أيضا على قائمة بالوظائف التي تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين.

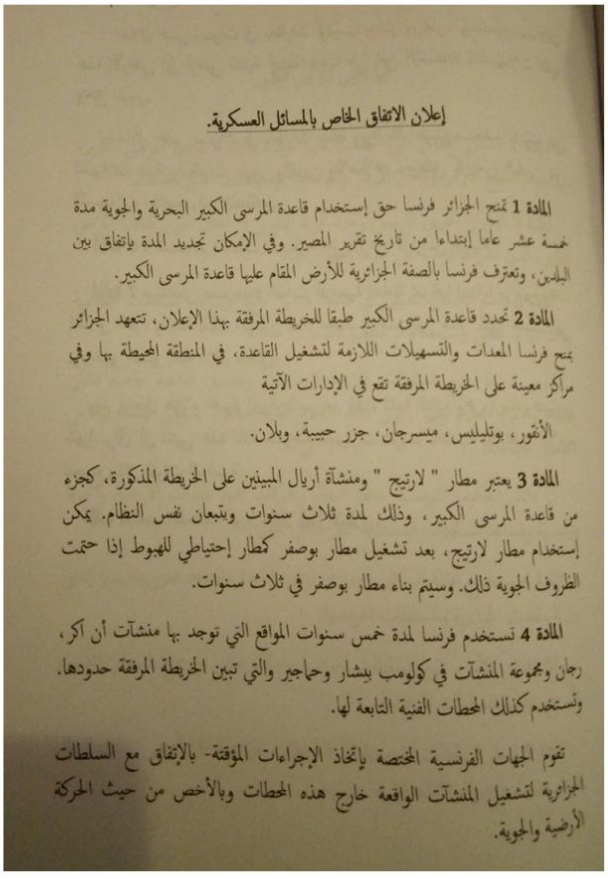

إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية.

المادة 1 تمنح الجزائر فرنسا حق إستخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية مدة خمسة عشر عاما إبتداءا من تاريخ تقرير المصير. وفي الإمكان تجديد المدة بإتفاق بين البلدين، وتعترف فرنسا بالصفة الجزائرية للأرض المقام عليها قاعدة المرسى الكبير.

المادة 2 تحدد قاعدة المرسى الكبير طبقا للخريطة المرفقة بهذا الإعلان، تتعهد الجزائر بمنح فرنسا المعدات والتسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة، في المنطقة المحيطة بها وفي مراكز معينة على الخريطة المرفقة تقع في الإدارات الآتية

الأنفور، بوتليليس، ميسرجان، جزر حبيبة، وبلان.

المادة 3 يعتبر مطار " لارتيج " ومنشآة أريال المبينين على الخريطة المذكورة، كجزء من قاعدة المرسى الكبير، وذلك لمدة ثلاث سنوات وبتبعان نفس النظام. يمكن إستخدام مطار لارتيج، بعد تشغيل مطار بوصفر كمطار إحتياطي للهبوط إذا حتمت الظروف الجوية ذلك. وسيتم بناء مطار بوصفر في ثلاث سنوات.

المادة 4 تستخدم فرنسا لمدة خمس سنوات المواقع التي توجد بها منشآت أن أكر، رجان ومجموعة المنشآت في كولومب بيشار وحماجير والتي تبين الخريطة المرفقة حدودها. وتستخدم كذلك المحطات الفنية التابعة لها.

تقوم الجهات الفرنسية المختصة بإتخاذ الإجراءات المؤقتة- بالإتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات وبالأخص من حيث الحركة الأرضية والجوية.

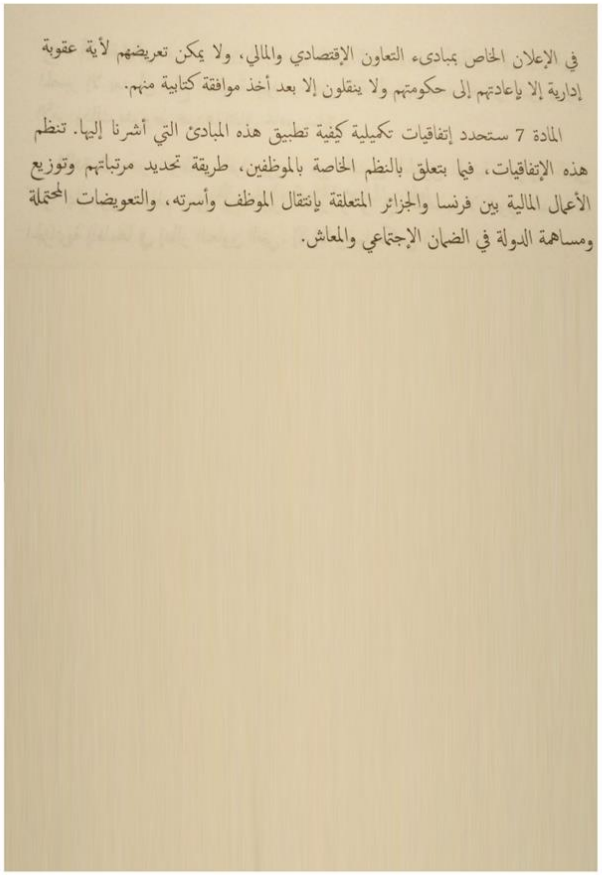

في الإعلان الخاص بمبادىء التعاون الإقتصادي والمالي، ولا يمكن تعريضهم لأية عقوبة إدارية إلا بإعادتهم إلى حكومتهم ولا ينقلون إلا بعد أخذ موافقة كتابية منهم.

المادة 7 ستحدد إتفاقيات تكميلية كيفية تطبيق هذه المبادئ التي أشرنا إليها. تنظم هذه الإتفاقيات، فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالموظفين، طريقة تحديد مرتباتهم وتوزيع الأعمال المالية بين فرنسا والجزائر المتعلقة بإنتقال الموظف وأسرته، والتعويضات المحتملة ومساهمة الدولة في الضمان الإجتماعي والمعاش.

.../...

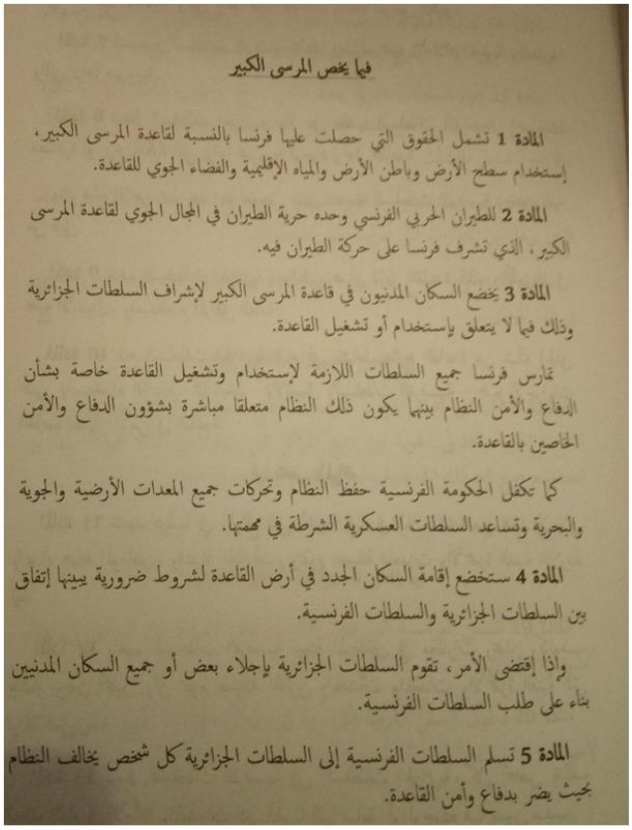

فيما يخص المرسى الكبير

المادة 1 تشمل الحقوق التي حصلت عليها فرنسا بالنسبة لقاعدة المرسى الكبير، إستخدام سطح الأرض وباطن الأرض والمياه الإقليمية والفضاء الجوي للقاعدة.

المادة 2 للطيران الحربي الفرنسي وحده حرية الطيران في المجال الجوي لقاعدة المرسى الكبير، الذي تشرف فرنسا على حركة الطيران فيه.

المادة 3 يخضع السكان المدنيون في قاعدة المرسى الكبير لإشراف السلطات الجزائرية وذلك فيما لا يتعلق بإستخدام أو تشغيل القاعدة.

تمارس فرنسا جميع السلطات اللازمة لإستخدام وتشغيل القاعدة خاصة بشأن الدفاع والأمن النظام بينهما يكون ذلك النظام متعلقا مباشرة بشؤون الدفاع والأمن الخاصين بالقاعدة.

كما تكفل الحكومة الفرنسية حفظ النظام وتحركات جميع المعدات الأرضية والجوية والبحرية وتساعد السلطات العسكرية الشرطة في مهمتها.

المادة 4 ستخضع إقامة السكان الجدد في أرض القاعدة لشروط ضرورية يبينها إتفاق بين السلطات الجزائرية والسلطات الفرنسية.

وإذا إقتضى الأمر، تقوم السلطات الجزائرية بإجلاء بعض أو جميع السكان المدنيين بناء على طلب السلطات الفرنسية.

المادة 5 تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية كل شخص يخالف النظام بحيث يضر بدفاع وأمن القاعدة.

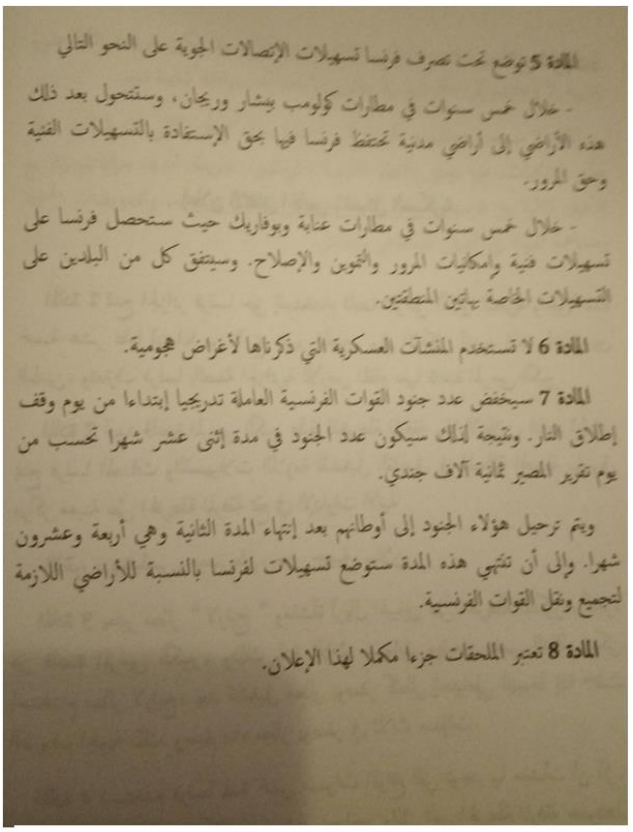

المادة 5 توضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الإتصالات الجوية على النحو التالي

- خلال خمس سنوات في مطارات كولومب بيشار وريجان، وستتحول بعد ذلك هذه الأراضي إلى أراضي مدنية تحتفظ فرنسا فيها بحق الإستفادة بالتسهيلات الفنية وحق المرور.

- خلال خمس سنوات في مطارات عنابة وبوفاريك حيث ستحصل فرنسا على تسهيلات فنية وإمكانيات المرور والتموين والإصلاح. وسيتفق كل من البلدين على التسهيلات الخاصة بهاتين المنطقتين.

المادة 6 لا تستخدم المنشآت العسكرية التي ذكرناها لأغراض هجومية.

المادة 7 سيخفض عدد جنود القوات الفرنسية العاملة تدريجيا إبتداءا من يوم وقف إطلاق النار. ونتيجة لذلك سيكون عدد الجنود في مدة إثنى عشر شهرا تحسب من يوم تقرير المصير ثمانية آلاف جندي.

ويتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بعد إنتهاء المدة الثانية وهي أربعة وعشرون شهرا. وإلى أن تنتهي هذه المدة ستوضع تسهيلات لفرنسا بالنسبة للأراضي اللازمة لتجميع ونقل القوات الفرنسية.

المادة 8 تعتبر الملحقات جزءا مكملا لهذا الإعلان.

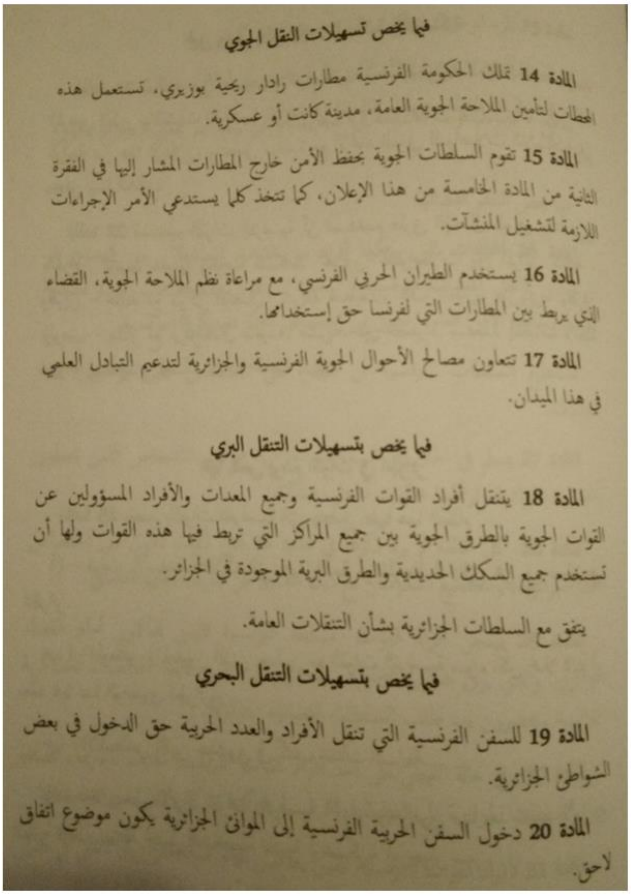

فيما يخص تسهيلات النقل الجوي

المادة 14 تملك الحكومة الفرنسية مطارات رادار ريحية بوزيري، تستعمل هذه المحطات لتأمين الملاحة الجوية العامة، مدنية كانت أو عسكرية.

المادة 15 تقوم السلطات الجوية بحفظ الأمن خارج المطارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا الإعلان، كما تتخذ كلما يستدعي الأمر الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت.

المادة 16 يستخدم الطيران الحربي الفرنسي، مع مراعاة نظم الملاحة الجوية، الفضاء الذي يربط بين المطارات التي لفرنسا حق إستخدامها.

المادة 17 تتعاون مصالح الأحوال الجوية الفرنسية والجزائرية لتدعيم التبادل العلمي في هذا الميدان.

فيما يخص بتسهيلات التنقل البري

المادة 18 يتنقل أفراد القوات الفرنسية وجميع المعدات والأفراد المسؤولين عن القوات الجوية بالطرق الجوية بين جميع المراكز التي تربط فيها هذه القوات ولها أن تستخدم جميع السكك الحديدية والطرق البرية الموجودة في الجزائر.

يتفق مع السلطات الجزائرية بشأن التنقلات العامة.

فيما يخص بتسهيلات التنقل البحري

المادة 19 للسفن الفرنسية التي تنقل الأفراد والعدد الحربية حق الدخول في بعض الشواطئ الجزائرية.

المادة 20 دخول السفن الحربية الفرنسية إلى الموانئ الجزائرية يكون موضوع اتفاق لاحق.

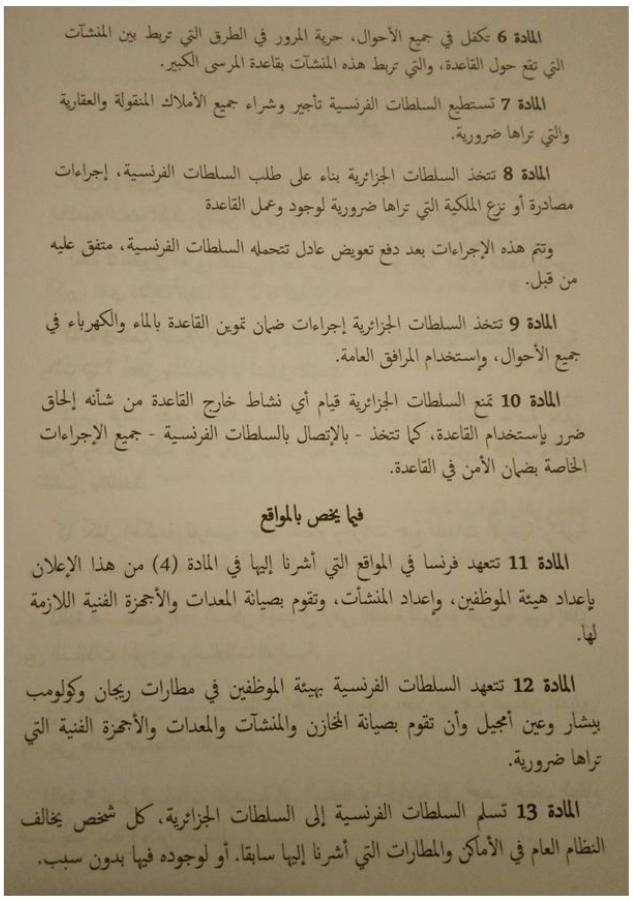

المادة 6 تكفل في جميع الأحوال، حرية المرور في الطرق التي تربط بين المنشآت التي تقع حول القاعدة، والتي تربط هذه المنشآت بقاعدة المرسى الكبير.

المادة 7 تستطيع السلطات الفرنسية تأجير وشراء جميع الأملاك المنقولة والعقارية والتي تراها ضرورية.

المادة 8 تتخذ السلطات الجزائرية بناء على طلب السلطات الفرنسية، إجراءات مصادرة أو نزع الملكية التي تراها ضرورية لوجود وعمل القاعدة

وتتم هذه الإجراءات بعد دفع تعويض عادل تتحمله السلطات الفرنسية، متفق عليه من قبل.

المادة 9 تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات ضمان تموين القاعدة بالماء والكهرباء في جميع الأحوال، وإستخدام المرافق العامة.

المادة 10 تمنع السلطات الجزائرية قيام أي نشاط خارج القاعدة من شأنه إلحاق ضرر بإستخدام القاعدة، كما تتخذ - بالإتصال بالسلطات الفرنسية - جميع الإجراءات الخاصة بضمان الأمن في القاعدة.

فيما يخص بالمواقع

المادة 11 تتعهد فرنسا في المواقع التي أشرنا إليها في المادة (4) من هذا الإعلان بإعداد هيئة الموظفين، وإعداد المنشآت، وتقوم بصيانة المعدات والأجهزة الفنية اللازمة لها.

المادة 12 تتعهد السلطات الفرنسية بهيئة الموظفين في مطارات ريجان وكولومب بيشار وعين أمجيل وأن تقوم بصيانة المخازن والمنشآت والمعدات والأجهزة الفنية التي تراها ضرورية.

المادة 13 تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية، كل شخص يخالف النظام العام في الأماكن والمطارات التي أشرنا إليها سابقا. أو لوجوده فيها بدون سبب.

.../...

المادة 25 تلزم الوحدات والكتائب بارتداء الزي العسكري.

وسيحدد إتفاق لاحق زي الأشخاص الذين يقيمون في أماكن منعزلة.

يسمح لأعضاء القوات المسلحة في حالة بعدهم عن وحداتهم بحمل السلاح بصورة ظاهرة.

فيما يخص النظم القضائية

المادة 26 المخالفات التي يرتكبها أفراد من القوات المسلحة - من العاملين أو الموجودين داخل المنشآت الفرنسية - وحينما لا تكون هذه المخالفات ضارة بمصلحة الجزائر وخاصة الأمن العام - تكون من إختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية.

تستطيع السلطات الفرنسية أن تقبض على الأشخاص الذين يرتكبون هذه المخالفات.

المادة 27 يسلم في الحال إلى السلطات الجزائرية لمحاكمتهم الأشخاص الذين يحملون الجنسية الجزائرية وإرتكبوا مخالفات داخل المنشآت.

المادة 28 كل مخالفة لم يرد ذكرها في المادة 26 التي ذكرت تكون من إختصاص المحاكم الجزائرية، وتستطيع الحكومتان مع ذلك التنازل عن ممارسة حقها القضائي.

المادة 29 يسجن أفراد القوات المسلحة الفرنسية الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائري. والذي يرى ضرورة سجنهم، ويسجنون في سجون تابعة للسلطات العسكرية الفرنسية ويحضرون بعد طلب السلطات القضائية الجزائرية.

المادة 30 وفي حالة القبض على أحد أفراد القوات الفرنسية متلبسا بالجريمة، تسلمه فورا السلطات الجزائرية إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من إختصاصها.

المادة 31 لأفراد القوات الفرنسية الذين يحاكمون أمام محكمة جزائرية، الحق في ضمان العدالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعرف الدول الديمقراطية.

فيما يخص بالمواصلات السلكية واللاسلكية

المادة 21 لفرنسا حق إستخدام المواصلات السلكية واللاسلكية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير والمنشآت الفرنسية الواقعة في الموطات الجوية والمواقع المذكورة في المادة الرابعة من هذا الإعلان، وتتعامل مباشرة مع الإتحاد الدولي للمواصلات اللاسلكية فيما يتعلق بهذا الشأن.

المادة 22 تستطيع القوات الفرنسية أن تستخدم طرق الإتصال البرقي والتليفوني بالجزائر. لترتبط بنفسها وخاصة شبكات "هوتزن" للمواصلات بين المراكز التالية - وهران - عناية مع مراكز الإتصال، شريعة سطيف، كاف العقال، بوزيري، وهران كولومب - بشار مع مركز اتصال سعيدة، مشرية، عين الصفراء. ستحدد إتفقيات لاحقة شروط إستخدام المنشآت الفنية الخاصة بذلك.

فيما يخص بوضع القوات في الجزائر

المادة 23 يقصد بالقوات الفرنسية التي ينطبق عليها هذا النظام

أ) - قوات الأسلحة الثلاث التي في الخدمة أو المرحلة أو التي هي في عطلة في الجزائر.

ب) - الموظفون المدنيون الذين يعملون مع القوات الفرنسية سواء أكان عملا ثابتا أو بعقد فيما عدا الوطنيين الجزائريين.

ج) - الأشخاص الذين يعيشون في كنف الفئات السابقة.

المادة 24 يدخل الأفراد القوات الفرنسية الجزائر ويخرجون منها بعد تقديم الأوراق التالية فقط، بطاقة تحقيق الشخصية المدنية أوعسكرية أو جواز سفر.

- وبالنسب للأفراد المدنيين بطاقة تحقيق الشخصية وشهادة الإنتماء إلى القوات الفرنسية، ولهؤلاء الأفراد حق النقل في الجزائر الجوية.

المادة 32 تقدم الدولة الفرنسية التعويض العادل عن الخسائر التي أحدثتها بدون قصد القوات المسلحة وأفراد هذه القوات خلال الخدمة والتي يمكن إثباتها بوضوح وفي حالة الخلاف تلجأ الحكومتان إلى التحكيم. ومع مراعاة أحكام الفقرة السابقة، تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في الخالفات المدنية الموجهة ضد أفراد القوات المسلحة.

وتقدم السلطات الفرنسية مساعدتها للسلطات الجزائرية حينما تطلب منها ذلك، لضمان تنفيذ أحكام المحاكم الجزائرية في الأمور المدنية.

فيما يخص النظم الإقتصادية والمالية

المادة 33 تستطيع القوات الفرنسية المسلحة وأفراد هذه القوات الحصول على الأموال والخدمات اللازمة لهم محليا بنفس الأوضاع التي تسرى على المواطنين الجزائريين.

المادة 34 تستطيع السلطات العسكرية الفرنسية أن تمتلك إدارة للبريد الحربي ذات صفة عسكرية.

المادة 35 تحدد إتفاقيات لاحقة النظم الخاصة بالضرائب.

[1]- موريس فايس، المصدر السابق، ص-ص 593-634.

ملحق رقم07: إعلان وقف إطلاق النار[1].

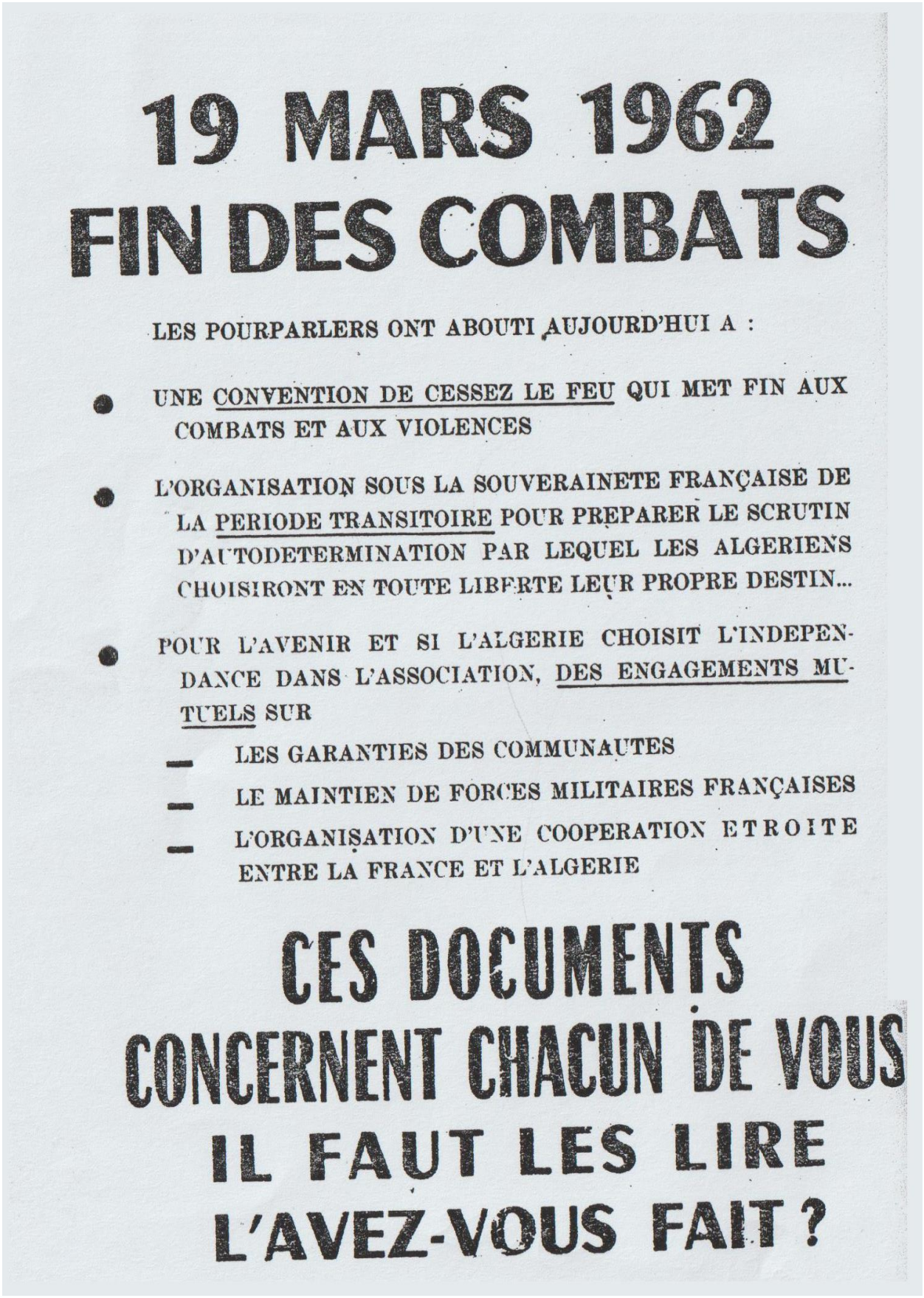

19 MARS 1962
FIN DES COMBATS

LES POURPARLERS ONT ABOUTI AUJOURD'HUI A :

- UNE CONVENTION DE CESSEZ LE FEU QUI MET FIN AUX COMBATS ET AUX VIOLENCES
- L'ORGANISATION SOUS LA SOUVERAINETE FRANÇAISE DE LA PERIODE TRANSITOIRE POUR PREPARER LE SCRUTIN D'AUTODETERMINATION PAR LEQUEL LES ALGERIENS CHOISIRONT EN TOUTE LIBERTE LEUR PROPRE DESTIN...
- POUR L'AVENIR ET SI L'ALGERIE CHOISIT L'INDEPENDANCE DANS L'ASSOCIATION, DES ENGAGEMENTS MUTUELS SUR
  - LES GARANTIES DES COMMUNAUTES
  - LE MAINTIEN DE FORCES MILITAIRES FRANÇAISES
  - L'ORGANISATION D'UNE COOPERATION ETROITE ENTRE LA FRANCE ET L'ALGERIE

CES DOCUMENTS CONCERNENT CHACUN DE VOUS
IL FAUT LES LIRE
L'AVEZ-VOUS FAIT ?

[1]– عمار قليل، المصدر السابق، ص255.

ملحق رقم 08: شعار وقف إطلاق النار[1]

[1]– المصدر نفسه، ص254.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1.

- **الجرائد:**

1. جريدة المجاهد، العدد 50، 07 /09/ 1959م.
2. جريدة المجاهد، العدد 55، 16 /11/ 1959م.
3. جريدة المجاهد، العدد 65، 04/ 04 / 1960م.
4. جريدة المجاهد، العدد 85، 1960/11/19م.
5. جريدة المجاهد، العدد،86، 01/02/ 1961م.
6. جريدة المجاهد، العدد 92، 1961/03/27م.
7. جريدة المجاهد، العدد 94، 25/ 04/ 1961م.
8. جريدة المجاهد، العدد 26، 1961/05/08م.
9. جريدة المجاهد العدد 28، 05/08/ 1961م.
10. جريدة المجاهد، العدد 65 ،08-05-1961م.
11. جريدة المجاهد، العدد 96 ،22 /05 /1961م.
12. جريدة المجاهد، العدد 100، 17 /07/ 1961م.
13. جريدة المجاهد، العدد 117، 1962/03/20م.
14. جريدة المجاهد، العدد 118، 1962/04/02م.
15. جريدة المجاهد، العدد 96، 1962/05/22م.

➢ **كتب اللغة العربية**

2.إفينوا باتريك ، بلانشايس جون ، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي، الجزائر، 2013م.

3.(بن) بلة أحمد ، مذكرات أحمد بن بلة، أملاها على روبير ميرل، تر: الحفيف الأخضر، منشورات دار الأداب.

4.بورقعة لخضر ، مذكرات الرئيس لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر.

5.بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، م3، ثورات القرن العشرين، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.

6.(بن) جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929م-1979م، ج1، القصبة للنشر، الجزائر.

7.(ال) جنرال ديغول، مذكرات الأمل والتجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، شارع بدارو، بيروت، 1971م.

8.حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عياد صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

9.(بن) خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10.(بن) خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012م.

11.(بن) خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط 1، تصنيف ومعالجة النص: ياسين أصنام، دار الأمة، الجزائر، 2007م.

12.داود أوليفي، في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، فاطمة بن شعلان، موسى أشرشور، دار سيديا- الجزائر 2012م.
13.دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007م.
14.(ال)ديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، حمد الخلاف مصطفى حسين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م.
15.عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
16.(ال)عقاد صلاح، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصرة، ط 2، 1663م.
17.فايس موريس ، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية، 15 يناير 1961 – يونيو 1962، تر: الصادق سلامة، دار عالم الفكر، الجزائر، 2013م.
18.قداش محفوظ ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر.
19.قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار العثمانية، الجزائر، 2013م
20.كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946م-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.
21.لونغ أوليفيي ، ملف سري، اتفاقية إيفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم ماكس بوتيتبيير، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م.
22.محرر عفرون، مذكرات من وراء القبور، الانبعاثات (إحكيلي عن 1 نوفمبر 1954م)، تر مسعود حاج مسعود، ج3، دار هومة، الجزائر، 2013م.
23.ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

24.نجادي بوعلام، الجلادون، 1830-1962، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP، الجزائر 2007م.

25.يوسفي أمحمد، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011م.

➢ **مصادر اللغة الفرنسية:**

1.Rédha. Malek, l'Algérie à Evian-Histoire des négociations secrétes (1956-1962) éditions dahleb, Alger, 1991.

ثانيا المراجع

➢ **كتب باللغة العربية**

1.أبو زكريا يحي، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري، الجزائر، 2003م.

2.إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962م، منشورات دحلب، الجزائر، 2012م.

3.أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956-1962م، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009م.

4.بديدة لزهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009م.

5.بديدة لزهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012م.

6.بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

7.بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير أنفو، 2013م.

8.بن منصور ليلى بن عمار، فرحات عباس، ذلك الرجل المظلوم، تر: حسين لبراش، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011م.

9.بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

10.بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م.

11.تواتي دحمان، مقلاتي عبد الله، دور أقاليم قوات خلال الثورة الجزائرية، 1956-1962م، دار لشروق للطباعة والنشر، 2008م.

12.تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962م، كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

13.تيزي ميلود، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م.

14.عباس محمد، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر.

15.الجزائري مسعود، مشاريع ديغول في الجزائر، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة

16.حاروش نور الدين، رؤساء الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2012م.

17.حماميد حسينة، المنظمة العسكرية السرية في الجزائر (1961-1962) دار الإرشاد للنشر والتوزيع، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م.

18.حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

19.(ال) زبيري محمد العربي، دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1942، 1962م، - دراسة- ج2، ج3، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012م.

20.(ال) زبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007م.
21.زيدان زبيدة المحامي، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى للطبعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
22.سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة، ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009م.
23.سعدي بوزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961م، ط2، منشورات فالة، الجزائر، 2009م.
24.سماعلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013م.
25.شبر حكمت، النضال العربي من أجل الحرية والاستقلال، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
26.شبوب محمد. اجتماع العقداء العشر من 11 إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، الجزائر، 2010م.
27.شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2010م.
28.شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2010م.
29.ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م، القافلة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
30.ظافر أنجود، توار شهداء من الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر.

31.عبد الله المقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، وزارة الثقافة، شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر.

32.عسلي بسام، مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، دار العزة والكرامة، الجزائر.

33.(ال) عمري عمر صالح، موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر،2008م.

34.غربي غالي، فرنسا والثورة الجزائرية 54-58، دراسات في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009م.

35.قاصري محمد السعيد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1962-1930م)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر.

36.لعرج جبران، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954-1962، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

37.مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين الميلة، الجزائر، 2013م.

38.مقلاتي عبد الله، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962م، ج2، وزارة الثقافة، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر.

39.مقلاتي عبد الله، صالح لميس ، ليبيا والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، وزارة الثقافة شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر.

40.مقلاتي عبد الله، ظافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر.

41.منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

42.منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، 1954-1962م، دار التنوير للنشر، الجزائر، 2013م.

43.(ال) ونيسي رابح، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب لعلم للنشر، الجزائر، 2003م.

44.يعيش محمد، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930م-1962م، وزارة الثقافة، دار الهدى، عين مليانة، الجزائر.

➢ **المراجع باللغة الأجنبية**

1.Dahou weld Qablia, Les Accords d'Evian , Contacts, négociations et pourparlers algéro- français durant la lutte de libération nationale 1954-1962, Conseil de la Nation, Palais Zighoud youcef –Alger,2011.

ثالثا: المجلات والجرائد

➢ **باللغة العربية:**

- **المجلات:**

1. مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للجبهة الوطنية للمجاهدين دراسات وبحوث، 20 أوت اليوم الوطني للمجاهد، ع181-182، من 1 جانفي 2016م-30 جوان 2016م، الجزائر.
2. مجلة الراصد، لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد2 مارس-افريل 2002م.

➢ **باللغة الأجنبية:**

1. vingtiéme siécle. Revue d'histoire. N°35, guillet .septembre, 1992.

رابعا: المقالات

1. عبد القادر صحراوي، مؤتمر الصومام 1956م من خلال شهادات، مقال بمجلة مؤتمر الصومام 1956م من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسين بن يوسف بن خدة وعلى كافي، العدد 06، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، عدد الصفحات من(65-74)

خامسا: الموسوعات والقواميس

1. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1962،1954م)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. عاشور شرفي، معلمة الجزائر، القاموس الموسوعي، تاريخ ثقافة أحداث أعلام ومعالم نقله إلى العربية عبد الكريم أوزغلة وآخرون، تقديم ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر منشورات ANEP، الجزائر، 2009م.
3. عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، من منشورات لوتو، الجزائر، 2009م.
4. عبد الوهاب كيالي، الموسوعة السياسية ج1، ج2، ج3، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى.

سادسا: الرسائل الجامعية

1. عبير سعيدان، منظمة الجيش السري(OAS)نشاطها الإرهابي في الجزائر (1961-1962)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، 2012-2013م.
2. قدوري روميسة، الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج أنموذجا 1898-1974، مذكرة ماستر جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015م.
3. ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان، أسبابها ومضمونها وردود الأفعال دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016م.

4. علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر1958م-مارس1962م)، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، 1954م-1962م، جامعة وهران، 2010-2011م.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1. اسماعيل فلاح، أسرار اتفاقية ايفيان في وثائق المخابرات، جريدة النهار، الجزائر، متاح على الانترنت على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.ennaharonline.com/ar/catestnews/140313 ، تاريخ النشر، 2012/12/18، الساعة 23:30:00، تاريخ الدخول: 2019/03/21م.

الملخص:

تعتبر اتفاقيات إيفيان منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر وقد نتج عنه استقلال هذه الأخيرة، ومرت الاتفاقيات بالعديد من المراحل بين فرنسا والجزائر بداية باللقاءات السرية ثم الاتصالات شبه الرسمية لتصل لمفاوضات بين الطرفين وتنتج عنها الاتفاقيات، وقد توجت هذه الاتفاقيات بالتوقيع عليها يوم 18 مارس 1962م وبدأ تنفيذها في اليوم الموالي بداية من وقف إطلاق النار، وقد ظهرت العديد من المواقف تجاهها بين المعارضين والمؤيدين خاصة العديد من الفرنسيين المعارضين لها أما المؤيدين فقد هنأوا الدولة الجزائرية وشعبها على نصرهما وبتحقيقهم مبادئ أول نوفمبر وصمودهم أمام استراتيجية فرنسا التي مارستها لكي تحافظ على الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

تقرير المصير – لقاءات – مفاوضات – اتفاقيات – وقف إطلاق النار – المواقف.

Résumé

Les accords d'Evian sont un tournant crucial dans l'histoire de l'Algérie et ont abouti à l'indépendance de ce dernier, et les ententes ont traversé de nombreuses étapes entre la France et l'Algérie, les accords out à commencés par des réunions secrètes, puis des contacts semi-officiels pour parvenir à des négociations entre les deux parties et out aboutis à des accords, Ces accords ont culminés et Signés le 18 mars 1962, et sa mise en œuvre a commencé le lendemain, et à commencer par le cessez-le-feu, Il y a eu beaucoup de positions à ce sujet entre les opposants et les partisans de ces accords, en particulier de nombreux adversaires Français, tandis que des partisans ont félicités l'Etat algérien et son peuple pour leur victoire En réalisant les principes du premier novembre et leur constance face à la stratégie française de préserver l'Algérie.

Mots-clés :

Autodétermination – réunions – négociations – accords – cessez-le-feu – positions.